المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثامن والعشرون
رجب ١٤٣٤ هـ
مايو ٢٠١٣ م

- ظاهرة الملازمة في النحو العربي: دراسة في أقسام الكلام

  د. مدحت يوسف السبع

- الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين: عرض وتقويم

  د . صلاح بن عبد الله بوجليع

- لامية العرب بين التواصل والقطيعة "مقاربة حجاجيّة"

  د.عبدالرحمن أحمد إسماعيل كرم الدين

- نظرات في تحقيق الدالي وتعليقاته على كتاب سفر السعادة للسخاوي (الجزء الأول)

  د. عبد الله بن ثاني

- **La rhétorique typique chez les Arabes -Essai d'Al Jāhiz-**

  DR. Ahmed OUEDERNI

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثامن والعشرون

رجب ١٤٣٤هـ

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

عمادة البحث العلمي

رقم الإيداع : ٣٥٦٣ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ ـ ١٦٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

أعضاء هيئة التحرير

قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) دورية علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية:

أولاً: يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه.

٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله.

٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج.

٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية.

٥- ألا يكون قد سبق نشره.

٦- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه أم لغيره.

ثانياً: يشترط عند تقديم البحث :

١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية (مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير.

٢- أن يكون البحث في حدود (٥٠) صفحة مقاس (A ٤).

٣- أن يكون حجم المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش حجم (١٤) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد).

٤- يقدم الباحث نسخة مطبوعة من البحث، ونسخة حاسوبية مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة.

ثالثاً: التوثيق :

١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة.

٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .

٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .

٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

رابعاً : عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .

خامساً : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

سادساً : تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سابعاً : تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .

ثامناً : لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

تاسعاً : يُعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه .

عنوان المجلة :

جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة العلوم العربية

الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٠٥١ - ناسوخ (فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

www. imamu.edu.sa

E.mail: journal@imamu.edu.sa

المحتويات

ظاهرة الملازمة في النحو العربي
دراسة في أقسام الكلام

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية بالدوادمي - جامعة شقراء

ظاهرة الملازمة في النحو العربي:دراسة في أقسام الكلام

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية بالدوادمي – جامعة شقراء

ملخص البحث:

موضوعُ هذا البحث هو: ظاهرةُ الملازمة في النحو العربي: دراسة في أقسام الكلام. وقد ورد ذكر هذه الظاهرةِ في كتب النحاة القدامى تلميحاً وتصريحاً. ومفهومُ الملازمة في هذا البحث هو: أن يقتصر استعمال اللفظ صرفيا أو تركيبيا على صور محددة بعدما كان يُستعمل في أكثر منها. وهذا الاقتصارُ قد يكون باستعمال صيغة صرفية واحدة لِلَفظ، أو سمة صرفية، أو يقتصر على شغل موقع نحوي معين، أو يتسم بحالة نحوية ما، أو يستعمل في باب نحوي دون غيره. وقد جاء البحث في خمسة مباحث، الأول: الملازمة في الأسماء، والثاني: الملازمة في الأفعال، والثالث: الملازمة في الحروف، والرابع: أسباب ظاهرة الملازمة، والخامس: الآثار المترتبة على ظاهرة الملازمة. وسبق هذه المباحث المقدمة، وتلاها الخاتمةُ، وأخيرا جاء فهرس المصادر والمراجع. وكان من أهم نتائج هذا البحث الآتي:

- تعدّ ظاهرة الملازمة شهادة تفوق وجدارة للفكر اللغوي العربي؛ إذ كشفت عن أن النحاة واللغويين العرب لم يغفلوا – مطلقا– جانب المستوى الاستعمالي للألفاظ في التقعيد اللغوي، بل راعوه، وحظي بخصوصية النظر والتقعيد، وهم في ذلك سلف لمن ينادي به – حديثا – في الغرب أو الشرق.
- أثبت البحث أن للملازمة آثارا متنوعة على التراكيب العربية، تبدأ من تغير الشكل الكتابي كما حدث في (حبذا)، حيث اتصل المتلازمان كتابةً بعد الملازمة تركيبياً، وتصل إلى تغير الصفات التركيبية، حيث جاز حذف الفاعل أحيانا، وبين الدرجتين آثار أخرى.

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، وصلاة وسلاما على نبيه الصادق الأمين، وبعدُ فموضوع هذا البحث هو: ظاهرة الملازمة في النحو العربي: دراسة في أقسام الكلام.

وقد ورد ذكر هذه الظاهرة في كتب النحاة تلميحا وتصريحا، يقول سيبويه: " وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم، فاللازم في نحو النجم للثريا والصعق." (١)

وقد رأى ابن مالك أن الفعل (عاج بمعنى انتفع) ملازم للنفي ماضيا ومضارعا، يقول عن أحد شروط ما تصاغ منه صيغتا التعجب "أن يكون الفعل مثبتا، فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا." (٢)

ومفهوم الملازمة في هذا البحث هو: أن يقتصر استعمال اللفظ صرفيا أو تركيبيا على صور محددة بعدما كان يُستعمل في أكثر منها.

وهذا الاقتصار قد يكون باستعمال صيغة صرفية واحدة للفظ ، أو سمة صرفية، أو يقتصر على شغل موقع نحوي معين، أو يتسم بحالة نحوية ما، أو يستعمل في باب نحوي دون غيره.

فمما يلازم صيغة صرفية واحدة بعضُ أخوات (كاد)، يقول صاحب (شرح التصريح) عن (كاد) وأخواتها :"وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع."(٣).

ومما يلازم سمة صرفية، وهي التأنيث، كلمة (الإبل) ؛ لأنها اسم جمع لغير العاقل " الإبِلُ والإبْلُ، الأخيرة عن كراع، معروف، لا واحد له من لفظه. قال الجوهري: وهي مؤنثة

---

(١) الكتاب، (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م: ١/ ٢٩

(٢) شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ: ٢/ ٩٢

(٣) شرح التصريح: ١/ ٢٠٧، ٢٠٨

لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لها لازم."[1]

ومما يلازم موقعا نحويا، وهو الصدارة، أسماء الاستفهام والشرط، يقول الرضي عما له الصدارة "ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: هند من يضربها أضربه، وأيكم يضربها".[2]

ومما يلازم حالة نحوية، وهي الإضافة، لفظ (ذو) بمعنى صاحب "و(ذو) حالة إفرادها ملازمة للإضافة لغير الياء من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات."[3]

ومما يلازم بابا نحوياً، وهو النداء، أبنية: (مفعلان، وفعل، وفعال) إذا دلّت على السبّ "وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء، والغالب فيه السب. ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على فعل في سب المذكر، وفعال في سب المؤنث، نحو: خبث ولكع، وخباث ولكاع."[4]

وقد آثرت استعمال مصطلح (الملازمة) دون مصطلح (اللزوم)؛ تجنباً لما لمصطلح (اللزوم) من دلالة صرفية غالبة، والتي هي ضد التعدي؛ إذ سينصرف ذهن القارئ إلى هذه الدلالة الصرفية الضيقة غير المقصودة هنا.

وكذلك تركت استعمال مصطلح (الثبات) تعبيراً عن هذه الظاهرة؛ لأنه مصطلح غير واضح في أساليب النحاة وضوحَ مصطلح (الملازمة)، ولأنه قد يكون غير معبر عن الظواهر التركيبية تعبيره عن الظواهر الصرفية، فإذا جاز – صرفيا – استعمال: ثبات السمة الصرفية أو الصيغة، فليس بمستساغ – تركيبيا – استعمال: ثبات الموقع النحوي أو ثبات الوظيفة النحوية؛ لما قد يُفهم – خطأً – من أن الموقع نفسه هو الثابت، أو الوظيفة

---

(١) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١، بدون تاريخ: أبل

(٢) شرح الرضي على الكافية: للرضي الاستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م: القسم الأول، مج١، ص ٥٢٤، ٥٢٥

(٣) شرح التصريح: ١/ ٦٣

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص ٥١٠

نفسها، في حين أن المقصود – حقيقةً – هو ثبات شغل لفظ لهذا الموقع أو لهذه الوظيفة.

أما مصطلح (الاختصاص) فقد آثرت عدم إطلاقه في عنوان هذا البحث؛ لأن هذا مصطلح نحوي، له دلالة محددة، لا تنطبق معها فكرة هذا البحث؛ إذ إنها أعم.

وحثني على تناول هذا الموضوع بالدراسة عدد من الأمور، هي:

١- الرغبة في استيعاب ركيزة من ركائز النظرية اللغوية في الفكر اللغوي العربي القديم، وهي الاعتداد بمستوى الاستعمال اللغوي للألفاظ في التنظير القواعدي؛ حيث إنهم فرقوا قواعديا – طيلة فترة التنظير اللغوي القديم – بين دور الكلمة ذات الذيوع والانتشار وغيرها التي لم تحظ بما حظيت به سابقتها؛ فأردت أن أكشف عن هذا الدور الذي ما أعطاه الدرس التركيبي العربي الحديث حقه.

٢- تتبع الملازمات التي نادى بها النحاة، ومحاولة الإحاطة بها على اختلاف مجالات تناولها: صرفيا وتركيبيا، ومعرفة مدى اتساق الفكر النحوي العربي فيما نادى به من ملازمات.

٣- الكشف عن التأثير والتأثر بين هذه الصور من الملازمات؛ فما العلاقة بين الملازمة الصرفية وملازمة بعض الألفاظ لباب نحوي بعينه، وما علاقة ما سبق بالملازمة التركيبية، سواء كانت ملامةَ رتبة أو ملازمة حالة إعرابية أو غيرهما.

٤- محاولة تبيُّن أسباب القول بالملازمة صرفيا وتركيبيا.

٥- معرفة الآثار التركيبية المترتبة على القول بالملازمة صرفيا وتركيبيا.

وقد بذلت قصارى جهدي لأجد أحدا درس ظاهرة الملازمة درسا نحويا مستقلا؛ فلم أصل لبغيتي، إلا ما تناثر في مباحث النحو العربي من حديث عن ألفاظ لازمت بابا نحويا بعينه، أو لفظة تلازم اشتقاقا صرفيا ما.

ونظراً لكون هذا البحث يدرس ظاهرة الملازمة التي تدل على طول الاقتران، ووسْم لفظة أو تركيب بالملازمة يقتضي اعتياد استعماله على هذا الوجه دون غيره، لجأت – في دراستي – إلى مؤلفات متأخري النحاة إلا قليلا؛ إذ إنهم أعطاهم تأخرهم ميزة رصد طول

فترة اقتران لفظ لحالة صرفية أو تركيبية، ومن ثم أتيحت لهم - أكثر من غيرهم - فرصة الانتباه لهذه الملازمة والاقتران الاستعمالي الطويل الأمد نسبيا.

وقد قمت بجمع مادة البحث، وتصنيفها، وقد جاءت في خمسة مباحث، الأول: الملازمة في الأسماء، والثاني: الملازمة في الأفعال، والثالث: الملازمة في الحروف، والرابع: أسباب ظاهرة الملازمة، والخامس: الآثار المترتبة على ظاهرة الملازمة.

وسبق هذه المباحث المقدمة، وتلاها الخاتمة، وذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأخيرا جاء فهرس المصادر والمراجع.

وقد حرصت طيلة هذه الدراسة على تحري الدقة في البحث، ونقاء العبارة في التعبير، واتزان الموقف في المناقشة، ولكن لا أزعم أني بلغت في ذلك مبلغه، وحسبي أني قدمت النية الصالحة، وأردفتها جهداً يؤكد صدقها قدر طاقتي، ويبقى في صدور الكرام دوما سعة لقبول عذر المعتذر، لما جُبل عليه الإنسان من قصور.

﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(١)

* * *

(١) سورة البقرة : ٢١٣

المبحث الأول: الملازمة في الأسماء

للملازمة في الأسماء ثلاث صور، هي:

أولا- الملازمة الصرفية:

تلازم بعض الأسماء حالة صرفية، ولا تخرج عنها في الاستعمال اللغوي، ومن ذلك:

١- ملازمة التنكير:

في اللغة ألفاظ تلازم التنكير، ولا تكتسب التعريف أو التخصيص بإضافتها إلى معرفة، وتسمى هذه بالألفاظ المبهمة أو الموغلة في التنكير.

وعرّف عباس حسن المبهم بأنه " اللفظ المتوغل في الإبهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفا إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع كلمة (غير) بين ضدين معرفتين." [١]

ومن هذه الألفاظ: مثل، وغير، وشبه "ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه."[٢]

وأضاف إليها الرضي ألفاظا أخرى، يقول: " بعض الأسماء قد توغل في التنكير، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية، نحو: غيرك، ومثلك، وكل ما هو بمعناها من: نظيرك، وشبهك، وسواك، وشبهها." [٣]

وحاول عباس حسن أن يجمع أكبر عدد مما ورد في قوله:"ومن الألفاظ السماعية المتوغلة في الإبهام: (شِبهك- ضَربك- تِربك- نحوك- نِدّك)، وكلها بمعنى نظيرك في علم أو سنّ أو نحوهما. و(خدنك بمعنى صاحبك)، و(شَرعك- قَدْك- وقَطْك) والثلاثة بمعنى حسبك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع."[٤]، وذكر منها - أيضا - قبل، وبعد، وسوى،[٥] وحسب، وناهيك.[٦]

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١١، بدون تاريخ: ٣/ ٢٥، هامش: ٤

(٢) حاشية الصبان على (شرح الأشموني): محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ: ٢/ ٢٤٤

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٨٨٣

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٢٦

(٥) النحو الوافي: ٣/ ٢٥

(٦) النحو الوافي: ٣/ ٢٦

وتلازم بعض أسماء الأفعال التنكير،مثل: وهاً وويهاً "وما نون من هذه الأسماء النائبة عن الأفعال تنوين تنكير فهو نكرة، وقد التزم ذلك التنكير في: وها وويها كما التزم في تنكير نحو: أحد وعريب."[1]

٢– ملازمة التذكير:

في اللغة أبنية وألفاظ تلازم التذكير، ومن ذلك:

أ – صيغة (فعول) بمعنى فاعل:

تلازم صيغة (فعول) بمعنى فاعل غالبا التذكير "فهذه الصيغة – في الأغلب – لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير إفرادا وتثنية وجمعا... تقول هذا رجل صبور– هذه فتاة صبور – هذان رجلان صبوران– هاتان فتاتان صبوران– هؤلاء رجال صبر – وفتيات صبر."[2]

وإن كان مجمع اللغة العربية القاهري أجاز أن تلحقها التاء المربوطة حال التأنيث، استنادا لما ورد عن سيبويه وابن مالك والسيوطي والرضي، يقول: "يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل."[3]

ب – اسم الجنس الجمعيّ:

اسم الجنس الجمعيّ، الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة الدالة على الوَحدة، يلازم مفرده صيغة واحدة، ويفرق بين المذكر والمؤنث عن طريق النعت " لا يصح أن يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء المربوطة للتأنيث، فلا يقال– في الغالب – للمفردة المؤنثة: حمامة – بطة – شاة، ولا يقال للمفرد المذكر: حمام – بط – شاء، منعا للالتباس في كل ذلك، وإنما يلزم مفرده صورة واحدة في التأنيث والتذكير يجيء بعدها النعت الدال على النوع، فيقال: حمامة أنثى، وحمامة ذكر."[4]

---

(١) شرح التصريح: للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ: ٢/ ٢٠٠

(٢) النحو الوافي: ٣/ ٤٤٦

(٣) في أصول اللغة: ٧٤

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٤٤٩

ج – الصفات الخاصة بالأنثى:

بعض الصفات التي تطلق على المرأة دون الرجل تلازم التذكير، ولا تتصل بها تاء التأنيث، وذلك لانتفاء فائدتها، وهي الفرق بين المذكر والمؤنث، ومن ذلك: بغيٌ وصفاً للمرأة "والبِغاءُ جمع بَغِيٍّ، ولا يقال: بغِيَّة"[١]، لأن صفة (بغيّ) خاصة بالمؤنث، قال اللحياني: "ولا يقال رجل بَغيٌ"[٢].

وهذه الصفة لا تلازم التذكير إذا كان حال ممارسة الصفة، وإنما يجوز أن تلزمها التاء في هذه الحالة، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن "السماء منفطر به"[٣] كقولك (معضَّل) للقطاة، وكقولك (مرضع) للتى بها الرضاع، وأما (المنفطرة) فيجيء على العمل، كقولك منشقة، وكقولك مرضعة للتى ترضع"[٤]

وقد اختلف البصريون والكوفيون في منع الصفة الخاصة بالمؤنث من الصرف إذا وُصف بها مذكر؛ فالبصريون لا يمنعونها من الصرف لأنها صفة لمذكر وُصف بها المؤنث لما أُمن اللبس "إذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وظلوم وجريح؛ فالبصريون يصرفونه بناء على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى."[٥]

في حين أن الكوفيين يمنعونها من الصرف لأنها صفة لمؤنث لم تحتج إلى التاء الفارقة بين المؤنث والمذكر لاختصاصها بوصف المؤنث "والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق."[٦]

---

(١) لسان العرب: بغي

(٢) لسان العرب: بغي

(٣) سورة المزمل: ١٨

(٤) الكتاب: ٢/ ٤٧، ٤٨

(٥) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م: ٣/ ٣٢٢

(٦) الأشباه والنظائر: ٣/ ٣٢٣

٣- ملازمة الإفراد والتذكير:

تلازم (ذا) من (حبذا) و(لا حبذا) الإفراد والتذكير مهما اختلف المخصوص بالمدح أو الذم "ويجب في (ذا) أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير أيا كان المخصوص." [١]. ويؤكد الخليل أنه لا يجوز تأنيثه" ألا ترى أنك تقول للمؤنّث حبّذا، ولا تقول حبّذة؛ لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرتُ لك. وصار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثَل." [٢]. وفي (الأشباه والنظائر) نفي لجواز تثنيته أو جمعه فضلا عن تأنيثه "جعلوا (ذا) في (حبذا) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث." [٣]. ومن ثم يقرر الغلاييني أن:"(ذا) في حبذا تلتزم الإفراد والتذكير في جميع أحوالها، وإن كان المخصوص بالمدح بخلاف ذلك." [٤]

وكذلك يلازم أفعل التعجب الإفراد والتذكير دوما. ويشبهه في ذلك أفعل التفضيل إن كان مضافا إلى نكرة أو مجرداً من (أل) والإضافة؛ فإنه لا يطابق موصوفه "وإن لمنكور يُضف أفعل التفضيل أو جُرِّد من (أل) والإضافة أُلزم تذكيراً وأن يُوحدا." [٥]. ويعلل ذلك المحشي بقوله:"لأن المجرد أشبه بأفعل في التعجب، وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث ، والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير." [٦]

٤- ملازمة الجمع :

وردت في العربية ألفاظ لازمت صيغة الجمع، ولم يستعمل لها مفرد، ومن ذلك : أبابيل وعبابيد وعباديد وشماطيط وشعاليل وأعراب وأوزاع. وهذه الجموع إما موضوعة على صيغة خاصة بالتكسير، أو موضوعة على صيغة غالبة فيه.

أ - ألفاظ موضوعة على صيغة خاصة بالتكسير:

---

(١) حاشية الصبان: ١/ ٤١.

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٨

(٣) حاشية الصبان: ١/ ٤١.

(٤) جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني. منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط ٨، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م : ٧٤

(٥) حاشية الصبان: ٣/ ٤٧

(٦) حاشية الصبان: ٣/ ٤٧

لازمت ألفاظ: (أبابيل، عَبابِيد، وعباديد، وشَماطِيط، وشَعالِيل) صيغة الجمع، ولم يستعمل منها غيره، وإن كانت هذه الجموع ليست أصيلة في جمع التكسير، ولكنها ملحقة به؛ لأنها جاءت على صيغة خاصة بالتكسير، ولكن ليس لها مفرد" فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير، وليس له مفرد: شماطيط، وعباديد، وعبابيد."[1]

واختلف في كون أبابيل ملازمة الجمع أو أن لها مفردا، واختلف الذين حاولوا إثبات مفرد لها في تعيينه.

فمن الذين يرون أنها تلازم الجمع، ولا مفرد لها، أبوعبيدة والجوهري والأخفش، ورد في (اللسان):" وذهب أبو عبيدة إلى أن الأبابيل جمع لا واحد له بمنزلة عَبابِيدَ وشَماطِيطَ وشَعالِيلَ... وقال الجوهري: ولم أجد العرب تعرف له واحداً... وقال الأخفش: يقال جاءت إبلك أبابيل، أي فِرَقاً، وطير أبابيل، قال: وهذا يجيء في معنى التكثير، وهو من الجمع الذي لا واحد له."[2]

وحاول البعض أن يثبت لها مفردا، ومنه" وقيل: الأبابيلُ جماعةٌ في تَفْرِقة، واحدها إبِّيلٌ وإبَّوْل... وزَعم الرُّؤَاسي أن واحدها إبَّالة... ولو قيل واحد الأبابيل إيبالة كان صواباً كما قالوا دينار ودنانير."[3]

وواضح أن من حاول إثبات مفرد لـ(أبابيل) اتخذ القياس سبيلا، وليس معه دليل من سماع، لأن السماع لم يرد به، ولذلك قال الجوهري: "ولم أجد العرب تعرف له واحداً"[4]

والتوسع اللغوي ضرورة عصرية، تعين اللغة على مواجهة موجات الألفاظ التي ينتجها التقدم الحضاري العالمي، حتى لا تقف متحجرة فتموت. ولكن البحث يسجل – هنا – أن العرب ما استعملت لفظ (أبابيل) إلا جمعا، وكذلك عَبابِيد، وعباديد، وشَماطِيط، وشَعالِيل.

---

(١) النحو الوافي: ٤/ ٦٧٩

(٢) لسان العرب: أبل

(٣) لسان العرب: أبل

(٤) لسان العرب: أبل

ب – ألفاظ موضوعة على صيغة غالبة في جمع التكسير:

من الألفاظ التي تلحق بجمع التكسير؛ لأنها جاءت على صيغة غالبة فيه كلمة (أعراب) "ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة في التكسير، وليس له مفرد: أعراب"[1]. فكلمة أعراب تلازم الجمع، ولا مفرد لها "الأعْرابُ منهم: سُكَّانُ الباديةِ، لا واحدَ له، ويُجْمَعُ: أعاريبَ."[2] وليس مفردها كلمة (عرب)؛ فعرب اسم جنس "وعرب اسم جنس، وليس مفردا له."[3]

ومثلها كلمة (أوزاع)؛ فهي ملازمة صيغة الجمع، ولا يستعمل منها المفرد ولا المثنى "وَزَّعه يُوَزِّعُه تَوزيعاً، ومن هذا أُخِذَ الأَوزاعُ، وهم الفِرَقُ من الناس، يقال أَتَيْتُهم وهم أَوْزاعٌ، أَي مُتَفَرِّقُون...وبها أوزاعٌ من الناس وأَوْباشٌ؛ أي فِرَقٌ وجماعات، وقيل: هم الضُّرُوب المتفرِّقون، ولا واحد لأوزاع"[4]، ويقول الوسيط: "(الأوزاع) الجماعات والضروب المتفرقون والبيوت المنتبذة عن مجتمع الناس، لا واحد لها"[5]

ومما سبق يتضح أن ألفاظ: (أبابيل وعبابيد وعباديد وشماطيط وشعاليل وأعراب وأوزاع) ملازمة الجمع "فتلك الصيغ الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه؛ تدخل في عداد جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لها"[6].

٥– ملازمة التأنيث:

تلازم كلمة (الإبل) التأنيث؛ لأنها اسم جمع لغير العاقل "الإبِلُ والإبْلُ، الأخيرة عن كراع، معروف، لا واحد له من لفظه، قال الجوهري: وهي مؤنثة لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين؛ فالتأنيث لها لازم."[7]

---

(١) النحو الوافي: ٤/ ٦٧٩

(٢) القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز ابادى، دار الحديث، بدون تاريخ: عرب

(٣) شرح التصريح: ١/ ٢٨١

(٤) لسان العرب: وزع

(٥) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م: وزع.

(٦) النحو الوافي: ٤/ ٦٧٩، ٦٨٠

(٧) لسان العرب: أبل

٦- الجمود والاشتقاق:

قد يُشترط في بعض الأبواب النحوية عكس ما يشترط في غيرها، فيشترط في عطف البيان الجمود ويشترط في النعت الاشتقاق "فإن العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط."(١)

فعطف البيان جامد، في حين أن النعت مشتق" اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت. ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في (ملك الناس، إله الناس) إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان."(٢)

ولذلك رجح الصبان إعراب الجامد بعد اسم الإشارة عطف بيان"من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة ، نحو: مررت بزيد هذا، وبهذا العالم، ونعته مصحوب (أل) خاصة، فإن كان جامدا محضا، نحو: بهذا الرجل، فهو عطف بيان على الأصح."(٣)

وما سبق يبين أن هذه الملازمة مبنية على الأصح كما أورد الأشموني في النص السابق. وهذا يبين التجاوز في قول بعض الباحثين: "لا خلاف بين النحويين أن العطف لا يكون إلا جامدا، كما أن النعت لا يكون إلا مشتقا."(٤)

٧- ملازمة المصدرية:

المصدر (هياط) أميت فعله، وأصبح لا فعل له، ومن ثم فهو ملازم المصدرية" وقد أُميت فعل الهياط."(٥)

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م : ٦٥٣/٢

(٢) مغني اللبيب: ٦٥٣/٢

(٣) حاشية الصبان: ٣/ ٧٢

(٤) الفرق بين عطف البيان والبدل ، سلوى محمد عمر عرب، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة الدراسات اللغوية، مج ٥، ع ٤ : ص ٧٢، شوال – ذو الحجة ١٤٢٤هـ / يناير – مارس ٢٠٠٤م: ص ٧٢

(٥) لسان العرب: هيط. وقد اختلف في معناه "وهِياط ومِياطٍ، أي في ضِجاج وشَرّ وجَلَبة. وقيل: في هياطٍ ومياطٍ في دُنُوّ وتَباعُد. والهِياطُ والمُهايطةُ: الصِّياح والجَلَبة ... قال الفراء الهياط أشدُّ السَّوْقِ في الوِرْد.

٨- ملازمة الواو آخراً:

(ذو) الطائية ثابتة البنية، فهي جامدة " ومن الجامد الموضوع كذلك: كل موصول فيه الألف واللام، كالذي، والتي، وفروعهما، و (ذو) الطائية"[١]

وتلازم الواو آخراً (ذو) الطائية "التي في لغة طيئ لا يجوز فيها (ذي) ولا (ذا)، ولا تكون إلا بالواو. وليس كذلك التي بمعنى صاحب"[٢].

وهي من المبنيات، وتقدر الحركات على آخرها " تكون مبنية، وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا"[٣]

وإن كان الرضي يبين أن ما سبق ذكره عن (ذو) هو الأكثر، وورد قليلا غيره"الأكثر أن (ذو) الطائية لا تتصرف... وفي (ذو) الطائية أربع لغات: أشهرها ما مر، أعني عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي: ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه، وذات مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثة حكاها أيضا، وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات مضمومة في الأحوال الثلاث، والرابعة حكاها ابن الدهان، وهي تصريفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها، حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية"[٤]

ثانيا – الملازمة التركيبية:

تقع في الأسماء عدة صور من الملازمة التركيبية، ومن ذلك:

١- ملازمة الصدارة:

أ- أسماء الاستفهام والشرط:

والمِياطُ أشدُّ السوق في الصَّدَر، ومعنى ذلك بالمجيء والذهاب. اللحياني: الهياط الإقبال، والمياط الإدْبار. غيره: الهِياطُ اجتماع الناس للصلح، والمياطُ التفرُّق عن ذلك."(اللسان: هيط)

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٩٧٤

(٢) الأشباه والنظائر: ٤ / ٣٠

(٣) شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل، توزيع دار صعب، بدون تاريخ: ١/ ٤٥

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ٢١٩، ٢٢٠

تلازم أسماء الاستفهام والشرط الصدارة في جملتها، يقول الرضي عما له الصدارة "ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: هند من يضربها أضربه، وأيكم يضربها".[1]

ب- (ما) في أسلوب التعجب:

تلازم (ما) في أسلوب التعجب الصدارة "وفعلُ التعجبِ جامدٌ، فهو شبيهٌ بالحرف، فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما ما التعجبية ولها الصَّدْرُ"[2]

ج- القسم:

يلازم القسم الصدارة في جملته، يقول الرضي عما له الصدارة "وكذا جواب القسم، لا يعمل فيما قبل القسم، فيجب الرفع في: زيد والله لا أضربه، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام".[3]

د- كم الخبرية:

تلازم (كم) الخبرية الصدارة في جملتها، إلا إذا سبقت بحرف جر "ومن الواجب تصدرها (كم)، نحو: زيد كم ضربته."[4]

٢- ملازمة الرتبة:

يلازم الاسم رتبته، ولا يجوز له التقدم ولا التأخر في حالات، منها:

أ- ملازمة التمييز التأخر عن عامله:

يلازم التمييز التأخر عن عامله، ولا يجوز تقدمه عليه، إذا كان العامل جامداً، سواء كان فعلا أو اسما "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا كرطل زيتاً، أو فعلا

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤، ٥٢٥

(٢) شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م: ٥٤٧

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤، ٥٢٥

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٣، ٥٢٤

جامدا، نحو: ما أحسنه رجلا؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[1]

ب- ملازمة الترتيب الأصلي في الجملة العربية:

قد يُضطر إلى ملازمة الترتيب الأصلي في الجملة العربية؛ فيتقدم الفاعل ويتأخر المفعول، ويتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر؛ وذلك إذا خيف اللبس "وينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في : ضرب موسى عيسى، فيكون المقدم هو المسند إليه"[2].

ج- ملازمة الترتيب بين العامل والمعمولات:

لا يتقدم معمول (أفعل) التعجب أو التفضيل على صيغة التعجب أو التفضيل " واحترز به أيضا عن الاسم الذى بعده فعل التعجب، لأنه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه، نحو: زيد ما أحسنه وأحسن به، وكذا: أفعل التفضيل في نحو: زيد أنت أكرم عليه أم عمرو".[3]

وفي أسلوب الاستثناء بـ(إلا) يلازم معمولها التأخر عليها في جملتها "لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها"[4]

وفي أسلوبي المدح والذم :حبذا ولا حبذا يُلتزم بالرتبة، ولا يقدم المخصوص بالمدح أو الذم "اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا، لذا لا يتقدم بحال."[5]

د- ملازمة الترتيب بين المفعولات:

في الجمل التي بها أفعال تنصب أكثر من مفعول به يراعى الترتيب بين المفعولات، والملاحظ أن ما هو أصل يتقدم ما هو فرع ، ولذلك التُزم تقديم بعض المفعولات على بعض، ففي حالة الفعل الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يقدم ما أصله المبتدأ. وإذا لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر يقدم الفاعل معنى، وفي حالة كون المفعول الأول

---

(١) شرح التصريح: ١/٤٠٠.

(٢) شرح التصريح: ١/٢٩٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٥) الأشباه والنظائر: ٣ / ١٣٨.

غير مقيد بحرف جر (مسرحًا) والآخر مقيدا بحرف جرّ يُقدم المسرح "لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض آخر، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ في الأصل والآخر خبر كما في باب (ظن)، أو بكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب (أعطى)، أو بكونه مسرحًا ـ أي مطلقًا لم يتقيد بجار لفظًا أو تقديرًا والآخر مقيد بحرف جر لفظًا أو تقديرًا ـ كما في باب اختار، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل، والفاعل معنى، والمسرح على غيره"[1].

٣- ملازمة الحذف:

أ- ملازمة حذف الخبر بعد (لولا) و(لوما):

تدخل كل من (لولا) و(لوما) على الجملة الاسمية؛ فإن كانتا لامتناع الوجود ؛ فإنهما يدخلان على المبتدأ "لولا ولوما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود؛ أي ربطا الامتناع بالوجود؛ بحيث يمتنع شيء بسبب وجود آخر."[2]

أما الخبر فاختلف فيه، فيحذف مطلقا إذا كان كونا عاما "دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوبا."[3]. وأما إذا كان كونا خاصا؛ فإن لم يُعلم وجب ذكره، وإن عُلم جاز ذكره أو حذفه، ويوضح الرضي تفصيل الاختلاف في حذف الخبر بقوله:" وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: (لو لا زيد قائم) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ،

---

(١) شرح التصريح: ٣١٣/١، والظواهر اللغوية : ٢٦٣

وقد تحدث مخالفة لذلك وجوبا في حالات، هي:

- أن يكون المفعول الأول (الفاعل في المعنى) محصورا، نحو: ما أعطيت المكافأة إلا المستحق.
- أن يكون المفعول الأول (الذي هو الفاعل معنى) مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثاني، نحو: أسكنت البيت صاحبه.
- أن يكون المفعول الثاني ضميرا متصلا، والأول (أي: الفاعل المعنوي) اسما ظاهرا، نحو: القلم أعطيته كاتبا.

(٢) النحو الوافي: ٤ / ٥١٦ . هامش:١

(٣) النحو الوافي: ٤/ ٥١٥

فتقول (لو لا قيام زيد لأتيتك) أو تدخل أن على المبتدأ فتقول (لو لا أن زيدا قائم) وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا يثبت محذوفا، على الخلاف السابق في فصل (لو). وذهب الرماني وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو (لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة)، ويجوز الأمران إن علم."[1]

ب- ملازمة حذف أحد معمولي (لات):

يلازم الحذف اسم (لات) أو خبرها، يقول عنها سيبويه: "ولم تستعمل إلا مضمرا فيها."[2]، والأكثر حذف الاسم "فإذا وليها (حين)، فنصبه أكثر من رفعه، ويكون اسمها محذوفا، و (حين) خبرها، أي: لات الحين حين مناص، ... وإذا رفعت (حين) على قلته، فهو اسم (لا)، والخبر محذوف؛ أي: لات حين مناص حاصلا. ولا تستعمل إلا محذوفة أحد الجزأين، هذا قول سيبويه."[3] وإن كان قد ثبت ندور استعمالها دون حذف[4].

ج- ملازمة حذف العامل في أسلوب الاختصاص:

في أسلوب الاختصاص يلازم عامل المنصوب على الاختصاص الحذف" من المفعولات التي التُزِمَ معها حذفُ العامل المنصوبُ على الاختصاصِ"[5]

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٠١، ٣٠٢

(٢) الكتاب: ١/ ٢٨

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٨٦٨

(٤) شرح التصريح: ١/٢٠٠، ٢٠١

وقد تحدث مخالفة لذلك وجوبا في حالات، هي(٤):

- أن يكون المفعول الأول (الفاعل في المعنى) محصورا، نحو: ما أعطيت المكافأة إلا المستحق.
- أن يكون المفعول الأول (الذي هو الفاعل معنى) مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثاني، نحو: أسكنت البيت صاحبه.
- أن يكون المفعول الثاني ضميرا متصلا، والأول (أي: الفاعل المعنوي) اسما ظاهرا، نحو: القلم أعطيته كاتبا.

(٥) شرح شذور الذهب: ١/ ٢٨٢

٤– ملازمة النفي:

في أسلوب الاستثناء بـ(لا يكون) تلازم أداة النفي (لا) هذا الأسلوب، ولا تحل أداة نفي أخرى مكانها، من (ما) أو (لم) أو غيرهما من حروف النفي " ولا يستعمل موضع (لا يكون) غيره، نحو: ما كان، ولم يكن، ونحو ذلك."[1]

والملازمة نفسها في أسلوب الذم: (لا حبذا)؛ حيث تلازم (لا) النافية هذا الأسلوب، ولا يُستعاض عنها بأداة نفي أخرى.

٥– ملازمة النفي أو شبهه:

وردت ألفاظ تلازم النفي أو شبهه، ومن ذلك:

أ– الظرف (عوض):

عوضُ ظرف غير متصرف، يستغرق المستقبل أو الماضي " عَوْضُ، مُثَلَّثَةَ الآخِرِ مَبْنِيَّةً: ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ المُسْتَقْبَلِ فقط، لا أُفَارِقُكَ عَوْضَ، أو الماضِي أيضاً، أي: أبداً، يقالُ: ما رأيتُ مِثْلَهُ عَوْضَ."[2]

وهو مسبوق دوما بنفي "(عوض) ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبدا)، إلا أنه مختص بالنفي"[3]

وقد يسبق بشبه نفي "وعوض: ظرف لاستغراق الزمان المستقبل غالبا، ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفي أو شبهه." [4]

ب – الظرف (قَطٌّ):

الظرف (قَطٌّ) غير متصرف، ولا يستعمل إلا مسبوقا بنفي أو شبهه، فهو "ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي، يقال (ما فعلته قط)"[5]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج٢: ص ٧٣٥

(٢) القاموس المحيط : عوض

(٣) مغني اللبيب: ١/ ١٧٢

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٢٦١

(٥) مغني اللبيب: ١/ ١٩٣

٦- ملازمة كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع:

خبر (كاد) وأخواتها يلازم كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع "الحادي عَشَرَ خبر كاد وأخواتها، وقد تقدم في باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلاً مضارعاً"[1]

٧- ملازمة المحلى بـ(أل) لصلة أي في النداء:

ما بعد أي وأية في أسلوب النداء يلازمه التعريف بـ(أل)، ويكون مرفوعا على أنه صفة "ويلزمهما -أي وأية- الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع"[2]

ثالثا - الملازمة الصرف تركيبية:

للملازمة الصرف تركيبية ثلاث صور، هي:

الصورة الأولى - ملازمة البنية والباب النحوي:

١- ألفاظ ملازمة لباب الابتداء:

في العربية ألفاظ لا يتغير شكل بنيتها، وتلازم باب الابتداء، ومنها: ما التعجبية، وطوبى، ودر، وأقل "كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ، ومنها: ما التعجبية، وكلمة (طوبى)، وكلمة (در)، وكلمة (أقل)، وذلك في نحو: ما أجمل الهواء سحَرا!وما أطيب الرياضة عصراً! طوبى للشهداء! ولله درهم! وأقل رجل ينكر فضلهم."[3]

وقد يلازم خبر بعضها صورة محددة أيضا، ومن ذلك خبر كلمة (طوبى)، يقول عباس حسن:"من الألفاظ الملازمة للابتداء كلمة: (طُوبَى)، وهذه الكلمة لا يكون خبرها إلا الجار مع مجروره - كما سبق - نحو: طوبى للصّالح."[4]، ومثلها (در) فخبرها الجار والمجرور كذلك.

٢- ألفاظ ملازمة لباب المفعول المطلق :

---

(١) شرح شذور الذهب: ١/ ٣٨٤

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ : ٣/ ١٨٦.

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٢٢.

(٤) النحو الوافي: ١/ ٤٨١

تلازم بعض الألفاظ باب المفعول المطلق، وهي مع ذلك ملازمة التثنية وحذف العامل، ومن ذلك: سعديك، ولبيك، وحنانيك، وحنانيه،وحذاريك، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في عنوان الباب الذي ضمها "باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[1]

وهذه الألفاظ تلازم النصب وعدم التصرف حال الإضافة:" ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً. فحنانيك لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك."[2] ويقرر أن لبيك وسعديك مثل حنانيك:" ومثل ذلك: لبيك وسعديك، وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله وحنانيه، كأنه قال: سبحان الله واسترحاماً، كما قال: سبحان الله وريحانه، يريد: واسترزاقه. وأما قولك: لبيك وسعديك فانتصب (هذا) كما انتصب سبحان الله، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعاً وطاعة. إلا أن لبيك لا يتصرف كما أن سبحان الله وعمرك الله وقعدك الله لا يتصرف"[3]

وسبب حذف الفعل نيابة هذه المصادر عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه "وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه"[4]

ولكن يخرج عن حكم ما سبق كل من: دواليك، وهذاذيك، فقد يعرب أيٌّ منهما حالا، وقد يذكر عامله " ومثله (يقصد مثل: حنانيك) إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل قول الشاعر، وهو عبد بني الحسحاس:

إذا شُق برد شق بالبرد مثلُه   دواليك حتى ليس للبرد لابس

---

(1) الكتاب: ١/٣٤٨

(2) الكتاب: ١/٣٤٩

(3) الكتاب: ١/٣٥١

(4) الكتاب: ١/٣٤٨

أي مداولتك، ومداولة "لك". وإن شاء كان حالاً. ومثله أيضاً: ضرباً هذاذيك، وطعناً، وخضاً.

ومعنى "تثنية" دواليك أنه فعل من اثنين؛ لأني إذا داولت فمن كل واحد منا فعل. وكذلك هذاذيك؛ كأنه يقول: هذا بعد هذ من كل وجه. وإن شاء حمله على أن الفعل وقع هذاً بعد هذ ؛ فنصبه على الحال."[1]

٣- ألفاظ ملازمة لباب الحال:

رأى سيبويه أن طرا وقاطبة من الألفاظ التي تلازم النصب على الحالية، وعدم التصرف، يقول:" مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً ؛ أي جميعاً، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك. كأنه قال: مررت بهم جميعاً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. فصار طراً وقاطبة بمنزلة سبحان الله في بابه؛ لأنه لا يتصرف كما أن طراً وقاطبة لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر. ولا يكونان معرفةً ."[2]، وعلى رأيه سار أغلب النحاة واللغويين "يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظا لا تستعمل إلا منصوبة على الحال، ومنها: كافة وقاطبة."[3]

غير أن بعض النحاة أثبت خروج هذين اللفظين عن باب الحال والحالة الإعرابية، أما (كافة) فقد ورد استعملها مجرورةً ومعرفة بـ(أل) والإضافة" غير أن الصبان سجل في باب الحال استعمال (كافة) مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب... وعلى هامش القاموس المحيط، مادة : كف، نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونة بـ(أل) أو مضافة، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له."[4]

و(أما) قاطبة فقد ورد استعمالها مفعولا به ومضافة في كلام الجاحظ، وخبرا في كلام يعقوب بن السكيت "أما قاطبة فقد استعملها الجاحظ غير حال أول رسالته التي

---

(١) الكتاب: ٣٤٨/١

(٢) الكتاب: ٣٧٥/١

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

موضوعها: (تفضيل النطق على الصمت)... وقد تردد الأدباء في محاكاته، ولكن هذا التردد يزول بما جاء في كتاب (الأمالي للقالي)..."قال يعقوب بن السكيت: يقال قطب، يقطب، قطوبا، وهو قاطب... إذا جمع بين عينيه، واسم ذلك الموضع: المقطب، ومنه قيل: الناس قاطبةً، أي الناس جميع، فقد استعملها خبرا."[1]. ولذا يقرر عباس حسن :"ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال."[2]

والبحث يرى صواب رأيه، فالتوسع في استعمال الألفاظ الفصيحة مصدر ثراء للعربية، وتيسير على مستعمليها.

٤- ألفاظ وأبنية ملازمة لباب النداء:

وردت في العربية عدة ألفاظ وأوزان ثابتة البنية، وتلازم باب النداء، ولا تأتي إلا في موقع المنادى، أما الألفاظ فهي: فُلُ ومؤنثه فُلة، ولُؤْمان، وملأم وملأمان، ونَوْمان، وأبت، وأمت، وهن. وأما الأبنية فمنها القياسي، ومنها السماعي، أما القياسي فهي: (فُعَل) و(فَعَالِ)، وأما السماعي فهو (مفعلان). وهذه محاولة لتتبعها:

أ-الألفاظ:

من هذه الألفاظ : فُلُ ومؤنثه فُلة، ولُؤْمان، وملأم وملأمان، ونَوْمان، يقول الأشموني: "وفل بعض ما يختص بالنداء، أي لا يستعمل في غير النداء، ويقال للمؤنثة يا فلة... ولؤمان بالهمزة وضم اللام، وملأم وملأمان، بمعنى عظيم اللؤم، ونومان بفتح النون بمعنى كثير النوم"[3].

ويضيف الرضي توضيحا لما يتصل بهن"ومنه: يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه، تقول في التذكير: يا هن ويا هنان، ويا هنون، وفي التأنيث: يا هنت ويا هنتان ويا هنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: يا هناه بضم الهاء في الأكثر،

---

(١) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

(٢) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٩

(٣) شرح الأشموني: ١٥٨/٣.

وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب، وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا "[١]. وورد في (المعجم الوسيط) : "(الهن) الشيء، وكناية عن الشيء يستقبح ذكره، وكناية عن الرجل؛ يقال يا هن أقبل. لا يستعمل إلا في النداء "[٢]. وإن كان الأشموني يروي أنه قد " أجاز بعضهم القياس عليه"[٣].

ويضاف إلى ما سبق لفظا: أبت، وأمت"من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى، فلا يكون مبتدأ ولا خبرا، ولا اسما لناسخ ولا خبرا له، ولا شيئا آخر غير المنادى، وأشهر هذه الأسماء ما يأتي: أبت وأمت، بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما...[٤]

وأصلهما: يا أبي ويا أمي، ثم أبدلت الياء تاء على الأرجح "يطرد فيهما(يا أبي ويا أمي) ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين. قالوا: والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة. والأب والأم مظنتا التفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء. وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها. ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتي ويا أمتي أيضا"[٥]

– لفظ (اللهم):

ورد عند الرضي وغيره أن لفظ (اللهم) مختص بالنداء، يقول:" ولا يوصف (اللهم) عند سيبويه، كما لا يوصف أخواته، أعني الأسماء المختصة بالنداء، نحو: يا هناه، ويا نومان، ويا ملكعان، وفل."[٦]

والحق أنه يستعمل في غير النداء "وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين؛ أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع . يقول

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٢٢، ٥٢٣

(٢) المعجم الوسيط :هنو

(٣) شرح الأشموني: ٣/ ١٦٠.

(٤) النحو الوافي: ٤/ ٦٨

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص٤٦٧

(٦) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص ص٤٥٨ . ٤٥٩

لك : أزيد قائم؟ فتقول أنت: اللهم نعم أو اللهم لا. الثاني أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني."[1]. ومن ثم فلفظ (اللهم) ليس مما يلازم باب النداء، وإن كان ملازما لبنية ثابتة.

ب- الأبنية:

يلازم عدد من الأبنية الدالة على السبّ باب النداء، وهذه الأبنية بعضها قياسي وبعضها سماعي؛ فالقياسي – على الأرجح – هو: وزن فُعَل في سب المذكر، وفَعَالِ في سب المؤنث، أما وزن مَفْعلان فسماعي " وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء، والغالب فيه السب، ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على فعل في سب المذكر، وفعال في سب المؤنث، نحو: خبث ولكع، وخباث ولكاع. وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الأمر من الثلاثي، وكذا فعل في مذكرها، ومفعلان سماعي."[2]

وإن كان ابن مالك يرى سماعية (فعل) على عكس ابن عصفور وغيره "واختار ابن عصفور كونه قياسيا، فيقاس عليه ما أشبهه، واختار ابن مالك كونه سماعيا"[3].

ويرى الرضي أن صيغة (فعال) سماعية في باب النداء"الثالث: الصفة المؤنثة، ولم يجئ في صفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، وهي، بعد ذلك، على ضربين: إما لازمة للنداء، سماعا، نحو: يا لكاع أي: يا لكعاء، ويا فساق، ويا خباث، أي: يا فاسقة ويا خبيثة."[4]

وإن كان الأرجح أنه قياسي كما سبق بيانه، يقول صاحب (شرح التصريح) "وينقاس فعال هذا الذي هو سب للمؤنث."[5]

الصورة الثانية – ملازمة البنية واستغراق النفي:

---

(1) شرح التصريح: ٢/ ١٨٠

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص ٥١٠

(٣) شرح التصريح: ٢/ ١٨٠

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج١، ص ٣٢٩

(٥) شرح التصريح: ٢/ ١٨٠

في العربية أسماء لا تستعمل إلا بعد نفي، واستتبع ذلك أن تكون مفردة ونكرة، وهي مع ذلك ملازمة التذكير، ومن ذلك أحد وعريب وديار.

أما عن ملازمتها النفي فيقول الأشموني: "فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي"[1] ويقول عباس حسن: "بخلاف كلمة (أحد) التي همزتها أصلية، فإنها لا تقع إلا بعد نفي... ومن ذلك (عريب) و(ديار)، تقول: ما في البيت أحد، أو عريب، أو ديار. ومعنى الجميع: ما في البيت أحد."[2]

وإن كان الرضي أثبت استعمال (أحد) في سياق الإيجاب "وقد يستعمل – قليلا – (أحد) في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمال واحد. قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، وقد يقال في المدح ونفي المثل: هو أحد الأحدين، وهو إحدى الإحد. جمعوا (إحدى) على (إحد) تشبيها بسدرة وسدر، فمعنى هو إحدى الإحَد: داهية هي إحدى الإحَد."[4]

والحق أن (أحد) يكثر استعماله بعد النفي أو النهي أو الاستفهام أو الشرط، ويلزمه – حينئذ – الإفرادُ والتذكيرُ، وقد يستعمل – كذلك – في الإيجاب لكن بشرط أن يكون إيجابا لا يراد به العموم "ويستعمل أحد وإحدى في غير التنييف – أيضا – مضافتين مطردا، نحو: أحدهم وإحداهن، ولا يستعمل إحدى إلا في التنييف أو مع الإضافة، وأما أحد فيستعمل مطردا لعموم العلماء[5] بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط، نحو: ما جاءني أحد، ويلزمه الإفراد والتذكير، قال الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[6]، وتعريفه حينئذ نادر، وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده إن تضمن ضميره، نحو: إنّ أحدا لا

---

(1) شرح الأشموني: ٤/ ٥٦.

(٢) النحو الوافي: ١/ ٢١٠

(٣) سورة الإخلاص: ١

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٥٢

(٥) يعني يعم العاقل، وهو يعبر عن العاقل بالعالم.

(٦) سورة الأحزاب: ٣٢

يقول كذا. كما مر في باب الاستثناء، ولا يقع أحد في إيجاب يراد به العموم، فلا يقال: لقيت أحدا إلا زيدا، خلافا للمبرد."[1]

ومن ثم يفهم قول بعض النحاة: "أحد يستعمل في المذكر والمؤنث، قال تعالى: "لستن كأحد من النساء"[2] على أنه يقصد الاستعمال في حالة غير الإضافة أو التنييف، أما في حالة حال الإضافة وحال العدد المركب فيستعمل المؤنث إحدى كما ورد في كلام الرضي السابق.

وأما عن ملازمتها الإفراد فيقول عباس حسن: " وزاد بعضهم شرطًا آخر هو: أن يكون فى تثنيته فائدة. فلا يثنى: (كل) ولا يجمع؛ لعدم الفائدة من ذلك. وكذلك الأسماء التى لا تستعمل إلا بعد نفى عام. وتقتصر فى الاستعمال عليه، مثل: أحَد، وعَريب، تقول: ما فى الدار أحد، وما رأيتَ عَريبًا... (أي: أحدًا)" [3]

وإن كان قد ثبت استعمال الجمع من (أحد) دون عريب وديار. ورد في المقارنة بين (أحد) و(واحد): "والأحد له جمع من لفظه، وهو الأحدون والآحاد. وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال:واحدون، بل اثنان وثلاثة. والأحد ممتنع الدخول في الضرب والقسمة وفي شيء من الحساب بخلاف الواحد." [4]

أما عن ملازمتها التنكير فيقول صاحب (شرح التصريح): "وما نون من هذه الأسماء النائبة عن الأفعال تنوين تنكير فهو نكرة. وقد التزم ذلك التنكير في: وها وويها كما التزم في تنكير نحو: أحد وعريب ... وديار ...كلاهما مرادف لأحد، وأطلق أحدا، وله استعمالات ... الرابع (من استعمالات: أحد) أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل، نحو: ما منكم من أحد، وهو المراد هنا، وهذا ملازم للتنكير غالبا." [5]، ويقول عباس

---

(1) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج1، ص551

(2) شرح التصريح: 1/ 93

(3) النحو الوافي: 1/ 132

(4) شرح التصريح: 1/ 93

(5) شرح التصريح: 2/ 200

حسن عن عدم تعريفها: "وهي متوغلة في الإبهام، فلا تكون معرفة، ولا تقبل (أل) التي للتعريف."[1]

ويزيد صاحب (شرح التصريح) هذه الثلاثة (أحد وعريب وديار) الملازمة للإفراد والتنكير والتذكير والنفي رابعا، وهو كتيع، يقول: "وكذا نحو: أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماء الملازمة للنفي؛ فإنها نكرات ولا تقبل (أل)."[2]

ومثلها في ذلك -أيضا- كَرَّاب، وأرمٍ "وأما أحد وكراب وأرم وكتيع وعريب وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات، ولا حالا، ولا استثناء، ولا يستخرج به نوع من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهما. ولكنهن يقعن في النفي مبنيا عليهن ومبنية على غيرهن؛ فمن ثم تقول: ما في الناس مثله أحد. حملت (أحدا) على مثل ما حملت عليه (مثلا)، وكذلك ما مررت بمثلك."[3]

ويلازم ما لازم أحد ألفاظ أخرى، يعددها الرضي في قوله: "ويستعمل استعمال (أحد) في الاستغراق في غير الموجب ألفاظ، وهي: عريب، وديار، وداري، ودواري، وطوري، وطؤوي، وطاوي، وأرم وأريهم، وكتيع، وكراب، ودعوي، وشقر، وقد تضم شينه، وقد لا يصحب نفيا، ودبي، ودبيج، ووابر، وآبز، بالزاي، وتامور، وتومور، وتومري ونمي"[4]

فكلها تلازم ما تم إقراره إلا ما لفت الرضي إليه، وهو: (شقر).

ويضاف إليها أيضا (وابر)، وقد نصت المعاجم على ملازمته النفي، وأوردته نكرة مذكرا، جاء في (القاموس المحيط) "ما به وابر: أحد"[5]، وفي (اللسان): "وما بالدار وابِرٌ؛ أي

(١) النحو الوافي: ١/ ٢١٠

(٢) شرح التصريح: ١/ ٩٣

(٣) الكتاب: ٣٠٣/١، والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها نواعه: جلال الدين السيوطى، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون تاريخ: ١٥٩/٢، ١٦٠

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج١، ص٥٥٢

(٥) المعجم الوسيط: وبر

ما بها أحد، قال ابن سيده: لا يستعمل إلا في النفي."[1]، ونقله عنه الوسيط: "يقال ما بالدار وابر، أي ما بها أحد. لا يستعمل إلا في النفي."[2]

الصورة الثالثة – ملازمة البنية والإضافة:

الإضافة قد تكون إلى مفرد، وقد تكون إلى جملة.

أولا – ملازمة الإضافة إلى المفرد[3]:

الإضافة إلى المفرد تأتي على ضربين؛ الإضافة لفظا ومعنى، والإضافة معنى فقط. والذي تحدث فيه الملازمة هو المضاف لفظا ومعنى، أما المضاف معنى فقط فلا يلازم الإضافة، إذ قد يأتي غير مضاف لا لفظا ولا تقديرا "أول مقابل آخر، ودون، وأسماء الجهات الست، كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت، وهي على التفصيل المذكور في (قبل) و(بعد) من أنها إذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن. وإذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الإعراب المذكور ونونت، وإذا حذفت المضاف إليها، فإن نوي لفظه أعربت الإعراب المذكور ولم تنون، وإن نوي معناه بنيت على الضم."[4]

صور الملازمة في المضاف لفظا ومعنى:

أ– الإضافة إلى الاسم الظاهر:

وردت في اللغة عدة ألفاظ تلازم الإضافة إلى الاسم الظاهر، ومنها: أولو، أولات، ذو، ذات، قاب، قصارى، وغيرها.

أما (ذو) فتلازم الإضافة " ضرب لا يقطع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مضمر، وهو: (ذو) وحده."[5]. ولا تنفك عن الإضافة؛ لأنها وصلة لما بعدها "إنما لم يقطع؛ لأنه ليس مقصودا لذاته، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة"[6]

---

(1) لسان العرب: وبر

(2) المعجم الوسيط: وبر

(3) المقصود بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة.

(4) شرح التصريح: ٥١/٢

(5) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٩٤٨

(6) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص ٩٥٨

ولا تضاف إلا إلى أسماء الأجناس "وذو حالة إفرادها ملازمة للإضافة لغير الياء من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات."[١]، وما خالف ذلك فهو نادر "وكلها تضاف للياء إلا ذو، فإنها تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر."[٢]

ب – الإضافة إلى الضمير، وتشمل:

– الإضافة إلى الضمير مطلقا:

وحد: تلازم لفظة (وحد) الإضافة إلى الضمير سواء أكان للخطاب أم للمتكلم أم للغيبة "كلمة وحد ملازمة للإضافة دائما"[٣]، وهي تلازم النصب مع الإضافة "وحد منصوب لزوما"[٤].

- الإضافة إلى ضمير المخاطب:

لبيك ، وسعديك، ودواليك، وحنانيك، وما شابه: هذه الألفاظ تلازم الإضافة لفظا إلى ضمير المخاطب فحسب "من اللازم للإضافة لفظا ما لا يضاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو: وحدك؛ أي منفردا. ولبيك؛ أي إقامة على إجابتك بعد إقامة، ودواليك؛ أي إدالة بعد إدالة، وسعديك؛ أي إسعادا بعد إسعاد."[٥]

ج– الإضافة إلى الاسم الظاهر أو الضمير:

– (كلا وكلتا) يلازمان الإضافة إلى الاسم الظاهر أو الضمير "كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة."[٦]، فإن أضيفتا إلى اسم ظاهر أعربتا بالحركات المقدرة، وإن أضيفتا إلى ضمير أعربتا بالحروف " وأما (كلا) فأعرب إعراب المثنى، لشدة شبهه به لفظا، بكون

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٦٣

(٢) حاشية الصبان: ١/ ٧٣

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٣٧٥، هامش : ٤ و٣/ ٧٦

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٢٦١

(٥) شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٢

(٦) حاشية الصبان: ١/ ٧٧

آخره ألفا، ولا ينفك عن الإضافة، حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون، ومعنى بكونه مثنى المعنى، وخص ذلك بحال إضافته إلى المضمر."(١)

– الأسماء الستة تلازم الإضافة لتعرب بالحروف، وهي جميعا تضاف إلى الاسم الظاهر أو الضمير إلا (ذو) "ويشترط لإعراب هذه الأسماء بالحروف في غير (ذو) أن تكون مضافة."(٢)

– تلازم كل من (لدن) و(مع) الإضافة "من الأسماء الملازمة للإضافة لدن ومع ."(٣)

فأما (لدن) فبنيت لملازمتها الإضافة؛ إذ بذلك شابهت الحرف في لزوم استعمال واحد " فأما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية وابتداء الغاية "(٤)

وأما (مع) فلها استعمالان: ظرف وغير ظرف، وهي، حال كونها ظرفاً، تلازم الإضافة "وتستعمل مضافة فتكون ظرفا." (٥)

وكذلك كلمة (لَعَمْرُ) التي تفيد القسم، وكلمة (حوالَيْ). لا تستعمل أيٌّ منهما إلا مضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير.

ثانيا – ملازمة الإضافة إلى الجملة:

أ –الإضافة إلى الجملة الاسمية المؤكدة بـ(أن):

كلمة (بيد) تلازم الإضافة إلى أنّ وصلتها، وتستعمل منصوبة على الاستثناء، ورد عنها عند ابن هشام: " وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها، وله معنيان: أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا، بل منصوبا، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة... والثاني: أن تكون بمعنى من أجل، ومنه الحديث: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت في بنى سعد بن بكر). وقال ابن

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٨٦

(٢) شرح التصريح: ١/ ٦٢

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/٦٧

(٤) شرح ابن عقيل: ٢/٦٧

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٣٦٥

مالك وغيره: إنها هنا بمعنى غير"[1]. وعلى أي من الاتجاهين (من يرى لها معنى واحدا، هو: غير، ومن يرى لها معنيين، هما: غير أو من أجل) فبيد تلازم الإضافة.

ب – الإضافة إلى الجملة الفعلية:

تلازم (إذا) الإضافة للجملة الفعلية "من الملازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو حيث وإذ وإذا... وأما (إذا) فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: آتيك إذا قام زيد، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول آتيك إذا زيد قائم خلافا لقوم."[2]

وكذلك تلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية كلٌّ من كلمة (ريث) ومنها (ريثما)، وكلمة (لمّا).

ج – الإضافة إلى الجملة الاسمية والفعلية:

تلازم (حيث) الإضافة إلى جملة، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية "من الملازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو حيث وإذ وإذا، فأما (حيث) فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: اجلس حيث زيد جالس، وإلى الجملة الفعلية، نحو: اجلس حيث جلس زيد أو حيث يجلس زيد، وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا   نجما يضيء كالشهاب لامعا."[3]

وقد أثبت النص السابق أن إضافتها للمفرد شاذة.

أما (إذ) فإنها لا تلازم الإضافة؛ لأن الجملة بعدها قد تحذف، ويعوض عنها بالتنوين" وأما (إذ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية، نحو: جئتك إذ زيد قائم، وإلى الجملة الفعلية، نحو: جئتك إذ قام زيد، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضا."[4]

* * *

---

(١) مغني اللبيب: ١٣٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٧

(٣) شرح ابن عقيل: ٥٦/٢

(٤) شرح ابن عقيل: ٥٧/٢

المبحث الثاني: الملازمة في الأفعال

للفعل من حيث الملازمة ثلاث حالات: الملازمة الصرفية، والملازمة التركيبية، والملازمة الصرف تركيبية.

أولا – الملازمة الصرفية:

من الأفعال ما يلازم حالة صرفية واحدة، ولا ينفك عنها لغيرها، ولهذه الملازمة صور، هي:

١– ملازمة الصيغة:

يتنوع حال الفعل بين التصرف والجمود، فمنه الكامل التصرف، ومنه الناقص التصرف، وقد تلازم بعض الأفعال صيغة صرفية واحدة، فتسمى جامدة.

فالتصرف: هو أن لا يلازم الفعل صورة واحدة رغم اختلاف سياقاته اللغوية، وهو نوعان:

– تام التصرف: يأتي منه الماضي والمضارع والأمر.

– ناقص التصرف: ينقص منه أحد تصرفات التام.

يقول الشيخ الحملاوي عن المتصرف هو: "ما لا يلازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون تام التصرف، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر كنصر ودحرج. أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط كزال يزال..."[1]

وليس الناقص التصرف محصورا فيما يأتي منه الماضي والمضارع فحسب، كما ذهب الشيخ الحملاوي، وإنما يشمل كل فعل نقص تصرفا واحدا من ثلاثة صيغ: الماضي، والمضارع، والأمر؛ فالذي يأتي منه المضارع والأمر ناقص التصرف؛ كالفعل يدع الذي أمره دع، والفعل يذر الذي أمره ذر؛ إذ أميت ماض كل منهما، فلم يعد مستخدما، يقول الصبان: "اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان: كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر،

---

(١) شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، ط١، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م : ٤٨

كيدع ويذر، فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي (ترك)."[1] فسمى الصبان – رحمه الله – عدم مجيء الأمر من (يدع ويذر) عدم تصرف.

والجمود: هو ملازمة اللفظة حالة صرفية واحدة، لا تتغير مهما تغيرت سياقاتها اللغوية"الأفعال الجامدة هي التي لم تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة"[2].

وملازمة الفعل الجمود له صور، ذهب الشيخ الحملاوي – طيب الله ثراه – إلى أنه لا يخرج عن ملازمة المضي، أو ملازمة الأمرية "إما أن يكون ملازما للمضي كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعسى وحرى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق من أفعال الشروع، ونعم وحبذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها. وإما أن يكون ملازما للأمرية كهب وتعلم، ولا ثالث لهما.[3]

وسيثبت البحث أن للجمود صورة ثالثة، يلازم فيها الفعل المضارعة، ولا ينفك عنها. ومن ثم فقد تلازم بعض الأفعال حالة صرفية واحدة، ومن ذلك:

أ – ملازمة المضي:

قد لازم المضي عددٌ من الأفعال توزعت على عدد من الأبواب النحوية، وهي:

(١) (ليس) و(دام) من أخوات (كان):

يرى النحاة أن الفعل (ليس) يلازم صيغة المضي اتفاقا. أما الفعل (دام) فيلازمها على الصحيح "قسم لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق، ودام على الصحيح."[4]

(٢) بعض أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

كل أفعال المقاربة والرجاء والشروع ملازمة للمُضيّ إلا كاد وأوشك وطفق وكرب، وإن كان ابن مالك قد نصّ على أن أوشك وكاد فقط يستعمل لهما مضارع دون باقي أخواتهما؛ فإنها تلازم المضيّ:

---

(١) حاشية الصبان: ٣/ ٢١

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٣٥٤

(٣) شذا العرف : ٤٨ ، ويضاف إليهما : عِمْ، وبه تصبح ثلاثة.

(٤) حاشية الصبان:١/ ٢٣٠. وذهب الصبان إلى أن الصواب في دام أنها متصرفة. وأقر رأي من رأى لها مضارعا وأمرا واسم فاعل، وأثبت لها مصدرا "بل الصحيح عندي أن لها مصدرا أيضا."(حاشية الصبان:١/ ٢٣٠).

واستعملوا مضارعا لأوشك وكاد لا غير

ولم ير الأشموني غير رأي ابن مالك، يقول وهو يفسر قوله السابق" أي دون غيرهما من أفعال الباب. فإنه ملازم لصيغة المضي."[1]

ولكن صاحب (شرح التصريح) زاد على كاد وأوشك فعلين آخرين، وهما: طفق وكرب. يقول:"وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهو كاد ...وأوشك ... وطفق ... وكرب."[2]. ومن ثم فأخوات كاد جميعا تلازم المضيّ إلا أربعة، وهي: كاد وأوشك وطفق وكرب.

(٣) خلا ، وحاشا، وعدا حال كونها أفعالا :

– خلا:

اختلف في مجيء (خلا) فعلا، والأرجح أنها تستعمل حرفا كثيرا، وتستعمل فعلا قليلا، وهي حال كونها فعلا تكون ملازمة لصيغة المضيّ" ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمى والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمر والشيبانى إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا."[3]

وفي حال كونها فعلا فهي جامدة ملازمة لصيغة المضي.

– عدا :

(عدا) إما أن تُحمل على أنها حرف أو على أنها فعل، وإذا كانت فعلا فإنها فعل جامد، يقول شارح التصريح عن كل من (خلا وعدا) "فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع إلا."[4]

---

(١) حاشية الصبان: ١/ ٢٦٤

(٢) شرح التصريح: ١/ ٢٠٧، ٢٠٨

(٣) مغني اللبيب: ١/ ١٦٥

(٤) شرح التصريح: ١/ ٣٦٤

- حاشا :

حاشا، تأتي حرفا أو فعلا، وحال كونها فعلا فهي ملازمة صيغة المضي "(حاشا) إذا كانت فعلا للاستثناء فإنها تقع موقع(إلا) ، وتؤدي معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف (عدا)، (خلا) ،(ليس)، (لا يكون)"[1].

(٤) الفعل (وهب) :

الفعل (وهب) بمعنى (صير) من أخوات ظن ، ولا يستعمل بمعنى صير إلا إذا كان في صيغة الماضي "قوله: ووهب، وهو بهذا المعنى لازم المضي."[2]

(٥) (نعم) و(بئس) من أفعال المدح والذم:

تلازم كل من نعم وبئس صيغة المضي "وسبب عدم تصرفهما (نعم وبئس) لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة."[3]

ويُلحق بنعم وبئس الفعل (ساء) المفيد الذم "يكون له ما لهما (نعم وبئس) من عدم التصرف."[4]، وكذلك الفعل (حسُن) المفيد المدح، وهو عكس (ساء) من حيث المعنى، كما أن (نعم) عكس (بئس).

(٦) (حبّ) في أسلوبي: حبذا ولا حبذا :

يلازم الفعل (حبّ) في أسلوبي: حبذا ولا حبذا المضي، وقد اختُلف في كون (حبذا) جملة فعلية أو اسمية[5]، والأرجح أنها جملة فعلية "والصحيح أن (حب) فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله (ذا) ليدل على الحضور في القلب."[6]، و(حب) فعل ملازم للمضي؛ لأنه ينشئ مدحا، ولا يدل على حدث متجدد فيتطلب تصرفاً، وإنما يلزم تعبيراً واحدا، يفيد فيه المدح أو الذم "هي غير محتاجة إلى التصرف للزومها أسلوبا واحدا في

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٩

(٢) حاشية الصبان: ٢/ ٢٥

(٣) حاشية الصبان:١/ ٢٧.

(٤) حاشية الصبان:١/ ٣٨ . ٣٩.

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٩٩. ١٠٠

(٦) حاشية الصبان:١/ ٤٠.

التعبير؛ لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة؛ فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان." [1]

وكذلك تلازم المضيّ صيغةُ (ما أفعله) في أسلوب التعجب "فالأول وهو ما أفعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي." [2]

(٧) الأفعال التي تتصل بها (ما) الكافة:

الفعل (قلّ) يُستعمل على وجهين، الأول منهما – وهو الأكثر – إفادة النفي ، وفيها يكون بمعنى (ما) النافية ، نحو : قل طالب يهمل الواجب، أي : ما طالب يهمل الواجب. والثاني – وهو الأقل – إفادة إثبات الشيء القليل، وهي في أي من المعنيين ملازمة للمضي" قال أبوعلي: قلما، يكون بمعنى النفي الصرف، نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع، كما يجيء في نواصب الفعل. قال: ويجيء بمعنى إثبات الشيء القليل كقوله:

قلما عرس حتى هجته   بالتباشير من الصبح الأول

والأغلب الأول." [3]

وحمله البعض على (قل) قد تخلع عنه الدلالة على التقليل ليصير دالا على النفي "(قلما) خلع عنه معنى التقليل، وصير بمعنى (ما) النافية." [4].

ويلازم صيغة المضي أيضا عدد من الأفعال حال اتصالها بما الكافة، ومنها: كثرما، وطالما، وشدَّما ، وعزَّما، وهي في ذلك مثلها مثل قلما، ورد في (مغني اللبيب) عن (ما) الكافة وما تكفه عن العمل:"والكافة ثلاثة أنواع، أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال." [5]

---

(١) جامع الدروس العربية :٧٤

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٩٠

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ٢، ص ٧٣٩

(٤) شرح التصريح: ١/ ١٨٥

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٦– ٣٣٧

ب- ملازمة المضارعة:

وردت في العربية أفعال تلازم صيغة المضارع، ولا تستعمل في غيرها، ومن ذلك:

(١) ملازمة الفعل (يكون) في أسلوب الاستثناء :

الفعل (يكون) في تركيب : (لا يكون) في أسلوب الاستثناء يلازم صيغة المضارع، ولا يستعمل في غيرها " ولا يستعمل موضع (لا يكون) غيره، نحو: ما كان، ولم يكن، ونحو ذلك."[١]

(٢) ملازمة الفعل (يَهِيطُ):

أورد ابن القطاع أن الفعل (يَهِيطُ: يصيح ويضج) يلازم صيغة المضارع " وما زال (يَهيط) مرة ويَميط أخرى، لا ماضي ليهيط، والهِياط الصياحُ منه"[٢]. وقد وافقه (لسان العرب)، إذ لم يورد له ماضيا ولا أمرا، وإن كان ذكر له المصدر مع المضارع " ما زالَ مُنذ اليوم يَهِيطُ هَيْطاً، وما زال في هَيْطٍ ومَيْطٍ."[٣]

(٣) ملازمة الفعل (يسْوى):

الفعل (يسوى) يلازم صيغة المضارعة " الفعل (يسوى) فعل مضارع جامد، بمعنى : يساوي ، وعده في الجوامد ابن الحاج."[٤]، وعند الخليل لا يأتي منه الماضي: " فأما يَسْوَى فإنها نادرة لا يقال منه سَوِي ولا سَوَى."[٥]. وقيل هي لغة أهل الحجاز، وأنها رويت عن الشافعي"الفراء: يقال لا يُساوي الثوبُ وغيرُه كذا وكذا، ولَمْ يعْرفْ يَسْوى. وقال الليث: يَسْوى نادرة، ولا يقال منه سَوِيَ ولا سَوى، كما أنَّ نَكْراءَ جاءَت نادرةً ولا يقال لِذَكَرِها

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج٢: ص ٧٣٥

(٢)كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م: ٣ / ٣٦٦

(٣) اللسان: هيط

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. محمد أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧م: ٣ / ١٤

(٥) العين: ٧ / ٣٢٦

أنْكَرُ، ويقولون نَكِرَ، ولا يقولون يَنْكَرُ. قال الأزهري وقولُ الفراء صحيحٌ. وقولهم لا يَسْوى أَحسبُه لغة أهلِ الحجاز، وقد رُوِيَ عن الشافعي."[1]

(٤) ملازمة الفعل (ينبغي):

الفعل (ينبغى) يلازم صيغة المضارع، وذهب ابن مالك في (تسهيل الفوائد) إلى القول: "بجموده ، وأنه لا ماضي له"[2]

وقد أثبت الخليل استعمال الماضي"تقول: لا ينبغي لك أن تفعل كذا، وما انبغى لك، في الماضي."[3]، وتابعه الزجاج " الزجاج: يقال انبَغَى لفلان أن يفعل كذا، أي صَلَحَ له أن يفعل كذا."[4]، وكذلك أبو حيان في (ارتشاف الضرب)[5]. وذكر ابن عقيل في (شرح التسهيل) ذهاب غيره إلى تصرفه كابن فارس في المجمل.[6]

والحق أنه من النادر استعمال صيغة الماضي من هذا الفعل[7]. ويُستعاض عنها في الإيجاب بكان ينبغي، وفي النفي بما كان ينبغي " وندر استعمال غير المضارع من هذه المادة. وإذا أريد الماضي قيل: كان ينبغي، وما كان ينبغي."[8]

ج – ملازمة الأمرية:

وردت في العربية ألفاظ تلازم صيغة الأمر، ولا تستعمل في غيرها، ومن ذلك:

(١) ملازمة الفعل (تَعَلَّمْ) :

الفعل تعلم إذا كان بمعنى : اعلم، فهو من أفعال اليقين، ويلازم صيغة الأمر" ولا يُتصرف في (تعلم) بمعنى: اعلم، فإذا قيل لك: تعلم أن الأمر كذا، فلا تقول: تعلمت، بل:

---

(١) لسان العرب: سوي

(٢) انظر : التسهيل : ص ١٤٧

(٣) العين :٨ / ٤٥٣

(٤) لسان العرب: بغي

(٥) ارتشاف الضرب: ٣ / ١٤

(٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٢٤٨

(٧) ورد في كتاب (الخصائص) لابن جني استخدام الماض (انبغى) في قوله:" ومن زعم أن الكاف في (ذلك) اسم انبغى له أن يقول : ذلك نفسك."٢/١٨٥

(٨) العجم الوسيط: بغي

علمت، وإن كان (درى) بمعنى (ختل)، وتعلم من: تعلمت الشيء، أي تكلفت علمه، فليسا من هذا الباب"[1]. ومن ثم فشرط كونه مما ينصب مفعولين كباقي أخوات ظنّ هو أن يكون: "تعلم بمعنى: اعلم"[2]، وهو فعل ملازم الأمرية "فالفعل تعلم بمعنى اعلم فعل أمر جامد، لا ماضي له، ولا مضارع، ولا مصدر، ولا شيء من المشتقات."[3]

(٢) ملازمة الفعل (هبْ):

الفعل (هبْ) إذا كان بمعنى: افترض أو ظُنَّ كان من أفعال الرجحان، من أخوات (ظن)، ويلازم صيغة الأمر "وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن."[4].

(٣) ملازمة الفعل (عِمْ):

يلازم الفعل (عِمْ) صيغة الأمر، ولا يستعمل منه غيرها "الفعل (عِمْ) يلازم صيغة الأمر، يقولون: عِم صباحا"[5]. وحاول البعض البحث عن أصلها "وقولهم: عِمْ صباحا كلمة تحية، كأنه محذوف من نَعِمَ ينعِمُ بالكسر، كما يقال من أكل يأكل حذف منه الألف والنون تخفيفا"[6]

(٤) ملازمة الفعل (تعال):

الفعل (تعال) مرهون جموده بدلالته على الأمر بالإقبال "تَعالَ، أي اعل، ولا يُستَعْمَلُ في غير الأمر."[7]، فهو خاص بالنداء "وقالوا في النداء: تعال، أي اعل، ولا يستعمل في غير

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢/ ٩٨٤

(٢) حاشية الصبان: ٢/ ٢٤. فإن كان "تعلَّمْ" من "تعلَّمَ" الدال على المعرفة فهو متصرف، وينصب مفعولا واحدا فقط، نحو: تعلَّمَ، يتعلَّمُ، تعلَّمْ. تقول: تعلمت درسا من الماضي.

(٣) النحو الوافي: ٢/ ١٩

(٤) حاشية الصبان: ٢/ ٢٤. أما فعل الأمر (هَبْ) المشتق من الفعل (هاب) من الهيبة؛ فليس مقصودا هنا، لأن (هاب) متصرف، تقول: هاب، يهاب، هبْ. وكذلك ليس الأمر من (وهب) بمعنى الهبة، لأن وهب متصرف، تقول: وهب، يهب، هبْ.

(٥) الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة: ١٥٩

(٦) مختار الصحاح: ١/ ٦٨٨

(٧) اللسان مادة: علو

الأمر."[1]. وقد ماتت باقي مشتقاته "فتقول : تعال يا رجلُ وتعاليا وتعالَوْا، وأماتوا هذا الفعل سوى النّداء." [2]

(٥) ملازمة الفعل (هات):

يلازم الفعل (هات) صيغة الأمر ؛ لأن العرب قد أماتت كل شيء من فعلها غير الأمر "(هات) يقال : اشتقاقه من (هاتَى يُهاتِي)، الهاءُ فيه أصليّة، ويُقال: بل الهاءُ في مَوْضع قطع الألِفَ من آتَى يُؤاتي، ولكن العربَ أماتوا كلَّ شيءٍ من فِعْلِها إلا (هاتِ) في الأمْر."[3] . وإن كان الزمخشري أعده من أسماء الأفعال.[4].

(٦) ملازمة الفعل في صيغة التعجب (أفعل به):

الفعل في صيغة التعجب (أفعل به) يلازم الجمود والأمر " والثاني، وهو أفعل به، نظير هب بمعنى اعتقد وتعلّم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الصيغة الأمر." [5]

وصيغة التعجب القياسية أفعل به تلازم صيغة واحدة ساكنة الآخر، رغم الخلاف حول كون هذه الصيغة أمراً لفظا وخبرا معنى"لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر"[6]، أم أنها أمر لفظا ومعنى "لفظه ومعناه الأمر حقيقة." [7]

د – ملازمة بعض الأفعال للبناء للمجهول:

وردت في اللغة أفعال مبنية للمجهول، وقد اختلف الرأي حولها؛ فذهب البعض إلى أنها ملازمة للبناء للمجهول، ولا يستعمل منها المبني للمعلوم "يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم؛ تقول: شُدهت من الأمر، بالبناء

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٣٢٩

(٢) العين: ٢/ ٢٤٧

(٣) العين: ٤/ ٨٠

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ١/١٩٢

(٥) شرح التصريح: ٢/ ٩٠

(٦) شرح التصريح: ٢/ ٨٧

(٧) شرح التصريح: ٢/ ٨٧

للمجهول، ولا يصح عند هؤلاء شَدهني الأمرُ بالبناء للفاعل؛ لاعتمادهم على ما جاء في كتاب: (فصيح ثعلب) ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم."[1]

في حين يرى فريق آخر أنها ليست ملازمة للبناء للمجهول، وإنما منها ما يستعمل مبنيا للمعلوم "وأنكر بعض المحققين – كابن بري – ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة، وحجة ابن بري في الإنكار أن ثعلبا ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه ورده، ونصه: "عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إنه إذا سمي فاعله جاز بغير ضم. وهذا غلط منهم؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسمَّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض. وقد بينا ذلك بعلته وقياسه، فيجوز: عُنيت بأمرك، وعَناني أمرك – وشُغلت بأمرك، وشَغلني أمرك – وشُدهت بأمرك، وشَدهني أمرك."[2]

ويعلق عباس حسن على رأي ابن بري بقوله: "ورأيه هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة."[3]

وقد رأى باحث أن الأفعال التي قيل عنها إنها ملازمة للبناء للمجهول، قد ورد لأكثر من ٧٠ % منها المبني للمعلوم في كتب اللغة، ويمكن أن يجاز استعمال البناء للمعلوم للباقي بناء على أحد أمرين، هما: العلم بالفاعل الذي قام بهذا الفعل، واعتمادا على مبدأ جواز استكمال مادة لغوية وردت عن العرب منقوصةَ الاستعمال، وهو المبدأ الذي طرحه ابن درستويه قديما، وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة حديثا.

وعددُ الأفعال التي وردت في ذلك – حسب إحصاء هذا الباحث – هي: "مائة وخمسة وعشرين، منها ثمانية وثلاثون لم ترد فيما رجعت إليه من معاجم وكتب الأفعال مبنية للمعلوم."[4]. وعن طريق حساب النسبة المئوية "أثبت البحث ورود المبني

---

(١) النحو الوافي: ٢/ ١٠٩

(٢) النحو الوافي: ٢/ ١٠٩

(٣) النحو الوافي: ٢/ ١٠٩

(٤) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، د.جمال عبدالناصر عبدالعظيم. مجلة كلية دار العلوم، ع٣٤، ٢٠٠٥م: ص ٣٤٣

للمعلوم منها في المعاجم وكتب الأفعال وغير ذلك في أكثر من ٧٠ % منها، والباقي أجاز استعمال المبني للمعلوم منها بناء على العلم بالفاعل، وبناء على رأي ابن درستويه ومن وافقه، وبناء على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، باستكمال مادة لغوية لم ترد عن العرب."[1]

فمما أُجيز استعمال المبني للمعلوم منه اعتمادا على مبدأ (العلم بالفاعل):

الفعل (سُقِطَ)، يقال: سُقِطَ في يده "زعم بعض اللغويين والنحاة، ومنهم الزجاجي، أن (سُقط) في هذا المعنى لا يتصرف."[2]

ولكن هذا الباحث يرى أنه رأي غير دقيق، إذ إن هذا الفعل ورد في قراءة مبنيا للمعلوم، ومن ثم ذُكر له فاعل "هذا الرأي غير دقيق لأن الآية السابقة قرئت بالبناء للمعلوم (ولما سقط في أيديهم)، أي سقط الندم في أيديهم. وبهذا لا يكون الفعل ملازما للبناء للمجهول في هذا المعنى كما زعم بعضهم."[3]

ومما أُجيز استعمال المبني للمعلوم منه اعتمادا على مبدأ (استكمال مادة لغوية وردت عن العرب منقوصةَ الاستعمال) الفعل (أغمي علي):

فهذا الفعل وارد بصيغة البناء للمجهول، فهل يجوز استعمال صيغة البناء للمعلوم؟

يقرر هذا الباحث أنه: "يجوز استعمال المبني للمعلوم من أغمي، لأن الفاعل معلوم، وهو الله تعالى، فيجوز أن نقول: أغمى الله عليه، وكذلك الفعل غُشي يجوز أن نقول: غشى الله عليه، وأيضا بناء على قرار المجمع اللغوي المصري[4] باستكمال مادة لغوية لم ترد كاملة عن العرب."[5]

---

(١) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٤٣

(٢) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٠٠. ويرى الشمسان ملازمته للبناء للمجهول" يقال: سُقِطَ في يده، وأُسقِط في يده، أي: ندم. ويقال إنه بمعنى ارتبك". (الفعل في القرآن الكريم: تعديه ولزومه، أبو أوس إبراهيم الشمسان ط١. جامعة الكويت ١٩٨٦م: ص ٥٧٣)

(٣) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٠٠

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية: ٣/ ٢١١

(٥) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول: ص ٣٠٤

والذي أميل إليه أن بعض هذه الأفعال التي يقال إنها ملازمة للبناء للمجهول لا تخرج عن هذه الملازمة. أما غيرها فلا يلازم البناء للمجهول، وإنما تختلف حاله بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم "هذا الباب على ضربين؛ فمنه ما لا يستعمل إلا على تلك الصيغة كـ (عنيت بحاجتك. ونفست المرأة)، ومنه ما يكون على هذه الصيغة أغلب، وقد يستعمل بصيغة ما سمي فاعله، كـ(زهيت علينا). فإن ابن السكيت حكى زهوت."[1]

وقد نص بعض النحاة – بحق – على أن بعض الأفعال يلازم البناء للمجهول دوماً. وذلك عند اشتراطهم "ألا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا أو تأصيلا"[2] للتعجب منه قياسيا. وقد علق الشيخ خالد الأزهري على كلمة (تأصيلا) بقوله:"مراده بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل"[3]. بل قد نص البعض على جواز التعجب من الملازم للبناء للمجهول الذي على صيغة (فُعِل)"وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فُعِل بضم أوله وكسر ثانيه. نحو: عُنيت بحاجتك، وزُهي علينا بمعنى تكبر."[4]

ومما سبق يتضح أن فريقا من النحاة يؤكد على مبدأ ملازمة بعض الأفعال للبناء للمجهول؛ بقطع النظر عن أيها هو كذلك.

فالفعل (أولع بكذا) – مثلا – من الممكن أن نقول إنه ملازم للبناء للمجهول؛ لأن المبني للمعلوم منه غير متصور، وينبو عنه الذوق اللغوي "أولع بكذا بالواو واللام والعين المهملة مبني للمجهول أغري به"[5]. في حين أن الفعل (بهت) قد يبنى للمجهول، كما في

---

(١) الأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين واللغويين: ٨٦

(٢) شرح التصريح: ٢/٩٢

(٣) شرح التصريح: ٢/٩٢

(٤) شرح التصريح: ٢/٩٢

(٥) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، لمحمد علي بن علان الصديقي تحقيق : إبراهيم شمس الدين. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.٢٠٠١م: ١٣

قوله تعالى: "فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ"[1]، وقد يبنى للمعلوم، وقد أورد لها ابن جني قراءة بالبناء للمعلوم "قرأه السميفع (فبَهَت الذي كفر) بفتح الباء والهاء، أي: فبهت إبراهيم الكافر"[2]

ومما سبق يتضح مجانبة الصواب للحكم بأن هذه الأفعال تلازم البناء للمجهول جميعا. كما أن التوفيق لم يكن حليف من رأى أنها ليست ملازمة للبناء للمجهول مطلقا؛بدعوى أن بعضها ورد منه المبني للمعلوم، وأنه من الجائز أن نوجد مبنيا للمعلوم لما لم يرد، اعتمادا على على دعوة ابن درستويه وما أقره مجمع اللغة العربية القاهري من جواز استكمال مادة لغوية لم ترد عن العرب.

ثانيا- الملازمة التركيبية:

تلازم بعض الأفعال أحوالا تركيبية في الجملة العربية، ومن ذلك:

١- ملازمة النقص:

تلازم بعض الأفعال النقص، فتكتفي في جملتها برفع اسمها ونصب خبرها، ولا تتجاوز ذلك إلى طلب فاعل أو مفعول، ومن ذلك:

أ- ملازمة بعض أخوات (كان) النقص:

تستعمل كان وأخواتها جميعا تامة وناقصة إلا ثلاثة منها تلازم النقص، ولاتتعداه إلى التمام، وهي: فتئ وزال وليس "جميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال ؛ فإنها ألزمت النقص، ولم تستعمل تامة أصلا، وهي فتئ وزال وليس، وما أوهم خلاف ذلك يؤول." [3]

ب - ملازمة بعض أخوات (كاد) النقص:

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٨

(٢) المحتسب: لابن جنى: تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: ١٩٩٤م: ٣/ ٥٩ . والأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين واللغويين:٨١

(٣) شرح التصريح: ١/ ١٩١

أما (كاد) وأخواتها فإنها على العكس من (كان) وأخواتها؛ إذ إنها جميعا تلازم النقص إلا ثلاثة منها، وهي: عسى واخلولق وأوشك؛ فيجوز فيها التمام والنقصان "وتختص عسى واخلولق وأوشك من بين أفعال هذا الباب بجواز إسنادهن إلى أن يفعل، حال كون أن يفعل مستغنى به عن الخبر؛ فتكون تامة."(١)

٢- ملازمة النفي:

تلازم بعض الأفعال الناقصة النفي، وهو شروط عملها عمل (كاد)، وهذه الأفعال هي: زال وفتئ وبرح وانفك "ما يتصرف تصرفا ناقصا، وهو زال وأخواتها الثلاثة : فتئ وبرح وانفك؛ فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر."(٢)

ولملازمة حرف النفي لها أصبح كأنه مركب معها، وصار كبعض حروفها، ومن ثمّ لم يجز أن يأتي الخبر متوسطا بين حرف النفي وأخت كاد " وأما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوزه أحد منهم؛ لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائما زال زيد، كما جاز: ما قائما كان زيد، اتفاقا."(٣)

ولهذه الملازمة أصبح حرف النفي مركبا مع هذه الأفعال؛ لإفادة الثبوت، ومن ثم لا يتجوّز معها في توسط شيء بينها وبين أداة النفي حتى إن كان مما يُتوسع معه كالظرف أو شبهه " ويلزمها النفي، إن كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء، وإن كانت مضارعة فبما ولا ولن، والأولى ألا يفصل بين لا وما وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليوم جئتني ولا أمس؛ وذلك لتركب حرف النفي معها لإفادة الثبوت."(٤)

وقد رأى ابن مالك أن الفعل (عاج بمعنى انتفع) ملازم للنفي ماضيا ومضارعا، يقول عن أحد شروط ما تصاغ منه صيغتا التعجب "أن يكون الفعل مثبتا؛ فلا يبنيان من فعل

---

(١) شرح التصريح: ١/١٩١

(٢) شرح التصريح: ٢/١٢٦، ١٢٧

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ٢، ص ١٠٤٩

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ٢، ص ١٠٤٢

منفي سواء كان ملازما للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا." [1]، ولكن اعترض عليه بعض النحاة بما ورد عن أبي علي القالي في نوادره ؛ أنه أثبت استعمال هذا الفعل في سياق الإيجاب "واعترض بأنه قد جاء في الإثبات. قال أبوعلي القالي في نوادره أنشد ثعلب عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيا بعد ليلى ألذه   ولا مشربا أروى به فأعيج" [2]

٣ – ملازمة الحذف:

قد يكون الفعل ملازما الحذف، ولا يجوز أن يذكر في التركيب النحوي؛ وذلك إذا كان المفعول المطلق نائبا عن فعله "وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل أو المهمل؛ فيمتنع ذكره معه ." [3]

ويلازم فعلُ المصدر المثنى المنصوب الحذف؛ لأن المصدر نائب عن فعله " وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن؛ كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه" [4]

ثالثا– الملازمة الصرف تركيبية:

بعض الأفعال تكون ملازمة صرفيا فيؤدي ذلك إلى الملازمة التركيبية، ومن ذلك:

١– ملازمة الرتبة:

الفعل – على اختلاف أنواعه من حيث التصرف والجمود – قد يفرض على تراكيب جملته ملازمة رتبة ما، ومن ذلك:

أ– الفعل غير المتصرف:

الفعل الملازم حالة صرفية واحدة تلازم معمولاته في جملته رتبة ثابتة ؛ فالفعل (ليس) يمنع تقديم خبره عليه لعدم تصرفه في نفسه، وملازمته صيغة الماضي. وما لا

---

(١) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٢) شرح التصريح: ٩٢/٢

(٣) شرح التصريح: ١٩١/١

(٤) الكتاب: ٣٤٨/١ . وقد أنشأ سيبويه بابا لذلك . وعنوانه :" باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره"(الكتاب: ٣٤٨/١)

يتصرف في نفسه لا يُتصرف في معمولاته "منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى، أي اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية"[1].

وإن كان ابن عقيل أورد إجازة البعض لتقدم معمول خبر ليس عليها، وأعدّ جواز تقديم الخبر أولى "اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها. فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين – ومنهم المصنف – إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: قائما ليس زيد. واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: " أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ "[2]، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن " يَوْمَ يَأْتِيهِمْ " معمول الخبر الذي هو " مصروفا "، وقد تقدم على " ليس "، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل."[3]

والمشبهات بليس – أيضا – لا يتقدم عليها معمول خبرها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور"لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور؛ لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل، فلا تقوى على أن يتصرف معها"[4].

والفعل (عسى) لا يتقدم خبره عليه، وإنما يلازم التأخر، وقد مَنَعَ تقديم خبرها عليها عدمُ تصرفها "فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعًا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها"[5].

وصيغتا التعجب القياسيتين لا يتقدم على أيٍّ منهما معمولها، وهو الحال؛ لأنها فعل جامد"تتأخر الحال عن عاملها وجوبا في ست مسائل، وهي : أن يكون العامل فعلا

---

(١) شرح الأشموني: ١/ ٢٣٤

(٢) سورة هود : ٨

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٨

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٢٤٩

(٥) شرح الأشموني: ١/ ٢٣٥

جامدًا، نحو: ما أحسنه مقبلا. فمقبلا حال من الهاء، وهي واجبة التأخير عن عاملها، لكونه فعلاً جامدًا لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه..."[1]. ويقول الرضي عن معمول صيغتي التعجب "ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير."[2]

والأمر كذلك مع (أفعل) التفضيل، فلا يتقدم عليه معموله "وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه، فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم كسائر العوامل غير المتصرفة"[3].

والتمييز يلازم التأخر عن عامله سواء كان اسما أو فعلا جامدا ؛ لأن ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا كرطل زيتاً، أو فعلا جامدا، نحو: ما أحسنه رجلا؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[4]

ب- ما في معنى غير المتصرف:

وما كان في معنى غير المتصرف بنيةً يكون غير متصرف في معمولاته تركيبياً، ولذلك "أجمعوا على منع التقديم في نحو: كفى بزيد رجلاً؛ لأن كفى، وإن كان فعلا متصرفًا، إلا أنه في معنى غير المتصرف، وهو فعل التعجب؛ لأن معناه: ما أكفاه رجلاً "[5].

والصفة المشبهة لا يتقدم عليها منصوبها بعكس اسم الفاعل الذي تعمل بشروطه نفسها؛ لأنها "فرع اسم الفاعل في العمل."[6]، ولأن شبهها للفعل ضعيف "وكذا الصفة المشبهة، لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل "[7]؛ فإن ورد ما يفهم منه تقدم السببي عليها؛ لانشغال الصفة المشبهة بنصب سببيه وجب رفع السببي المتقدم "وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه

---

(١) شرح التصريح: ٣٨٢/١، ٤٠٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية:القسم الثاني، مج٢، ص ١٠٩٣

(٣) شرح التصريح: ١٠٣/٢.

(٤) شرح التصريح: ٤٠٠/١.

(٥) شرح الأشموني: ٢٠٢/٢

(٦) شرح التصريح: ٨٢/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٥٦/٢

بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو: زيد أبوه حسن وجهه، فلا يجوز نصب (الأب) بصفة محذوفة معتمدة على زيد، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب (وجهه)؛ لأن الصفة لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثانٍ."[1]

ج- العامل المعنوي:

العامل المعنوي هو الجامد المتضمن معنى المشتق " العامل المعنوي إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه، وهو كل جامد ضمن معنى المشتق، كليت، ولعل، ونحو: ما شأنك، وحرف النداء، وأسماء الإشارة، وحرف التشبيه، والتنبيه، والمنسوب، نحو: تميمي، ونحو: مثلك وغيرك، وأسماء الأفعال...[2]

العامل المعنوي غير الظرف لا يتقدم معموله عليه؛ لأنه جامد، وإن كان مضمّناً معنى المشتق؛ إذ الفعل غير المتصرف لا يتقدم معموله عليه، فكيف بهذه الألفاظ التي هي جامدة – أصلا – وشبهها بالفعل ضعيف "العامل المعنوي إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه... كل ذلك لضعف مشابهة الفعل، لعدم موافقتها له في التركيب، وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف، حتى لا يتقدم عليه معموله، كما في فعل التعجب فلا يقال: راكبا ما أحسن زيدا. فما ظنك بمثل هذه الجوامد؟"[3]

فاسم الإشارة (المتضمن معنى الفعل) لا يتقدم معموله عليه؛ لعدم تصرفه. وقد عدد النحاة حالات وجوب تأخر الحال عن عاملها، ومنها "أو يكون العامل لفظًا مضمنًا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، نحو: " فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً"[4]؛ فخاوية حال من بيوتهم، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو تلك، وفيها معنى الفعل، وهو أشير، دون حروفه."[5]

* * *

---

(1) شرح التصريح: ٢/ ٨٢، ٨٣.

(2) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٢/ ٥٦

(3) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٢/ ٥٦

(4) سورة النمل : ٥٢

(5) شرح التصريح: ١/ ٣٨٢، ٣٨٣

المبحث الثالث : الملازمة في الحروف

أولا – الملازمة الصرفية:

تلازم بعض الحروف الاتصال ببعض الصيغ الصرفية، ومن ذلك:

– ملازمة (أل):

تلازم (أل) الزائدة بعض الأعلام والظروف والأسماء الموصولة:

أ– ملازمة (أل) للفظ الجلالة (الله) :

تلازم (أل) للفظ الجلالة (الله)" لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة (الله)، قيل إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام: لزومها للكلمة، فلا يقال (لاه) إلا نادرا... وكونها بدلا من همزة (إله) "[1]

ب– ملازمة (أل) الأعلام:

تأتي (أل) ملازمة للزيادة في بداية بعض الأعلام لإفادة النقل أو الارتجال أو الغلبة، يقول في (المغني) عن (أل) الزائدة :" الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى نوعان: لازمة وغير لازمة؛ فالأولى كالتى في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا."[2]

ج– ملازمة (أل) الأسماء الموصولة:

بعض الأسماء الموصولة تلازمها (أل) الزائدة، ولا تنفك عنها، مثل: الذي، والتي، ومثناهما، والذين ومؤنثه، يقول صاحب (شرح التصريح) عن (أل) الزائدة: "أو كالتي في موصول، وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع، فـ(أل) في جميع هذه الأمثلة زائدة لا مُعرفة."[3]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٤٥٤، ٤٥٥

(٢) مغني اللبيب :١/ ٦٢

(٣) شرح التصريح :١/١٥١

د- ملازمة (أل) للظروف:

تأتي (أل) ملازمة الزيادة في بداية بعض الظروف، مثل: (الآن)، ولا تنفك عنها، يقول صاحب (شرح التصريح) عن زيادة (أل) في (الآن): "فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع، قاله ابن مالك. وقال الفارسي: لتضمنه حرف التعريف، و(أل) فيه زائدة."[1]. ويبين الرضي ملازمة زيادتها فيقول: " وأما اللام الظاهرة فزائدة؛ إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، و(الآن) لم يسمع مجردا عنها"[2]

يقول عباس حسن عن الحالات الثلاث السابقة: " و(أل الزائدة) نوعان- كلاهما حرف- نوع تكون فيه زائدة لازمة، وهى التى تقترن باسمٍ معرفة، ولا تفارقه بعد اقترانها به، ومن هذا اقترانها ببعض الأعلام منذ استعماله علمًا؛ فلم يوجد خاليًا منها منذ علميته... ولا تفارقه بعد ذلك مطلقًا، برغم زيادتها، كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها – فيما يقال – بغير (أل)؛ مثل: السموأل، اليَسَع، واللاتِ، والعُزَّى. وكبعض الظروف المبدوءة بأل، مثل: (الآن) للزمن الحاضر، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها، كالتي، والذي، والذين."[3]

ثانيا- الملازمة التركيبية:

تلازم بعض الحروف تركيبيا، ومن ذلك:

١- ملازمة الصدارة:

في العربية بعض الحروف تلازم الصدارة في جملتها، ولا تنفك عنها، ومن ذلك:

أ- الهمزة وهل من حروف الاستفهام:

تلازم كل من همزة الاستفهام وهل الصدارة في جملتهما" حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام، تقول: أزيد قائم، وأقام زيد، وكذا هل، والهمزة أعم تصرفا."[4]

---

(١) شرح التصريح: ١/ ١٥١

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ٤٨٣

(٣) النحو الوافي: ١/ ٤٢٩، ٤٣٠

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ٢، ص ١٣٩١

ب – حروف الشرط:

تلازم حروف الشرط الصدارة في جملتها، لذا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على الأرجح "ومن الواجب تصدرها: حروف الشرط، نحو: زيد إن ضربته يضربك، وزيد لو ضربته ضربك، وكذا: زيد إن قام اضربه، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط، كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه. وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط، نحو: زيدا إن قام اضرب، وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون الفراء، نحو: زيدا إن تضرب يضربك."[1]

ج – بعض حروف النفي:

تلازم كل من (ما) و (إنْ) من حروف النفي الصدارة ، يقول الرضي عما له الصدارة "وكذا ما وإن من جملة حروف النفي، نحو: زيد ما ضربته."[2]

د – حروف العرض والتحضيض:

تلازم حروف العرض والتحضيض والتمني الصدارة في جملتها، يقول الرضي عما له الصدارة " وكذا العرض، نحو: زيد ألا تضربه، وحرف التحضيض نحو: زيد هلا ضربته أو ألا أو لولا أو لوما، وكذا ألا للتمني، نحو: هند ألا رجل يضربها."[3]

٢ – ملازمة اللام لـ(إن) المخففة:

تلازم اللام الفارقة (إنْ) المخففة من (إنّ) الثقيلة؛ حتى لا تلتبس بـ(إنْ) النافية، سواء أُهملت نتيجة التخفيف أو كان معمولها مما تقدر عليه الحركات "ويلزمها اللام مع التخفيف، سواء أعملت أو أهملت، أما مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأما مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النحاة؛ فإنهم قالوا: المعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل، وقال ابن مالك، وهو حسن: يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية؛ فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا، وأما إن دخلت على

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ١، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤

الأفعال: لزمت اللام، وقولهم: أما إن جزاك الله خيرا، لم تدخل فيه اللام، لأن الدعاء لا تدخله (إن) النافية."[1]

٣- ملازمة نون الوقاية:

يلازم حرف نون الوقاية بعض الأسماء والأفعال والحروف وأسماء الأفعال.

أ- ملازمة الأسماء:

مختلف في ملازمة النون لبعض الأسماء، فالفصيح في (لدن) إثبات النون، ويقل حذفها مع (قد وقط)، فتلحق "قبل المضاف إليها لدن أو قد أو قط إلا في القليل من الكلام."[2] وإن كان سيبويه يرى ملازمتها لـ(قد وقط) في النثر، قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من النون."[3]

ب- ملازمة الأفعال:

نون الوقاية تلازم الفعل الماضي المتصل بياء المتكلم المنتصبة، ولا تنفك عنه، سواء كان متصرفا أو جامداً "تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة: أحدها: الفعل، متصرفا كان، نحو: (أكرمنى)، أو جامدا، نحو: (عساني، وقاموا ما خلانى وما عدانى وحاشانى) إن قدرت فعلا."[4]

أما الفعل المضارع فتلازمه نون الوقاية إذا لم يكن فعلا من الأفعال الخمسة. يقول الرضي: "تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع: الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين، فتلزم النون غير هذه الأمثلة."[5]

وتلازم نون الوقاية – كذلك – الفعل الأمر إذا اتصل بياء المتكلم المنتصبة.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ٢، ص ١٢٨٢

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٧١

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ١٦٢

وكذلك تلازم نون الوقاية أفعل التعجب على الصحيح" واختلف في أفعل في التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول ما أفقرني إلى عفو الله! وما أفقري إلى عفو الله! عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم "[1] والكوفيون هم من يجيز ألا تلازم نون الوقاية أفعل التعجب، وقد أنكر عليهم ذلك "وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب: إسقاط النون، نحو: ما أقربي منك وما أحسني وما أجملي. قال السيرافي: لست أدري: عن العرب حكوا ذلك، أم قاسوه على مذهبهم في: ما أفعل زيدا؛ لأنه اسم عندهم في الأصل "[2]

ج – ملازمة الحروف:

تلازم نون الوقاية نوعين من الحروف، هما:

(١) حروف النصب، وهي لا تلازمها دوما، ولكن يجوز اقترانها بها أو يغلب أو يقل " الثالث: الحرف نحو " إننى "، وهى جائزة الحذف مع إن وأن ولكن وكأن، وغالبة الحذف مع لعل، وقليلته مع ليت."[3]

(٢) حروف الجرّ، وتلازم نون الوقاية حرفين منها، وهما: (من) و(عن) الجارين لياء المتكلم "وتلحق – أيضا – قبل الياء المخفوضة بمن وعن إلا في الضرورة."[4]

د – ملازمة أسماء الأفعال:

تلازم نون الوقاية أسماء الأفعال التي على وزن (فعالِ) إذا اتصلت بها الياء ؛ فالنوع الثاني الذي تلحقه نون الوقاية عند ابن هشام هو " اسم الفعل، نحو: " دراكنى " و " تراكنى " و " عليكنى "، بمعنى: أدركني واتركني والزمنى."[5]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ١٦٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ١٦٢

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٣٩٧

المبحث الرابع: أسباب ظاهرة الملازمة

الملازمة تحققت في جميع أقسام الكلام العربي، ولعل أسبابا مختلفة تقف وراء ذلك، ومنها:

أولا– أسباب الملازمة الصرفية:

يتسبب في ملازمة اللفظ حالا صرفية واحدة أمور، منها:

١– السماع عن العرب:

قد يرد اللفظ عن العرب ملازما صيغة صرفية ما، ولا يستعمل منه غيرها، ومن ذلك: ملازمة (أل) لبعض الأسماء الموصولة، وبعض الأعلام، فـ(أل) الزائدة "نوعان: لازمة وغير لازمة، فالأولى كالتى في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا."[1]

ويلمح الرضي لهذا المبدأ في تفسير ملازمة (أل) لكلمة (الآن)، يقول:" وأما اللام الظاهرة فزائدة؛ إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، و(الآن) لم يسمع مجردا عنها"[2]

٢– موت مشتقات اللفظ:

قد تعتري ظاهرة الموت اللغوي بعض الألفاظ، ومن ثم لا يستعمل منها إلا صيغة واحدة أو عدد قليل من الصيغ، ومن ذلك المصدر (هياط) الذي أميت فعله، وأصبح لا فعل له؛ ومن ثم فهو ملازم المصدرية" وقد أُميت فعل الهياط."[3]

ويقول أحد اللغويين المعاصرين عن ظاهرة موت الألفاظ:" فأسماء الأفعال التى بين أيدينا ليست سوى بقية من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قدر لها البقاء لأسباب

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٦٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، مج ١، ص ٤٨٣

(٣) لسان العرب: هيط.

تهيأت لها ولم تتهيأ لإخوة لها، فأفلتت هي ناجية من الأحداث، ومضت تعبر إلينا الأجيال والقرون. أما أخواتها فقد تقطعت بها الأسباب، فتخلفت، وأدركها الفناء، كما أدرك ولا يزال يدرك كثيرا من شئون الحياة."[1]

٣- كون الصفة خاصة بجنس دون آخر:

المفردة التي تختص بمجال لغوي معين قد تكون ملازمة بنيةً، فكلمة (بغي) تلازم الصيغة المذكرة؛ لأنها صفة خاصة بالإناث، ولا يكون البغاء من الرجال "ولا يقال رجل بَغيٌ."[2]، ومن ثم لا تلحقها التاء؛ لعدم الحاجة إليها.

٤- عدم دلالة الفعل على الحدث أو الزمان:

إذا لم يدل الفعل على الحدث أو الزمان، ودل على إنشاء معنى آخر؛ كان ملازمة لصيغة واحدة، ومن ذلك كل من الفعلين (نعم، وبئس)؛ فكل منهما ينشئ معنى هو المدح أو الذم، ولم يعودا يرتبطان بالزمن أو الحدث؛ ولذلك حُكم على كل منهما بالجمود "وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي، وصارتا للإنشاء."[3]

٥- الاستغناء:

إذا استغني عن استعمال مشتق بمشتق آخر أكثر منه شيوعاً، مات المشتق الذي استغني عنه، وقد يتحول مكمله في الاشتقاق إلى غير متصرف؛ ولذلك حُكم على (يدع ويذر) بالجمود.

ومن ذلك شيوع استعمال الفعل الماضي (ترك)، مما جعل الذوق اللغوي العام يجنح إليه مهملا استعمال كل من الفعل (ودع) والفعل (وذر)، يقول الصبان: "اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان:

---

(١) رأي في اسم الفعل، على النجدى ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع٢٣، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م: ٣/ ٢٣

(٢) لسان العرب: بغي

(٣) شرح التصريح: ٢/ ٩٤

كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر، كيدع ويذر، فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي (ترك)."[1]

٦- اجتماع الحالتين السابقتين معاً:

إذا اجتمعت الحالتان السابقتان تحول اللفظ إلى غير متصرف؛ ولذلك حُكم على فعل التعجب بالجمود، فهو لا يدل على حدث، ولا على زمان، واستغني عن تصرفه بتصرف غيره.

يقول الصبان عما سبق: "اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان: كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر، كيدع ويذر، فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي (ترك). وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين"[2].

٧- تضمن معنى الحرف:

إذا تضمن الفعل معنى الحرف كان غير متصرف؛ ولذلك حكم بجمود صيغتي التعجب القياسيتين لتضمنهما معنى حرف تعجب كان يستحق أن تخصصه اللغة للتعجب"وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع."[3]

٨- مشابهة الحرف في العمل:

إذا شابه الفعل الحرف في العمل كان غير متصرف؛ ولذلك حُكم بجمود (ليس) "ما لا يتصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق؛ لأنها وضعت وضع الحرف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها."[4]

٩- شغل موقع الحرف:

إذا وقع الفعل موقع الحرف صار جامدا مثله؛ ولذلك حُكم بجمود كل من (خلا وعدا)؛ فهما "فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع (إلا)؛ لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا. كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا."[5]

---

(١) حاشية الصبان: ٣/ ٢١

(٢) حاشية الصبان: ٣/ ٢١

(٣) شرح التصريح: ٢/ ٩٠

(٤) شرح التصريح: ١/ ١٨٦

(٥) شرح التصريح: ١/ ٣٦٤

ثانيا – أسباب الملازمة التركيبية:

للملازمة التركيبية عدد من الأسباب، منها:

١– الملازمة الصرفية:

قد يلازم اللفظ رتبة معينة لأن عامله غير متصرف، وغير المتصرف بنية لا يُتصرف معه تركيبيا، فالعامل "الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[١]

٢– خوف اللبس:

إذا خيف اللبس لازم اللفظ – تركيبيا – رتبة معينة في الجملة العربية "وينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة"[٢].

٣– الاحتكام إلى الأصالة والفرعية:

تلازم بعض الوظائف النحوية رتبة معينة مراعاة لمبدأ الأصالة والفرعية، ففي الجمل التي بها أفعال تنصب أكثر من مفعول به يراعى الترتيب بين المفعولات على أساس أن ما هو أصل يتقدم ما هو فرع "لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض آخر، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ في الأصل والآخر خبر كما في باب (ظن)، أو بكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب (أعطى)، أو بكونه مسرحًا - أي مطلقًا لم يتقيد بجار لفظًا أو تقديرًا والآخر مقيد بحرف جر لفظًا أو تقديرًا - كما في باب اختار، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل، والفاعل معنى، والمسرح على غيره"[٣]

---

(١) شرح التصريح: ١/٤٠٠.

(٢) شرح التصريح: ١/٢٩٢.

ولوجوب تقديم الفاعل على المفعول به حالات، هي:

– أن يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به اسما ظاهرا، نحو: أتقنت العمل.

– أن يكون كل منهما ضميرا متصلا ولا حصر في أحدهما، نحو: عاونتك كما عاونتني.

– أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر، نحو: إنما يفيد الدواء المريض، أو ما أفاد الدواء إلا المريض. (النحو الوافي: ٢/ ١٧٧)

(٣) شرح التصريح: ١/٣١٣، والظواهر اللغوية فى التراث النحوى، على أبو المكارم، القاهرة الحديثة الطباعة، ط ١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م : ٢٦٣

٤- الافتقار اللغوي:

الاسم الموصول - مختصا كان أو مشتركا - يلازم الصلة؛ لأنه يفتقر إلى أن تكسبه التعريف "وتفتقر كل الموصولات الاسمية - مختصة كانت أو مشتركة - إلى صلة تتصل بها؛ لأنها نواقص، لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها لزوما؛ لأن الصلة من كمال الموصول، ومُنزلة مَنزلة جزئه المتأخر."[1]

٥- جريان التركيب مجرى المثل:

في أسلوبي: حبذا ولا حبذا لازم الفاعلُ (ذا) الإفراد والتذكير؛ لأن الأسلوب جرى مجرى المثل " ألا ترى أنك تقول للمؤنّث حبّذا، ولا تقول حبّذة؛ لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثَل."[2]

ويقول ابن عقيل :" ولا تغير (ذا) لتغير المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثل لا يغير؛ فكما تقول الصيف ضيعت اللبن للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ - تقول حبذا زيد وحبذا هند والزيدان والهندان والزيدون والهندات، فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير."[3]

* * *

(١) شرح التصريح: ١/ ١٤٠

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٨

(٣) شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧١

المبحث الخامس : الآثار المترتبة على ظاهرة الملازمة

الملازمة الصرفية والتركيبية لأقسام الكلام العربي لها بعض الآثار، منها:

أولا – آثار الملازمة الصرفية:

الملازمة الصرفية للاسم والفعل والحرف لها بعض الآثار، منها:

١– ملازمة الرتبة:

الملازمة الصرفية تؤدي إلى عدم التصرف التركيبي، ومن ثم يلازم اللفظ رتبة ثابتة، فالعامل غير المتصرف يلازم معموله رتبته في التراكيب النحوية، ولا يجوز تقديمه أو تأخيره، سواء كان ذلك لجموده "الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه."[١]، أو كان في معنى غير المتصرف، مثل: كفى"أجمعوا على منع التقديم في نحو: كفى بزيد رجلاً، لأن كفى، وإن كان فعلا متصرفًا، إلا أنه في معنى غير المتصرف، وهو فعل التعجب، لأن معناه: ما أكفاه رجلاً"[٢]، أو كان عاملا معنويا غير ظرف، فإنه لا يتقدم معموله عليه لأنه جامد، وإن كان مضمّناً معنى المشتق، إذ الفعل غير المتصرف لا يتقدم معموله عليه، فكيف بهذه الألفاظ التي هي جامدة – أصلا – وشبهها بالفعل ضعيف "العامل المعنوي إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه... كل ذلك لضعف مشابهة الفعل، لعدم موافقتها له في التركيب، وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف، حتى لا يتقدم عليه معموله، كما في فعل التعجب، فلا يقال: راكبا ما أحسن زيدا، فما ظنك بمثل هذه الجوامد؟"[٣]

٢– التخفف من شروط العمل:

يتخفف من شروط العمل مع كل من : (ليس وخلا وعدا)، فتقع كل منها مع باقي جملتها حالا رغم أنها لم تسبق بـ(قد) ،كما هو الشرط في الجملة الماضوية، وذلك لأنها جوامد ملازمة لحالة صرفية واحدة "ولم تقترن بقد في : ليس وخلا وعدا مع أن ذلك

---

(١) شرح التصريح: ١/٤٠٠.

(٢) شرح الأشموني: ٢/٢٠٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، مج ٢، ص٦٥٤ والمفصل: ٢/ ٥٦

واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفة"[1]

٣- عدم شغل بعض الوظائف التركيبية:

ليس لكل من صيغتي التعجب وأفعل التفضيل مصدر، لأنها جوامد، ومن ثم لم يؤت لها بمفعول مطلق "ولا يؤتي لفعلي التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق، خلافا لمن أجاز ذلك، لأنها لجمودها صارت كنعم وبئس، مما لا مصدر له".[2]

ولملازمة كل من :أحد وديار وعريب النفي لا يخبر عنها "فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي"[3]

و(حيث) – نظرًا لجمودها – لا تأتي إلا في وظيفة نحوية واحدة، وهي الظرفية، ولذلك اعترض أبو حيان على إعرابها مفعولا به لفعل مقدر يدل عليه أفعل التفضيل في قوله تعالى: "اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ"[4]، وقال إنه: "ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف"[5].

ثانيا – آثار الملازمة التركيبية:

يترتب على الملازمة التركيبية للاسم والفعل والحرف بعض الآثار، منها:

١- تغيُّر الصفات التركيبية:

الملازمة قد تغير الصفات التركيبية؛ ولذلك قد يحذف الفاعل – على رأي بعض النحاة – لملازمته الجر في بعض التراكيب، ومن ذلك حذفه بعد (أبصر) في قوله تعالى:" أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ"[6]، وذلك لوجود دليل عليه، وهو ذكر (بهم) بعد (أسمع)"وإنما حذف للدليل مع كونه فاعلا، لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة

---

(١) حاشية الصبان: ٢/ ١٦٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية:القسم الثاني، مج٢. ص ١٠٩٣

(٣) شرح الأشموني : ٤/ ٥٦.

(٤) سورة الأنعام : ١٢٤

(٥) حاشية الصبان: ٣/ ٥٦

(٦) سورة مريم: ٣٨

ذهبوا إلى أنه لم يحذف، ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء، كما في قولك: زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا. ورده ابن مالك."[1]

٢– تحول المتلازمين إلى شبه كلمة واحدة:

قد يلازم اللفظ لفظا آخر حتى يصيرا كأنهما مركب واحد، ومن ذلك تلازم (حب) و(ذا) في أسلوبي المدح والذم، فصارتا كالكلمة الواحدة " وزعم الخليل – رحمه الله – أن حبّذا بمنزلة: حبّ الشيء، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا."[2]، وقد بلغ الاتصال بينهما مبلغه، حتى حدث بينهما اتصال كتابي: (حبذا).

* * *

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ٨٩

(٢) الكتاب: ١٢٨/١

الخاتمة

تستطيع هذه الخاتمة أن تدون أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج كلية في الآتي:

- أنتج هذا البحث صورة واضحة عن تحقق ظاهرة الملازمة في أقسام الكلام العربي، إذ جمع مادة وفيرة تتحقق فيها هذه الظاهرة، وصنفها حسب أقسام الكلام العربي: أسماء، وأفعالا، وحروفا، وقسم المادة داخل كل قسم إلى: الملازمة الصرفية، والملازمة التركيبية، والملازمة الصرف تركيبية، حسب ما تسمح به مادة الدراسة، ثم بين أسباب هذه الملازمة، وآثارها على التراكيب العربية.
- تعدّ ظاهرة الملازمة شهادة تفوق وجدارة للفكر اللغوي العربي، إذ كشفت عن أن النحاة واللغويين العرب لم يغفلوا – مطلقا– جانب المستوى الاستعمالي للألفاظ في التقعيد اللغوي، بل راعوه، وحظي بخصوصية النظر والتقعيد، وهم في ذلك سلف لمن ينادي به – حديثا – في الغرب أو الشرق.
- ظهر الفكر اللغوي العربي متسقا في تناوله هذا المستوى من النصوص اللغوية على اختلاف الأبواب النحوية الواردة فيها، فالرؤية واحدة ومطردة في التعامل مع الملازم من الأسماء أو الأفعال أو الحروف.
- ظاهرة الملازمة تقدم تفسيرا لبعض الظواهر اللغوية الأخرى، كغياب بعض الصيغ، والخروج على الرتبة الحرة، والذكر، والحذف، والصدارة، وغير ذلك.
- ظاهرة الملازمة وقعت في جميع أقسام الكلام العربي، وقد شملت:

– السمات الصرفية، كالتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والجمود والاشتقاق.

– الصيغ الصرفية، كالمضي، والمضارعة، والأمر، والمبني للمجهول، والمصدرية.

– المواقع النحوية، كالابتداء ، والخبر، والفاعل، والمفعول.

– الحالات النحوية، كالصدارة، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والرفع والنصب والجرّ، والنفي والإثبات، والتمام والنقص، والإضافة.

- الأبواب النحوية؛ كالابتداء، والمفعول المطلق، والنداء.

- استنتج البحث مجموعة من الأسباب وقفت وراء حدوث ظاهرة الملازمة بكل صورها.

- وقعت كل من الملازمة الصرفية والملازمة التركيبية في الأسماء والأفعال والحروف، ولكن الملازمة الصرف تركيبية لم تقع إلا في الأسماء والأفعال دون الحروف.

- الملازمة في الأسماء أكثر منها في الأفعال والحروف، وهي في الأفعال أكثر منها في الحروف؛ ولعل هذا يرجع إلى تنوع سمات الأسماء عن الأفعال والحروف؛ فالتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع من سمات الأسماء دون غيرها، وإن اشتركت مع الأفعال في التذكير والتأنيث دون الحروف؛ فهما في الأسماء أشيع.

- أثبت البحث أن للملازمة آثارا متنوعة على التراكيب العربية؛ تبدأ من تغير الشكل الكتابي كما حدث في (حبذا)؛ حيث اتصل المتلازمان كتابةً بعد الملازمة تركيبياً، وتصل إلى تغير الصفات التركيبية؛ حيث جاز حذف الفاعل أحيانا، وبين الدرجتين آثار أخرى.

وقد كان لهذا البحث نتائج أخرى جزئية، مدونة بمواضعها منه.

والحمد لله ربّ العالمين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، لمحمد علي بن علان الصديقي، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسى، تحقيق د. محمد أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر :لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، د.جمال عبدالناصر عبدالعظيم، مجلة كلية دار العلوم، ع ٣٤، ٢٠٠٥م.
- بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: للفيروزابادي، تحقيق الأستاذ عبد الحليم الطحاوى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٢م.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،ط٨، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى: الحسن بن القاسم المرادى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- حاشية الصبان على (شرح الأشموني): محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- حاشية يس على (شرح التصريح): للشيخ يس بن زين الدين العليمى، مطبعة الحلبى، القاهرة، بدون تاريخ.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- رأى فى اسم الفعل، لعلي النجدى ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع ٨، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م
- السمات النحوية للعربية، د. محمد عبدالعزيز الرفاعي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائى الأندلسى المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح التصريح: للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- شرح الرضي على الكافية: للرضى الاستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب: للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصارى المصرى، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل، توزيع دار صعب، بدون تاريخ.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة ، بدون تاريخ.
- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى: د.على أبو المكارم، القاهرة الحديثة الطباعة، ط ١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز ابادى، دار الحديث، بدون تاريخ.
- الفعل في القرآن الكريم : تعديه ولزومه . أبو أوس إبراهيم الشمسان ط١ . جامعة الكويت ١٩٨٦م.
- الكتاب: (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: جار الله الزمخشرى، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدى، مؤسسة التاريخ العربى، بيروت . ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١، بدون تاريخ.
- ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي، د. مدحت يوسف السبع، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، ع: ٦٩، ٢٠٠٩م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون تاريخ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- الموقعية في النحو العربي: دراسة سياقية، د. حسين رفعت حسين، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١١، بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت . ط٢، ١٤٠٧هـ .

* * *

الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين
عرض وتقويم

د . صلاح بن عبد الله بوجليع
قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم

د . صلاح بن عبد الله بوجليع
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث : (الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم) ، ويهدف هذا البحث إلى حصر الكلمات المختلف في نوعها . وبيان الراجح منها . و معرفة الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحاة في تحديد نوع الكلمة ، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية ، ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مباحث :

المبحث الأول : الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء .

المبحث الثاني : الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال .

المبحث الثالث : الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف .

المبحث الرابع : التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النحوي .

كلمات مفتاحية : الخلاف في نوع الكلمات ، نوع الكلمات ، الكلمات عند النحويين .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد:

فخلال مسيرة دراسة النحو العربي، ظهرت جملة من القضايا الخلافية بين النّحويين، وكان لهذه الخلافات أهمية كبيرة في إثراء عالم اللغة ومتعلّمها؛ إذ إنّها كشفت عن الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقعيدهم، وعن المناهج التي اتبعوها في معالجاتهم للظواهر اللّغوية، وتكفّلت هذه المسائل الخلافية بحفظ كمٍّ هائلٍ من شواهد اللغة وأمثلتها، ومن هذه القضايا الخلافية موضوع هذا البحث: (الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم).

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة مقاصد:

الأول: حصر الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين.

والثاني: الترجيح بين الآراء.

والثالث: التقويم المنهجي لآراء النحويين، وذلك ببيان الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية، ومعرفة مدى إمكان الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مباحث:

المبحث الأول: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء.

المبحث الثاني: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال.

المبحث الثالث: الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف.

المبحث الرابع: التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النحوي.

ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

* * *

المبحث الأول: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء:

١- نوع الياء والكاف والهاء المتصلات بـ (إيا):

المسألة فيها أقوال للنّحويين، منها اثنان لهما علاقة بموضوع البحث:

أحدهما: أنّ (إيا) ضمير، و (الهاء)، و (الياء)، و (الكاف) حروفٌ لا موضع لها من الإعراب، وهو قول ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) (١)، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ) (٢)، والباقولي (ت: ٥٤٣هـ) (٣)، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) (٤).

والثاني: أنّ (الكاف)، و (الياء)، و (الهاء) ضمائر، و (إيا) دعامة تعتمد عليها، وهو قول الفراء (ت: ٢٠٧هـ) (٥)، وابن كيسان (ت: ٢٩٩هـ) (٦)، واختاره المالقي (ت: ٧٠٢هـ) (٧)، وأبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) (٨).

حجة القول الأول: أنّ (إيا) بمنزلة ضمير المنصوب المتصل في الدلالة على المفعولية في قولك: (ما أكرمني إلا أنت) و (ما أكرمت إلا إياي)، وإذا ثبت اسميتها لم تجز إضافتها؛ لأنّ الضمائر لا تضاف، وإذا امتنعت إضافتها تعين حرفية ما بعدها (٩).

وحجة القول الثاني: أنّ (الياء)، و (الكاف)، و (الهاء) في إياي وإياك وإياه هي الضمائر المتصلة بالفعل في (أكرمني) و (أكرمك)، و (أكرمه)، فوجب أن تكون هي الضمائر؛ لتحققها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنّه لما لم يمكن قيامها بنفسها جعل قبلها ما تعتمد عليه، وتتصل به (١٠).

---

(١) الأصول في النحو (١١٧/٢).

(٢) سر صناعة الإعراب (٣١٧/١).

(٣) شرح اللمع (٦٠٠/٢).

(٤) الملخص (٥٨٢).

(٥) رأيه في الارتشاف (٩٣٠/٢).

(٦) رأيه في الإنصاف (٦٩٥/٢).

(٧) رصف المباني (٢١٥).

(٨) التذييل والتكميل (٢٠٩/٢).

(٩) شرح الكتاب للسيرافي (١٧٧/٢)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، والتذييل والتكميل (٢٠٩/٢)، والمغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٤٦/١).

(١٠) المصادر السابقة.

والراجح عندي هو القول الثاني ؛ لأنَّ هذه (الكاف) و (الياء) و (الهاء) هي (الكاف)، و (الياء) و (الهاء) التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلا أنّها لما كانت على حرف واحد، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بـ (إيا) ؛ لتعتمد عليها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول.

وأما القول بحرفيتها فضعيف من وجهين:

أحدهما: " أنَّ غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميتها مع غير (إيا) مختلف في اسميتها معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد " [١].

والثاني: " أنَّ إخراج الضمائر من الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب والغيبة تكلفٌ بغير دليل قاطع لإخراج أصل إلى فرع، وكثيرٍ إلى قليل " [٢]، والله أعلم بالصواب.

٢- نوع صيغ الفصل:

اختلف النحاة في نوع صيغ الفصل – وهي أنا، ونحن، وأنت، وغيرها من الصيغ التي تقع بين المبتدأ والخبر في نحو: (زيدٌ هو القائم) – على قولين:

أحدهما: أنّها حروفٌ، وبه قال أكثر النّحويين [٣]، واختاره ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) [٤].

والثاني: أنّها أسماءٌ، وهو قول الخليل (ت: ١٧٥هـ) [٥]، واختاره ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) [٦]، وابن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ) [٧].

حجة القائلين بحرفيتها أنها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر، وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل، كالحروف

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٤٥/١).

(٢) رصف المباني (٢١٧).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٦٣/٢)، والتذييل والتكميل (٢٨٦/٢).

(٤) شرح الجمل (٦٤/٢).

(٥) رأيه في الكتاب (٣٩٧/٢).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٤٤٨/١).

(٧) المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٨٠/١).

الموضوعة للدلالة على الخطاب في (ذلك، وذلكما، وذلكم، ثم إنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب [1].

وحجة القائلين بالاسمية الاستصحاب، ودفع الاشتراك [2].

والراجح عندي هو أنها أسماءٌ ضمائر؛ "إذ لا تستقيم أن تكون حروفًا؛ لأنّ الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذه تتغير باعتبار مَن هو له بالتكلّم، والغيبة، والخطاب، والإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهذه أحكام الضمائر، فدلّ على أنّها ليست من قبيل الحروف" [3]، والله أعلم.

٣- نوع الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالأفعال:

اختلف النحويون في نوع واو الجماعة، وألف الاثنين، ونون الإناث المتصلات بالأفعال على قولين:

أحدهما: أنّها أسماء ضمائر بارزة، وهو قول سيبويه (ت: ١٨٠هـ) [4]، وبه قال جمهور النّحويين [5].

والثاني: أنّها علامات، والفاعل مستكن، كاستكنانه في (زيد فعل)، و (هند فعلت)، وهو قول المازني (ت: ٢٤٨هـ) [6].

حجة الجمهور أنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا [7].

وحجة المازني على حرفية الألف والياء والواو المتصلات بالأفعال هي قياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروفٌ فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون) [8].

---

(١) المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٨١/١)، والتذييل والتكميل (٢٨٦/٢).
(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٦٧٠/١).
(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٤٤٨/١).
(٤) الكتاب (١٩/١ – ٢٠).
(٥) التذييل والتكميل (١٤٠/٢).
(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١٥٠/٢).
(٧) المصدر السابق، (١٥٠/٢).
(٨) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٣/١).

واستدلّ على صحة تقدير الفاعل مع هذه الحروف بالقياس أيضًا، وذلك بأنّك إذا قلت: (زيد قام) ففي (قام) ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني وجمع فالضمير أيضًا في النية، غير أنّ له علامة [1].

والصّحيح عندي هو مذهب الجمهور؛ ويدل على ذلك ما استدلوا به، وهي نظرية الإحلال، وتطبيقها هنا أنّ واو الجماعة، وألف الاثنين، ونون الإناث حلّت محلّ الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن تكون أسماء.

وأمّا قياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين فضعيفٌ؛ لأنّه قياس مع الفارق، إذ هي مع أسماء الفاعلين تختلف باختلاف العوامل، فدل على أنّها حروف؛ لأنّ الضمائر لا تختلف باختلاف العوامل، بخلافها مع الأفعال فإنّها لا تختلف باختلاف العوامل، فدلّ على أنّها من أسماء الضمائر، والله أعلم بالصواب.

٤- نوع الياء في (تفعلين):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها ضمير الفاعل، وتدل على التأنيث، وهو قول سيبويه [2]، والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ) [3]، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) [4]، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) [5]، ونُسب إلى الجمهور [6].

والثاني: أنّها حرف التأنيث، والفاعل مضمر قياسًا على المذكر، وهو قول الأخفش (ت: ٢١٥هـ) [7]، والمازني [8].

حجة الجمهور أنّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه، وقد ثبت ضميرًا باتفاقٍ في مثل: (ضربني)، وأنّ علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٥٠/٢).

(٢) الكتاب (٢٠/١).

(٣) شرح الكتاب (١٤٨/١).

(٤) شرح المفصل (٢٣٠/٣).

(٥) شرح التسهيل (١٢٤/١).

(٦) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٦/١)، والتذييل والتكميل (١٤٣/٢).

(٧) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (١٤٢/٢).

(٨) رأيه في: التذييل والتكميل (١٤٠/٢).

من آخره، ثم إنَّ الياء لو كانت حرفًا لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين فيقال: (تفعليان) كما قيل: (فعلتا)، وذلك لم يكن، وكذلك فإنّه لم يُرفع من المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير [1].

وحجة الأخفش أنّ ضمير الواحد لا يبرز في المضارع، فلما برزت دلّ على أنّها للتأنيث فحكمها حكم تاء التأنيث [2].

والراجح عندي هو أنَّ الياء في (تفعلين) ضميرُ الفاعل، وتدل على التأنيث، وليست حرفًا للتأنيث ؛ لأنَّ جعل الياء حرفًا للتأنيث مخالفٌ لخصائص علامة التأنيث، وأعني بها هنا (التاء) ؛ لأنّ (الياء) شبهت بها، ومن هذه الخصائص:

أولاً: أنَّ علامة التأنيث لا تجتمع مع علامة تأنيث أخرى، فلا يقال: (فاطمتات)، والياء في (تفعلين)، تجتمع مع تاء التأنيث.

ثانيًا: أنَّ علامة التأنيث يجوز حذفها مع بعض المؤنث، والياء في (تفعلين) لا تحذف.

ثالثًا: أنَّ علامة التأنيث تجتمع مع ألف الاثنين نحو (فعلتا)، والياء في (تفعلين) لا تجتمع مع ألف الاثنين، بل تحذف الياء من أجلها.

وأما حجة الأخفش فيمكن الجواب عنها بأنَّ الياء لما تضمنت شيئين – الدلالة على الفاعل، وعلى التأنيث – أشبهت التثنية فلذلك برزت [3]، والله أعلم بالصواب.

٥– نوع ضمير الشأن:

ضمير الشأن هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، مثل (هو زيد قائم)، واختلف النحويون في نوعه على قولين:

أحدهما: أنّه اسم، وهو مذهب جمهور النحويين، قال ابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ): " لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافًا، وجاء ابن الطراوة وقال: قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول " [4]، وقال أبو حيان: " ولا خلاف في أنّه اسم يحكم على

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٦/١)، ورصف المباني (٥٠٦)، والتذييل والتكميل (١٤٢/٢ – ١٤٣).

(٢) التذييل والتكميل (١٤٢/٢ – ١٤٣).

(٣) هذا الجواب لابن فلاح: المغني له، ت: السعدي (١٦٢/١).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٧٥٥/٢).

موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من إنكاره وزعمه أنّه حرف "[1].

والثاني: أنّه حرف، وهو قول ابن الطراوة [2]. وصححه أبو حيان في التذييل والتكميل[3].

حجة ابن الطراوة: القياس والسماع:

فأما القياس فإنّ الهاء في قوله: " إنّه أمة الله ذاهبة " حرفٌ كفّ إنّ عن العمل كما كفتها ما في " إنّما زيدٌ قائمٌ ".

وأما السماع فإنّ العرب لم تذكر قطُّ الأمرَ بهذا اللفظ في هذا المعرض، ولا الشأن، فلمّا لم يُقَل قطُّ: كان الأمر زيدٌ قائمٌ، ولا: إنَّ الشأن زيدٌ ضاحكٌ، بطل دعواهم.

والراجح عندي أنها اسم كما ذهب الجمهور ؛ لأنَّ اسمية الهاء ثابتة ومستقرة في غير هذا الموضع، فلا يجوز إخراجها عما استقر لها من غير دليل قاطع، ولا دليل قاطع هنا.

وأما حجتا ابن الطراوة فقد أجاب عنها النحويون بما يضعفها [4]:

فأما القياس ففاسد لأنها لم تثبت حرفًا، فإخراجها عما استقر لها من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا في ما " إنما " أنها كافة لثبوت حرفيتها.

وأما أنّ العرب لم تصرح بالأمر والشأن في هذا المعرض ففهم بعيد ؛ لأنّهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أنّ ذلك هو المحذوف، إنّما هو تحويمٌ منهم على المعنى بتقريب، والله أعلم بالصّواب.

٦- نوع (إذا) الفجائية:

اختلف النحويون في نوع " إذا " الفجائية على قولين:

---

(١) التذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٢) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٣) التذييل والتكميل (٢/٢٧٤).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

أحدهما: أنّها حرف، وهو قول الكوفيين [١]، واختاره، ابن مالك [٢]، والمالقي (ت: ٧٠٢هـ) [٣]، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) [٤].

والثاني: أنّها اسم، واختلف أصحاب هذا القول في إعرابه على قولين:

أحدهما: أنّها ظرف مكان، وهو قول ابن جني [٥]، والصيمريّ [٦]، والهرويّ [٧].

والثاني: أنّها ظرف زمان، وهو قول الزّجاج [٨]، والرياشيّ (ت: ٢٥٧هـ) [٩].

استدل ابن مالك على حرفية (إذا الفجائية) بأمور منها [١٠]:

أولاً: أنّها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

ثانيًا: أنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

ثالثًا: أنّها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

رابعًا: أنّها لو كانت ظرفًا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

وحجة من قال إنها ظرف مكان وقوعها خبرًا عن الجثة في مثل: (خرجت فإذا زيد) وليس الخبر محذوفًا كما قاله بعض النحويين [١١].

---

(١) التذييل والتكميل (٧/ ٣٢٤).

(٢) التسهيل (٩٤).

(٣) رصف المباني (١٤٩).

(٤) مغني اللبيب (٩٧).

(٥) سر صناعة الإعراب (١/٢٥٦).

(٦) التبصرة والتذكرة (١/٣١١).

(٧) الأزهية (٢١١).

(٨) رأيه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/ ١١٣٠).

(٩) رأيه في التذييل والتكميل (٧/ ٣٢٤).

(١٠) شرح التسهيل (٢/ ٢١٤ – ٢١٥).

(١١) المقتضب (٢/ ٥٧ – ٥٨).

وحجة من قال إنّها ظرف زمان أنّ القول بهذا فيه إبقاء لها على ما استقر فيها ؛ لأنّ مدلول المفاجأة أقرب إلى الزمان منه إلى المكان، كمدلول الفعل الذي يدل تضمنًا على الزمان والحدث، ويدل على المكان دلالة التزامية، وجزء الشيء أقرب مما يدل عليه التزامًا، ففي نحو قولك: (خرجت فإذا الأسد بالباب) وقعت مفاجأة الأسد في لحظة زمان معينة، وهو زمن فتح الباب، فالمفاجأة هي لحظة فتح الباب وبروز الأسد، لا في مكانه ؛ لأنه قد يكون في مكانه قبل فتح الباب [١].

والراجح عندي أنّها حرف يفيد معنى المفاجأة ؛ لأنّها لا تقبل شيئًا من علامات الأسماء والأفعال، وكذلك فإنها تحل محل الحروف كما بينت في الأدلة، فتعين كونها حرفًا، والله أعلم بالصواب.

٧- نوع (هلّم) و (هاتِ) و(تعالَ):

جمهور النحويين على أنّ (هلُّمَّ) و (هاتِ) و (تعالَ) أفعال أمر [٢]، وخالف في ذلك الزمخشريُّ (ت: ٥٣٨هـ) [٣]، فذهب إلى أنَّها أسماء أفعال، وحجته: استعمالها بلفظ واحد للمفرد، والمثنى، والجمع، وإبراز الضمير معها لشدة شبههما بالفعل[٤].

ويرجح عندي رأي الزمخشري أنَّ فعل الأمر يبنى على السكون، أو على حذف حرف العلة أو حذف النون، وبناء (هلمَّ) و(تعالَ) على الفتح، وبناء (هاتِ) على الكسر، وهذا مخالف لبناء فعل الأمر، ثم إنّ (هلمّ) بمعنى أقبل، و(هات) بمعنى أعطِ، و(تعال) بمعنى أسرع، بخلاف فعل الأمر فمعناه واضح فيه، وهذا يبيّن أنّ قول الزمخشريّ أقرب إلى الاستعمال اللغوي، والله أعلم بالصّواب.

٨- نوع ياء النّسب:

اختلف النحويون في نوع ياء النّسب المشدّدة على قولين:

أحدهما: أنَّها حرف لا موضع له من الإعراب، وهو قول البصريين [٥].

---

(١) المساعد لابن عقيل (٥١١/١).
(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٤)، والفواكه الجنية على متممة الآجرومية (٧٦)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١٥٦/١).
(٣) المفصل في علم العربية (١٤٥ - ١٤٦).
(٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٣٧/١).
(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦).

والثاني: أنّها اسم في موضع جرٍّ بإضافة الأول إليها، وهو قول الكوفيين [1].

حجة البصريين على أنّها حرفٌ ظهورُ إعراب الكلمة فيها [2].

واحتج الكوفيون على أنّها اسم بقول الشاعر:

إذا نــزل الأزديُّ أزدِ شــنوءة　　　بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها [3]

وبقول العرب: " رأيت التيميَّ تيمِ عديّ " [4].

فـ (أزد شنوءة) عندهم بدل من ياء (الأزديّ)، و (تيم عدي) بدل من ياء (التيميّ)، وإذا كان الاسم بدلاً منها كانت اسمًا ؛ لأنّ الاسم لا يبدل من الحرف [5].

والرّاجح عندي أنّ ياء النسب المشددّة حرف لا موضع له من الإعراب ؛ بدليل ظهور الإعراب فيها، فيكون كتاء التأنيث المتحركة، والجامع بينهما دلالتهما على معنى طارئ، وهو النّسب بالنّسبة للياء، والتأنيثُ بالنّسبة للتاء، وظهورُ الإعراب فيهما.

ولا يمكن أن تكون اسمًا كما قال الكوفيون ؛ لأنّ ذلك يقتضي أن تكون الياء هنا إما اسمًا ظاهرًا، وهذا لا يكون قطعًا، أو ضميرًا بارزًا، وهو ممتنع هنا ؛ بسبب ظهور الإعراب فيها، والضّمير لا يظهر فيه الإعراب ؛ لكونه مبنيًا، فتعيّن كونه حرف إعراب.

وأما ما احتج به الكوفيون من السّماع فقليل يحتمل التأويل، وتأويلُه أنّه من قبيل حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، والتقدير: (الأزديُّ صاحبُ أزدِ شنوءة)، و (التيميُّ صاحبُ تيمِ عديّ) [6]، والسماعُ إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، والله أعلم بالصّواب.

٩- نوع اسم الفاعل:

يقسم الكوفيون الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وفعل دائم، والفعل الدائم يعنون به اسم الفاعل عند البصريين، نحو: (دائم) و(ضارب) ونحوهما ، ولا يطلقون هذه التسمية إلا إذا كان عاملاً [7].

---

(١) التكملة للفارسي (٢٥٣).
(٢) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٨١١).
(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في الجمهرة لابن دريد (٢/ ٨٨٢)، والارتشاف (٤/ ١٨٤١).
(٤) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٨١١).
(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٨٨).
(٦) ينظر: الجواب عن سماع الكوفيين في المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٢/ ٩٨٩ - ٩٩٠).
(٧) مصطلحات النحو الكوفي (٥٠)، ودراسة في النحو الكوفي (٢٥٤).

قال ثعلب: " الفراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء،لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ؛ لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً،وضارب زيداً "[1].

فواضح من النص أنّ سبب تسمية اسم الفاعل بالفعل عند الكوفيين هو كونه يعمل عمل الفعل، وهذا سبب ضعيف ؛ إذ لو صحّ ذلك لوجب أن نسمي إنّ وأخواتها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال، وكذلك نسمي (عشرين) وما جرى مجراها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال، ويقوي كون قائم، وضارب ونحوهما أسماء دخول عوامل الأسماء عليها، وإعرابها إعراب الأسماء في الرفع، والنصب، والجر، وقبولها دلائل الأسماء[2]، والله أعلم.

١٠- نوع (كم) الخبرية:

(كم) اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار، وهي قسمان: استفهامية، وخبرية، أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها[3].

وأما الخبرية: فسيبويه[4]، وجمهور النحويين على أنّها اسم، وذكر المراديُّ أنّ بعض النحويين قال بحرفيتها[5]، ولم ينسبه إلى أحد ولم أقف على من قال به.

حجة الجمهور: أنها تقع مبتدأ نحو (كم غلامٍ لي)، ودخول حرف الجر عليها نحو (إلى كم بلد سافرت)[6].

والراجح عندي هو رأي الجمهور لما ذكروا من الأدلة، ولا دليل على حرفيتها، والله أعلم.

١١- نوع أسماء الأفعال :

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّ هذه الألفاظ أسماء حقيقية، وهو قول البصريين[7].

---

(١) مجالس العلماء (١٥٦).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/ ل ٤٩٣).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٢٦١).

(٤) الكتاب (٢/١٦١).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك (٣/١٣٤٠)، والجنى الداني في حروف المعاني (٢٦١).

(٦) شرح اللمع للثمانيني (٢/٧٤٨)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (٣٩٧).

(٧) همع الهوامع (١/١٢١).

والثاني: أنها أفعال حقيقية، وهو قول الكوفيين[1].

والثالث: أنها قسم رابع من أقسام الكلمة يطلق عليه "الخالفة"، وهو قول أحمد بن صابر[2].

حجة من قال إنها أسماء: دخول التنوين عليها، ووجود الجمع في بعضها مثل: هيهات، وإضافتها مثل: دونك، ووجود لام التعريف في بعضها، مثل: النجاء لك، وتصغير بعضها، مثل: رويدك، وهذه الأحكام من خصائص الأسماء[3].

وحجة من قال إنها أفعال: دلالتها على الحدث والزمن، ورفعها لما بعدها على الفاعلية[4].

والراجح عندي هو قول البصريين لما ذكروا من العلامات الدالة على ذلك، ولأنّ هذه الألفاظ لا تقبل علامات الفعل فتعين كونها أسماء.

* * *

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/١١٥٩).

(2) همع الهوامع (١٢١/١)، وترجمة ابن صابر في بغية الوعاة (٣١١/١).

(3) الخصائص لابن جني (٣/٤٤).

(4) همع الهوامع (١٢١/١).

المبحث الثاني: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال:

١٢- نوع كان وأخواتها:

المسألة فيها قولان للنّحويين:

أحدها: أنّها أفعال، وهو قول جمهور النّحويين [١]، ومنهم: سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) [٤]، وابن عصفور [٥]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) [٦].

والثاني: أنّها حروف، وهذا القول نسبه ابن بابشاذ [٧]، وابن السّيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ) [٨]، وابن جمعة الموصلي (ت: ٦٩٦هـ) [٩]إلى الزجاجي ، ولعلهم أخذوا ذلك من قوله في كتابه: (الجمل في النحو) حيث قال: "باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار" [١٠].

قال ابن خروف معقبًا على كلام الزّجاجي: "لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفًا ، إذ هي أفعال حقيقة.... فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه على كل كلمة حرفًا، فذلك جائزٌ لغة لا اصطلاحًا" [١١].

أقول: هذا الاعتذار يبدو أنّ ابن عصفور قد أخذ به ، فقد نفى أن يكون هناك خلافٌ في فعليتها إلا (ليس) فإنّ فيها خلافًا.

احتج الجمهور بأمور منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول (قد) و (السين) و (وسوف) عليها [١٢].

---

(١) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٧/٣).
(٢) الكتاب (٤٥/١).
(٣) المقتضب (٨٧/٤).
(٤) شرح الجمل (٤١٥/١).
(٥) المصدر السابق (٣٨٥/١).
(٦) البسيط في شرح الجمل (٦٦١/٢).
(٧) شرح الجمل (٤٩أ).
(٨) إصلاح الخلل (١٣٤- ١٣٦).
(٩) شرح ألفية ابن معط (٨٥٧/٢).
(١٠) الجمل في النحو (٤١).
(١١) شرح الجمل (٤١٥/١).
(١٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٨٥٧/٢).

واحتُجَّ للزجاجي أنَّها لا تدل على الحدث كسائر الأفعال.

والراجح عندي أنَّ (كان) وأخواتها أفعال لا حروف، وذلك لوجود خصائص الفعل فيها كالتصرف، والاقتران بعلامات الفعل كما تقدم.

ثم إنَّ القول بحرفيتها يؤدّي إلى عدم النَّظير، لأنَّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله.

وأما عدم دلالتها على الحدث فلا يسلبها الفعلية، لوجود ما يعوضه، وهو لزوم الخبر.

ثم إنَّ دلالة الفعل على الزّمن والحدث معًا تُعد من خصائص الفعل العديدة، والنّوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن توجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حُكم له بحكم ذلك النّوع [1].

وهذه الأفعال، وإن لم تدل على الحدث في نفسها، فإنّها تقبل بقية الخصائص، كدخول ضمائر الرفع البارزة عليها، فصحَّ كونها أفعالاً، والله أعلم بالصواب.

١٣- نوع (ليس):

المسألة فيها ثلاثة أقول للنّحويين:

أحدهما: أنَّها فعلٌ، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وابن السراج في كتابيه: أصول النحو [٤]، والموجز [٥]، والفارسي في أحد قوليه [٦]، وابن أبي الربيع في أحد قوليه [٧].

والثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قول نسبه أبو حيان لابن السراج [٨]، وبه قال الفارسي [٩]، وابن أبي الربيع [١٠] في أحد قوليهما.

---

(١) إصلاح الخلل (١٣٤ – ١٣٦).
(٢) الكتاب (٤٥/١)، (٣٧/٢).
(٣) المقتضب (٨٧/٤، ١٩٠).
(٤) الأصول في النحو (٨٢/١ – ٨٣).
(٥) الموجز (٣٠).
(٦) الإيضاح (١٤٥).
(٧) الملخص في قوانين العربية (٢١٠).
(٨) الارتشاف (١١٤٦/٣).
(٩) المسائل الحلبيات (٢٢٢ – ٢٢٣).
(١٠) البسيط في شرح الجمل (١٦٣/١).

والثالث: أنَّها حرفٌ إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قول المالقي [١].

حجة من قال بفعلية (ليس) أمور منها: اتصال الضمير المرفوع بها، ولا يتصل إلا بالفعل، كقولك: (لست) و (لسنا) فهو مثل (ضربت) و(ضربنا)، ومنها استتار الفاعل المضمر فيها، كقولك: (زيد ليس ذاهبًا)، ومنها أنّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، ومنها أنّها تلحقها تاء التأنيث ساكنة، وصلاً ووقفًا، نحو: (ليست هند قائمة) وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال [٢].

وحجة من قال بحرفية (ليس) أمور منها: أنّها لا تتصرف، والأصل في الأفعال التصرف، ومنها أنّ الفعل يدل على الحدث في الزمن المعيّن، وهذه تدلّ على النّفي دون الحدث، ومنها سكون عينه، والأفعال الثلاثية متحركة العين [٣].

والراجح عندي هو أن ليس فعل ؛ لاتصالها بضمائر الرفع المتصلة، وتاء التأنيث، وهي من علامات الفعل، أما أدلة القائلين بالحرفية فيمكن الجواب عنها بما يأتي:

فأما عدم التصرف فلأنه عارض لشبه الحرف لا في أصل الوضع [٤].

وأما عدم دلالته على الحدث في زمن معين فلأنّه لما قصر على صيغة واحدة ارتفع منه فائدة تعيين الحدث.

وأما سكون عينه فلأنَّ أصله لَيِسَ على زنة فَعِل، إلا أنّهم ألزموه التخفيف للزومه حالة واحدة.

ثم إنّ القول بحرفية ليس يؤدي إلى عدم النظير ؛ لأنّه لايوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله، والله أعلم بالصواب.

---

(١) رصف المباني (٣٦٩ – ٣٧٠).

(٢) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٣٥٠/٢)، وشرح الكتاب للصفار (٧٦٢/٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/١ – ٣٨٦).

(٣) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٣٥٠/٢)، وشرح الكتاب للصفار (٧٦٢/٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/١ – ٣٨٦).

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٨٨٤/٢).

١٤- نوع (عسى):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها فعل، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: المبرد [١]، والفارسي [٢]، وابن جني [٣].

والثاني: أنّها حرف، وهو قول الزجاج [٤]، ونسب إلى ثعلب [٥]، والظاهر من كلامه في الفصيح أنّها عنده فعل ، فقد قال فيه: " وعسيت أن أفعل كذا، ولا يقال منه: يفعل، ولا فاعل " [٦]، ونسبه ابن فلاح إلى ابن السراج [٧]، وفي هذه النسبة نظر ، لأنّ صريح كلام ابن السراج في كتابيه: أصول النحو، والموجز أنّها فعل [٨].

احتج من قال إنّها فعل بأمور منها: اتصالها بتاء الضمير، وألفه وواوه. فلما دخلت هذه الضمائر على (عسى) كما دخلت على الفعل دلّ على أنّها فعل، ومنها أيضًا اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل فدلّ على أنّها فعل [٩].

واحتج من قال إنّها حرف بأمور منها: أنّها بمعنى: لعل، ولعل حرف، فكذلك عسى، ومنها أنّها لا تدخل عليها أن المصدرية، ومنها أنّها لا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال [١٠].

والراجح عندي أنّ (عسى) فعل ، وذلك لاتصالها بعلامات الفعل كما بينت، ثم إنّ القول بحرفية (عسى) يؤدي إلى عدم النّظير ، لأنّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما

---

(١) المقتضب (٣/٨٦).

(٢) الإيضاح (١١٦).

(٣) اللمع في العربية (٢٠٤).

(٤) رأيه في الارتشاف (٣/١٢٢٢).

(٥) الارتشاف (٣/١٢٢٢)، والجنى الداني (٤٦١)، ومغني اللبيب (١٥٨).

(٦) الفصيح (٢٦١).

(٧) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٣/٣٤١).

(٨) أصول النحو (١/٧٦)، والموجز (٣١).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩١)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/١٠٦٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٩٨)، والجنى الداني (٤٦١).

(١٠) المصادر السابقة.

يؤدي إلى عدم النّظير لا يقبل، وأيضًا فإنّ القول بحرفية (عسى) مبنيٌّ على أنّها مثل (لعل) في المعنى، وهذه علامة معنوية، والقول إنّها فعل قول مبنيٌّ على اتصالها بالضمائر، وهي علامة لفظية، والعلامات اللفظية راجحة على المعنوية، والله أعلم بالصواب.

١٥- نوع (حاشا):

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّها حرف دائمًا، وهو قول سيبويه [١]، والفارسي [٢]، وابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) [٣]، والشلوبين (ت: ٦٥٤هـ) [٤].

والثاني: أنّها فعل دائمًا، ولا فاعل له، وهو قول الكوفيين [٥]، ومنهم الفراء [٦].

والثالث: أنّها تأتي تارة حرفًا، وتارة فعلاً، وهو قول المبرد [٧]، وابن جني [٨].

حجة القائلين بحرفية (حاشا) [٩] أنّها روي فيها الجر، فقد قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس بِبُكْمةٍ فَدمِ [١٠]

وليست اسمًا، والفعلُ لا يجر، فتعين كونها حرف جر.

ثم إنّها لو كانت فعلاً لدخل عليها (ما) المصدرية قياسًا على (خلا) و (عدا).

وحجة القائلين بالفعلية أمور منها [١١]: أنه متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، قال الشاعر:

---

(١) الكتاب (٣٤٩/٢).

(٢) الإيضاح (٢٣٠).

(٣) علل النحو (٣٩٨).

(٤) التوطئة (٣٠٩).

(٥) الإنصاف (٢٧٨/١).

(٦) رأيه في الارتشاف (١٥٣٧/٣).

(٧) المقتضب (٣٩١/٤).

(٨) اللمع (١٢٥).

(٩) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢)، والتوطئة (٣٠٩).

(١٠) البيت من الكامل، للجميح المنقذ بن الطماح الأسدي، والبيت في: المفضليات (٢٧١/٢)، وديوان بني أسد (٣٤/٢).

(١١) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢)، والتوطئة (٣٠٩).

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد [1]

ومنها أنّ لام الجر تتعلق به، كما في قوله تعالى: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ ﴾ [2]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف.

ومنها أنّ الحذف يلحقها، فقد قالوا: (حشا) و (حاشى) لله، والحذف يكون في الأفعال، ومنها قول العرب: " اللهم اغفر لي، ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الأصبغ" [3].

ومنها أنّ (ما) المصدرية قد دخلت عليه في قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشى قريشًا فإنا نحن أفضلهم فعالا [4]

وأما القائلون بالاشتراك فقد جمعوا بين حجة القائلين بالحرفية، والقائلين بالفعلية فأجازوا فيها الاشتراك.

والراجح عندي أنّ (حاشا) في الاستثناء حرف دائمًا، وما بعدها يكون مجرورًا بها ؛ لأنّ جرّ ما بعدها كثيرٌ، بخلاف النصب فهو قليل، فلا يقاس عليه، ثم إنّ أحاشي في البيت السابق ليست استثناء، وكذلك (حاش) في الآية السابقة، بل هما بمعنى التنزيه، وإذا كان الأمر كذلك جاز أن تكون (حاشا) فعلاً، ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك، فإذا استعملت في الاستثناء لزمت وجهًا واحدًا، وطريقة واحدة، وهي الحرفية، وجر ما بعدها، والله أعلم بالصواب.

١٦- نوع (نعم وبئس):

المسألة فيها قولان للنّحويين:

---

(١) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، ديوانه (٣٤).

(٢) سورة يوسف، من الآية (٥١).

(٣) الأصول في النحو (١/٢٨٨)، وعلل النحو (٣٩٧) وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٧٧).

(٤) البيت من الوافر، وينسب للأخطل، وليس في ديوانه، والبيت في: المقاصد النحوية (٢/٣٥٩)، وخزانة الأدب (٣/٣٨٧).

أحدهما: أنّهما فعلان، وهو قول البصريين، ومنهم: سيبويه [1]، والمبرد [2]، وابن السراج [3]، وبه قال الكسائي [4] من الكوفيين.

والثاني: أنّهما اسمان، وهو قول بعض الكوفيين، ومنهم الفراء [5]، وأبو بكر الأنباري [6].

حجة البصريين من أربعة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل، فحكى الكسائيّ عن العرب قولهم: "نعما رجلين"، "ونعموا رجالاً" [7].

والثاني: أنّه يرتفع بعدهما الفاعل، كما يرتفع بعد الفعل، وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل.

والثالث: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك كقولهم: "نعمت المرأة".

والرابع: السبر والتقسيم، وذلك أنّ (نعم) ليس حرفًا بالإجماع، وقد دلت الأدلة على أنها ليست اسمًا، فتعين كونها فعلاً [8].

وحجة الكوفيين من أربعة أوجه:

أحدها: عدم التصرف الذي هو من خصائص الأفعال.

والثاني: دخول حرف النداء، كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير".

والثالث: دخول حرف الجر عليهما، كقول بعض فصحاء العرب: "نعم السير على بئس العَير" [9].

---

(1) الكتاب (٢/٢٦٦).

(2) المقتضب (٢/١٣٩).

(3) الأصول في النحو (١/١١١).

(4) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٠٨).

(5) معاني القرآن (٢/١٤١).

(6) رأيه في أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(7) الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(8) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/٩٨- ١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(9) القول في الإنصاف (١/٩٩).

والرابع: أنهم قالوا: "نَعيم الرجلُ زيدٌ"، و (فعيل) ليس من أبنية الأفعال [1].

والراجح عندي هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنّ نعم وبئس فعلان ؛ لأنّ أدلتهم قطعية، وأما أدلة الكوفيين فتحتمل التأويل:

فأما عدم التصرف فلأنهما وضعا لإنشاء المدح والذم، والتصرف ينافي الإنشاء ؛ لأنّه يدل على الخبر، ولأنّهما وردا بلفظ الماضي ؛ لأنّ المدح والذم إنما يكون فيما ثبت وتحقق، ولو تصرفا لم يتحقق المدح والذم في المستقبل، والحال يشارك المستقبل في الصيغة، ولأنّهما يدلان على معنى من المعاني فأشبها الحرف فلم يتصرفا.

وأما دخول حرف النداء عليها كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فيحتمل أنّ المنادى محذوف: أي: "يا رب أنت نعم المولى".

وأما دخول حرف الجر عليهما، كقول بعض العرب: "نعم السير على بئس العير"، فيحتمل أنه على تقدير حذف الصفة، وإيقاع المحكي بها موقعها، والتقدير: (نعم السير على عير مقول فيه بئس العير).

وأما قول العرب: "نعيم الرجل زيد" فرواية شاذة تفرد بها قطرب، ولو سلمنا بصحتها لم يكن فيها حجة ؛ لاحتمال أنها نشأت من الكسرة.

وهذه الأجوبة وإن كانت على خلاف الأصل إلا أنها إذا تطرقت إلى النص أبطلت التمسك به لخروجه عن النصية، والله أعلم بالصواب.

١٧- نوع (حبذا):

اتفق النحويون على أنّ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، قبل تركيبهما في اللفظ، واختلفوا فيهما بعد التركيب، فذهب بعض النحويين إلى أنّهما باقيان على أصلهما، فـ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، وهو قول ثعلب [2]، والفارسي [3]، وابن مالك [4]، وذهب بعض النحويين إلى أنهما بعد التركيب جُعلا كلمة واحدة، واختلفوا في نوعها حينئذٍ على قولين:

---

(١) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/ ٩٨- ١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(٢) مجالس ثعلب (٥٥٧).

(٣) المسائل البغداديات (٢٠١).

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٢٢).

أحدهما: أنّهما ركبا وجُعلا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وهو قول المبرد [١]، وابن السراج [٢]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨ هـ) [٣].

والثاني: أنّهما ركبا وجعلا فعلاً، والمرفوع بعدهما فاعل، وهو مذهب الأخفش [٤]، وخطاب الماردي (ت بعد: ٤٥٠ هـ) [٥].

حجة القائلين باسميتها أربعة أوجه [٦]:

أحدها: أنّ تغليب الأسماء أولى ؛ لأنهما أصل الأفعال، والأصول تقدم على الفروع إذا اجتمعت.

والثاني: أنّ التركيب في الأسماء موجود، مثل (بعلبك) ولم يوجد في الأفعال، فوجب حمل (حبذا) على الاسمية ؛ لوجود النّظير في الأسماء، ولعدمه في الأفعال.

ويردُ عليه أنّ التركيب موجود أيضاً في الأسماء، نحو: (تأبط شراً)،و (شاب قرناها).

والثالث: دخول حرف النداء عليها كقول الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا

والرابع: قول العرب: " ما أُحيبذه " [٨] فصغروه تصغير المفرد فدل على أنّه اسم.

وحجة القائلين بفعليتها وجهان [٩]:

أحدهما: قول العرب: " لا تحبذه ". فمجيء المضارع من حبذا يدل على فعليته.

والثاني: أنّ الفعل هو الأسبق، والأكثر حروفًا فوجب أن يغلب.

---

(١) المقتضب (٢/١٤٣).

(٢) الأصول في النحو (١/١١٤).

(٣) الملخص (٤٤٩).

(٤) رأيه في الارتشاف (٤/٢٠٥٩).

(٥) رأيه في المساعد (٢/١٤٢).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١/٦٢٣)، وعلل النحو (٢٩٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٨٨).

(٧) البيت من البسيط، لجرير، ديوانه (٧٥٤).

(٨) اللباب (١/١٨٩).

(٩) الملخص (٤٤٩)، وأسرار العربية (١١٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٦٢٢).

والراجح عندي أنّ (حب) مع (ذا) مركبان في اللفظ، وأما في الحكم فهما باقيان على أصلهما فـ (حب) فعل و (ذا) فاعل ؛ لأنَّ القول بالتركيب خلاف الأصل، فلا يقال به إلا بدليل قطعي، ولا دليل قاطع على التركيب، فبقي الأصل على ما هو عليه، والله أعلم بالصواب.

١٨- نوع أفعل في صيغة التعجب (ما أفعله):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنها فعل، وهو قول البصريين [١]، ومنهم الخليل، وسيبويه [٢]، والمبرد [٣]، ونُسب إلى الكسائي، وهشام (ت: ٢٠٩هـ) من الكوفيين [٤].

والثاني: أنّها اسم، وهو قول الفراء [٥]، ونسبه بعض النحويين إلى جميع الكوفيين، ولم يستثن الكسائي، ولا هشامًا [٦]، فلعل لهما قولين في المسألة.

احتج البصريون على فعلية (أفعل) بدخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم، وبأنّه مفتوح الآخر، ولولا أنّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنّه لو كان اسما لارتفع ؛ لكونه خبرًا لـ (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح دل على أنّه فعل، وبأنّه ينصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سنًا).

واحتج من قال باسمية (أفعل) بأنّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل على أنّه اسم، وبأنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء، كقولهم: (ما أحيسنه)، وبأنّ عين (أفعل) تصح إذا كانت واوًا، أو ياء، نحو: (ما أخوف زيدًا)، وما أسيره)، ولو كان فعلاً لاعتلت ؛ لأنّ الاعتلال من خصائص الأفعال.

والراجح عندي قول البصريين لما ذكروه من الأدلة، وأما أدلة القول باسمية أفعل فضعيفة بما يأتي:

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٣٨١).

(٢) الكتاب (١/٧٢)، وفيه رأي الخليل وسيبويه.

(٣) المقتضب (٤/ ١٧٧).

(٤) الارتشاف (٤/٢٠٦٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣/ ٣٩٦).

(٥) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٥٥).

(٦) شرح اللمع للواسطي (١٧٩).

فأما قولهم بأنّه جامد فالجواب عنه أنّه لما دل على الإنشاء لم يتصرف ؛ لأنّ التصرف يدل على الخبر المنافي للإنشاء، كما في (نعم) و(بئس).

وأما قولهم: بأنّه يدخله التصغير فالجواب عنه أنّه صغر حملاً على (أفعل) التفضيل لاشتراكهما في الزيادة والمعنى، ويمكن أن يجاب عنه أيضا بأنّه صغر في اللفظ، والمراد تصغير مصدره ؛ لأنّه لما لم يتصرف لم يذكر معه المصدر، فناب تصغيره عن تصغير المصدر، ونظيره إضافة الزمن إلى الفعل في اللفظ، وهي في المعنى إلى المصدر.

وأما قولهم: بأن عين (أفعل) تصح إذا كانت واوا، أو ياء، نحو: (ما أخوف زيدًا)، وما أسيره)، ولو كان فعلا لاعتلت ؛ لأن الاعتلال من خصائص الأفعال، فيمكن الجواب عنه بأنّه صحح حملاً له على أفعل التفضيل ؛ لاشتراكهما في المعنى، أو أنّه لما جمد أشبه الأسماء فلم يُعلّ، ولا يخرجه ذلك عن الفعلية بدليل (استحوذ) و (استنوق الجمل) فإنّ خروجهما عن الأصل لا يدخلهما في الاسمية، والله أعلم بالصواب.

* * *

المبحث الثالث: الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف:

١٩- نوع (ما) المصدرية:

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّ (ما) المصدرية حرف، وهو قول سيبويه [١]، والمبرد [٢]، واختاره ابن يعيش[٣]، وابن الحاجب [٤]، وابن مالك [٥]، ونسبه المالقيّ إلى البصريين [٦].

والثاني: أنّ (ما) المصدرية اسم، وهو قول الأخفش [٧]، والمازنيّ [٨]، وابن السراج [٩]، ونسبه المراديّ إلى بعض الكوفيين [١٠].

حجة القائلين بحرفية (ما) المصدرية أنّها لو كانت اسمًا لعاد عليها ضمير من صلتها، ولما لم يعد دلنا ذلك على كونها حرفًا ؛ إذ لا قائل بالفعلية [١١].

وحجة الأخفش من ثلاثة أوجه [١٢]:

أحدها: دخول حروف الجر عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾[١٣].

والثاني: أنّها لو كانت حرفًا لعملت قياسًا على (أن).

والثالث: أنّها تُوصل بما بعدها، فكانت اسمًا قياسًا عليها إذا كانت بمعنى الذي.

---

(١) الكتاب (٢/٣٢٦، ٣٤٩)، و (٣/١١، ١٥٦).

(٢) المقتضب (٣/٢٠٠).

(٣) شرح المفصل (٤/٦٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥).

(٥) التسهيل (٣٨).

(٦) رصف المباني (٣٨١).

(٧) رأيه في المقتضب (٣/٢٠٠).

(٨) رأيه في همع الهوامع (١/٢٨١).

(٩) الأصول في النحو (١/١٦١).

(١٠) الجنى الداني (٣٣٢).

(١١) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢).

(١٢) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥).

(١٣) سورة النحل، من الآية (١١٦).

والراجح عندي أنّ (ما) المصدرية حرف ؛ لأنّها كلمة لا تقبل علامة الاسم، ولا علامة الفعل، فتعين كونها حرفًا ؛ لأنّ حرفية الكلمة تتعين بعدم قبولها لعلامة الاسم وعلامة الفعل.

أما دخول حروف الجر عليها وهو من علامات الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾، فاللام في الحقيقة داخلة على المصدر المنسبك من (ما) وما بعدها، والمصدر المنسبك في تقدير الاسم.

وأما عدم عملها فلعدم اختصاصها ؛ إذ توصل بالجملة الاسمية والفعلية، فلذلك لم تعمل، وأما (أن) فمختصة بالجملة الفعلية، فلذلك عملت.

وأما قياسها على الموصولة فلا يصح ؛ إذ مقتضى هذا القياس أن تعامل (ما) المصدرية معاملة (ما) الموصولة، فيعود عليها الضمير، فلما لم يعد دلّ على فساد القياس، وثبت أن (ما) المصدرية حرف، والله أعلم بالصواب.

٢٠- نوع (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها:

تلحق (إنّ) وأخواتها (ما) غير الموصولة فتكفّها عن العمل، فيقال: (إنما زيدٌ قائم)، واختلف النحويون في نوع (ما) الكافة على قولين:

أحدهما: أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها في نحو: (إنّما زيدٌ قائم) حرف، والجملة بعده مبتدأ وخبر، وهو قول جمهور النّحويين [١]، ومنهم: ابن جمعة [٢]، والمالقيّ [٣]، وأبو حيان [٤]، والشاطبيّ (ت: ٧٩٠هـ) [٥].

والثاني: أنّها نكرة مبهمة بمنزلة الشأن، فـ (ما) في نحو: (إنّما زيدٌ قائم) مبتدأ، والجملة بعدها خبرها، ومفسرة لها، ولم تحتج إلى رابط ؛ لأنّ الجملة المفسرة هي (ما) في المعنى، وهو قول ابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ) [٦]، ونُسب إلى بعض الكوفيين [٧].

---

(١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢).
(٢) شرح ألفية ابن معط (٩١٥/٢).
(٣) رصف المباني (٣٨٤).
(٤) التذييل والتكميل (١٤٨/٥).
(٥) المقاصد الشافية (٣٦٣/٢).
(٦) رأيه في شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢)، والارتشاف (١٢٨٤/٣).
(٧) الارتشاف (١٢٨٤/٣)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والمقاصد الشافية (٣٦٣/٢).

حجة من قال إنّها حرف أنّ دخولها إنّما يكون تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف [1].

وحجة ابن درستويه على أنّها نكرة مبهمة بمنزلة الشأن أنّ الكلام بها يفيد معنى التفخيم والتعظيم، فأشبهت ضمير الشأن [2].

والراجح عندي أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها حرف، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنّ (ما) لا تصلح للابتداء بها: لأنّها نكرة.

ثانيًا: أنّها لو كانت كذلك لاستُعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

ثالثًا: أنّه لم يتنزل من الأسماء شيء بمنزلة ضمير الشأن فيكون مثله، وقد عدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيرًا، فالقول به باطل، ولا حجة في محل النزاع، والله أعلم بالصواب.

٢١- نوع رب:

اختلف النحويون في نوع (رب) على قولين:

أحدهما: أنّها حرف جرٍّ، وهو قول البصريين، ومنهم: سيبويه [3]، والمبرد [4]، وابن السّراج [5].

والثاني: أنّها اسم، وهو قول الكوفيين [6]

ومنهم الكسائيّ [7]، وبه قال الأخفش [8]، وابن الطّراوة [9]، والرضي [10]، وبعضُ الدّارسين المحدَثين [11].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢)، والارتشاف (١٢٨٤/٣).
(٢) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٢١١/٣ - ٢١٢).
(٣) الكتاب (٤٢٠/١).
(٤) المقتضب (٥٧/٣).
(٥) الأصول في النحو (٤١٦/١).
(٦) الإنصاف (٨٣٢/٢).
(٧) رأيه في الأصول في النحو (٤١٨/١).
(٨) رأيه في شرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣).
(٩) رأيه في البسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢).
(١٠) شرح الكافية القسم الثاني: (١١٧٧/٢).
(١١) الدكتور أيوب القيسي في كتابه: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣٦٧).

حجة القائلين بالحرفية ثلاثة أمور [1]:

أحدها: أنّ (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء، فلا يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، ولا يضاف إليها، ولا يعود إليها ضمير، وهكذا بقية علامات الاسم كلها منفية عنها، وكذلك علامات الفعل، فدلّ على أنّها حرف.

والثاني: أنّها مثل الحروف تدل على معنى غير مفهومٍ جنسُه بلفظها، وإنما تدل على معنى في غيرها، وهذه علامة الحرف، فدل على أنّها حرف.

والثالث: أنّها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب.

وحجة القائلين بالاسمية السماع والقياس [2]، فأمّا السماع فقول الشّاعر:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن   عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ [3]

أخبر عنها بـ (عار) فدل على أنّها اسم ، إذ الإخبار لا يكون إلا عن ذلك.

وأما القياس فعلى (كم) لأنّها نقيضتها، و(كم) اسم، فما يقابلها اسم، ويقوّي ذلك أنّها قد جاءت للتكثير مثل (كم)، إلا أنَّ خبرها محذوف للعلم به، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا.

والراجح عندي أن (رب) حرف لثلاثة أمور:

أحدها: أنّ هناك معايير محددة في الدَّرس النَّحوي تميز الوحدات الثلاث التي تتكون منها الجملة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، و (رب) هنا لا تقبل معايير الاسم، ولا الفعل، فتعين كونها حرفًا.

والثاني: أنَّ هناك حدودًا ومعرّفات في الدّرس النَّحويّ وضعت للاسم، والفعل، والحرف، وأقربُ حدّ إلى (رب) هو حد الحرف ، إذ هو ما دل على معنى في غيره، و (رب) هنا دلالتها كذلك، فدلّ على أنّها حرف.

---

(١) الكتاب (٢/١٦١، و ١٦٩، و ١٧٠)، والإنصاف (٢/٨٣٣).

(٢) الإنصاف (٢/٨٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٥١١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٧٥).

(٣) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة، ينظر البيت في: المقتضب (٣/٦٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٨٩)، والخزانة (٩/٥٧٦).

والثالث: أنَّ المقرّر في الدّرس النّحويّ أنَّ بناء الحرف أصل، لذا لا يسأل عن علة بنائه، وأنَّ بناء الاسم فرع، لذا يسأل عن سبب بنائه، و (رب) هنا مبنية، فلو قلنا باسميتها لأدّى إلى إخراج الاسم عن أصله الإعرابي من غير سبب ؛ إذ لا يوجد في (رب) سبب من الأسباب التي أقرها النّظام النّحويّ لبناء الاسم، فتعين كونها حرفًا، وأما ما احتج به القائلون بالاسمية فيمكن الجواب عنه بما يأتي:

فأما السماع فيحتمل أن يكون (عار) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عار، وأما القياس فباطل بوجود الفارق، وهو أنّ (رب) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها، بخلاف (كم) فإنها اسم لعدد يصح الإخبار عنه، فلذلك أخبر عنها، والله أعلم بالصّواب.

٢٢- نوع كاف التشبيه:

الكاف تأتي لمعان عدة، منها التشبيه، مثل: محمد كالأسد، واختلف النحويون في نوع هذه الكاف على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها حرف، وهو قول سيبويه [١]، والمبرد [٢].

والثاني: أنّها تجيء اسمًا في سعة الكلام، وهو قول الأخفش[٣]، والفارسيّ [٤]، وابن جنيّ [٥].

والثالث: أنّها لا تقع إلا اسمًا، ولا تأتي حرفًا، وهو قول أبي جعفر بن مضاء (ت: ٥٩٢هـ)[٦].

احتج من قال بحرفيتها بأمور منها: أنّه لم يقم دليل على أنّها اسم، وأنّها على حرف واحد، وأنّها تجيء زائدة، والأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزاد الحروف [٧].

---

(١) الكتاب (٣٨٣/٢).
(٢) المقتضب (١٤٠/٤ - ١٤٢).
(٣) معاني القرآن (٣٠٣/٢).
(٤) المسائل البغداديات (٣٩٦).
(٥) الخصائص (٣٦٨/٢).
(٦) رأيه في الجنى الداني (٧٩).
(٧) رصف المباني (٢٧٢).

واحتج من أجاز وقوعها اسمًا أنّها في معنى (مثل) وما معناه اسمٌ فهو اسم، وكذلك احتجوا بأنّها تقع مواقع الاسم، فلذلك حكم باسميتها، ومن هذه المواقع الفاعل ومنه قول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفتلُ

التقدير: لن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن [٢].

وحجة ابن مضاء على أنّ كاف التشبيه اسم أبدًا أنّها بمعنى (مثل) [٣].

والرّاجح عندي أنّها حرف إلا إذا قام الدليل القطعيّ على الاسمية من كونها فاعلةً لا غيرُ، كقول الشّاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطّعن يذهب فيه الزيتُ والفتلُ

أو مجرورةً بحرف جر لا غير كقول الشّاعر:

قليلُ غرارِ النّومِ حتى تقلّصوا على كالقطا الجونيّ أفزعه الزّجرُ

وأما ما كان من نحو قولك: "زيدٌ كعمرو" فحملها على الحرفية أولى، وتكون جارة، وهي وما بعدها متعلقان بمحذوف هو الخبر، عاملاً فيهما كسائر حروف الجر، والله أعلم بالصّواب.

٢٣- نوع (لما) الشرطيّة:

تأتي (لما) على عدة معان، منها أن تكون أداة شرط تقتضي فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [٥]، وقد اختلف النحويون في نوع (لما) هنا على قولين:

أحدهما: أنّها حرف وجوب لوجوب، وهو قول سيبويه [٦]، والسّهيليّ [٧].

---

(١) قائله الأعشى: ديوانه (٦٣)، والمقتضب (٤/١٤١)، والأصول (١/٣٥٢).
(٢) الأصول في النحو (١/٤٣٨)، ورصف المباني (٢٧٢).
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٧٩).
(٤) قائله الأخطل، ينظر: ديوانه (٢١٢)، والمقتضب (٤/١٤٢)، والخصائص (٢/٣٦٨).
(٥) سورة الإسراء، من الآية (٦٧).
(٦) الكتاب (٤/٢٣٤).
(٧) نتائج الفكر (١٢٧).

والثاني: أنّها ظرف بمعنى حين أو إذ، وهو قول ابن السّراج [1]، والفارسيّ [2].

احتج ابن مالك على حرفيتها بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [3]. قال: "لأنّ المراد أنهم هلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأنّ ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم، ولأنّها تقابل (لو)، لأنّ (لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع، و (لما) تدل على وجوب لوجوب، ويحقق تقابلهما أنك تقول: (لو قام زيد لقام خالد، ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم خالد)" [4].

وحجة من قال إنّها ظرف بقول الراجز:

إنّـي لأرجـو مُحـرزا أن ينفعـا ... إيـاي لمـا صـرتُ شـيخًا قَلَعَـا [5]

فـ (لما) هنا جاءت لمجرد الوقت [6].

واستدلوا أيضًا على ظرفيتها بأنّ (لما) مركبة من (لم) النافية و(ما) فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال [7].

والراجح عندي أنّ (لما) حرف وجوب لوجوب وذلك لما يأتي:

أولاً: أنّ المقرّر في الدّرس النّحويّ أنّ بناء الحرف أصل، لذا لا يسأل عن علة بنائه، وأنّ بناء الاسم فرع، لذا يسأل عن سبب بنائه، و (لما) هنا مبنية، فلو قلنا باسميتها لأدّى إلى إخراج الاسم عن أصله الإعرابي من غير سبب ؛ إذ لا يوجد في (لما) سبب من الأسباب التي أقرها النّظام النّحويّ لبناء الاسم، فتعين كونها حرفًا.

---

(1) الأصول في النحو (٣/١٧٣).
(2) الإيضاح (٣٢٨).
(3) سورة الكهف من الآية (٥٩).
(4) شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤).
(5) لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤)، وشرح التسهيل (٤/١٠٢).
(6) شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤).
(7) شرح الأبيات المشكلة الإعراب (١٠٤).

ثانيًا: "أنّ كلّ مبنيٍّ لازمٍ للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلا إن دلت دلائل مقويّة له في حيز الأسماء، فـ (لما) وإن كانت بمعنى (حين) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية ؛ فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية" [١].

ثالثًا: "أنّها لو كانت اسمًا بمعنى حين لكان الفعل الواقع جوابًا لها غيرَ جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعًا فيها، وأنت تقول: "لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم، فدلّ على أنّها ليست بمعنى حين" [٢].

وأما ما استشهدوا به من ورود (لما) في البيت السابق بمعنى حين فيجاب عنه بأنّه "يحتمل أن يكون جواب (لما) محذوفًا، لفهم المعنى، أي (لما صرت شيخًا قلعا حصل لي هذا الرجا)" [٣].

وأما القول بأنّها ركبت فحصل لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وهو الظرفية، فلا يسلم بأنّ التركيب متفق عليه، بل هو ظاهر التكلّف، والله أعلم بالصّواب.

٢٤- نوع (إذ) المتصلة بـ(ما) :

اختلف النحاة في نوع (إذ) المتصلة بـ(ما) على قولين:

أحدهما: أنّها حرف، وهو قول سيبويه [٤]، والمبرد [٥].

والثاني: أنّها اسم، وهي ظرف زمان، وهو قول ابن السّراج [٦]، والفارسي [٧].

حجة القول بحرفيتها كون (إذ) -قبل دخول (ما) عليها- مبنية، وكونها على حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف [٨].

---

(١) رصف المباني (٣٥٤).
(٢) المصدر السابق (٣٥٤).
(٣) المساعد لابن عقيل (١٩٨/٣).
(٤) الكتاب (٥٦/٣).
(٥) المقتضب (٤٥/٢).
(٦) الأصول في النحو (١٥٦/٢).
(٧) الإيضاح العضدي (٣٣٢).
(٨) رصف المباني (١٤٩).

وحجة القول باسميتها أنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية وتُضمّن معنى (إن) كما يفعل بـ (متى) و(أين) ونحوهما من الظّروف في الجزاء [١].

والراجح عندي أنّ (إذ) المتصلة بـ(ما) حرفٌ؛ لأنّ (إذ) بعد تركيبها مع (ما) أفادت المجازاة، وهو من معاني الحروف، ومن ادّعى أنّ لها معنى آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له. ثم إنّها بعد التركيب غيرُ قابلة لشيء من علامات الاسم التي كانت قابلة لها قبل التّركيب، فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها، والله أعلم بالصواب.

٢٥- نوع (منذ) و(مذ):

مذهب جمهور البصريين أنّ (مذ) و(منذ) لفظان مشتركان، يكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما[٢].

وذكر السّيرافيّ أنّ بعض البصريين يرى أنّهما اسمان في كل موضع فقال: "وزعم بعض أصحابنا أنّ (منذ) و(مذ) هما اسمان على كل حال، فإذا رفعنا ما بعدهما كان التقدير على ما مر، وإذا خفضنا ما بعدهما كانا في تقدير اسمين مضافين"[٣] ويكونان ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

وحجة من جعلها حرفاً إذا انجر ما بعدها: إيصالهما الفعل إلى (كم)، كما يوصل حرف الجر نحو قولك: (منذ كم سرت) كما تقول: (بمن تمر)، ولو كانا منصوبين على الظرف لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما، فكنت تقول: منذ كم سرت فيه أوسرته، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر[٤].

وحجة من قال باسميتهما: أنّه قد ثبت اسميتهما، فلا تخرجهما عنهما ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما[٥].

---

(١) رصف المباني (١٤٩).

(٢) الجنى الداني (٣٠٤).

(٣) شرح الكتاب (٩٣/١).

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٩٧١/٤).

(٥) شرح الجمل لابن الفخار (٤٨٣/١).

والراجح عندي أنّ (منذ) و(مذ) إذا انجرّ ما بعدهما حرفان ؛ لأنهما في هذا الموضع كلمتان لا معنى لهما إلا في غيرهما. وهما مبنيان، وهذا شأن الحروف، وليس لهما في هذا الموضع حكمٌ من أحكام الأسماء فوجب القول بالحرفية. بخلافهما إذا ارتفع ما بعدهما فإنّ حكماً من أحكام الأسماء يلحق بهما. وهو استقلال الكلام بهما مع ما بعدهما، وليسا بفعل، والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع: التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النّحوي:

منهج النحويين في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها:

اعتمد النحويون على أصول وقواعد متعددة لتحديد نوع الكلمات المختلف فيها، وقد أثبت البحث تسعة من الضوابط، والأصول التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة، وهي كالآتي:

١- الاعتماد على العلامة اللفظية:

ومنه استدلال بعض النحويين على فعلية (كان) باتصالها بالضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، ودخول (قد)، و (السين)، و (وسوف) عليها، وهذه كلها علامات لفظية، ومنه استدلال بعضهم على فعلية (ليس)، و (نعم) و (بئس) و (عسى) بقبولها لتاء التأنيث وهي علامة لفظية، ومنه استدلال بعضهم على فعلية (أفعل) التعجب بقبولها لنون الوقاية، وهي علامة لفظية، ومنه استدلال بعض النحاة على فعلية (هلمّ) و (هاتِ) و (تعالَ) بقبولها لياء المخاطبة، وهي علامة لفظية.

٢- الاعتماد على العلامة المعنوية:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (كان) و (ليس) حرفان، وليسا بفعلين بعدم دلالتهما على الحدث، الذي هو من خصائص الأفعال، والحدث علامة معنوية.

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (رب) اسم بالإخبار عنها، وهو ما يعرف عند بعض النحاة بالإسناد إليه، أو بالحديث عنه، جاء في قول الشّاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ... عارًا عليك وربّ قتلٍ عارُ

فأخبر عنها بـ (عار) فدل على أنّها اسم ؛ إذ الإخبار لا يكون إلا عن ذلك.

٣- الاعتماد على العلامة التركيبية السياقية:

بعض العلامات تظهر بعد التركيب وتلمح من السياق ومن هذا النوع من العلامات عود الضمير على الكلمة دليل على اسميتها، وبه استدل بعض النحويين على أنّ (ما) المصدرية ليست باسم ؛ لأنّ الضمير لا يعود عليها في الكلام.

ومن هذا النوع أيضًا إبدال اسم صريح من الكلمة دليل على اسميتها ؛ لأنّ البدل يساوي المبدل منه في جنسه، وبه استدل بعض النحويين على أنَّ ياء النسب اسم بقول الشاعر:

إذا نــــزل الأزديُّ أزدِ شـــــنوءة   بـأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها

وبقول العرب: "رأيت التيميَّ تيمِ عديّ".

فـ (أزد شنوءة) عندهم بدل من ياء (الأزديّ)، و (تيم عدي) بدل من ياء (التيميّ)، وإذا كان الاسم بدلاً منها كانت اسمًا ؛ لأنّ الاسم لا يبدل من الحرف.

٤- الاعتماد على خواص الكلمة:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنَّ (إذما) حرف بكونها -قبل دخول (ما) عليها- مبنية، و على حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف. ومنه استدلال بعض النحويين على أنَّ (حاشا) فعل بأنّه متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

٥- الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنَّ (رب) حرف بأنّ (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ، ومنه استدلال بعض النحاة على أنّ كاف التشبيه حرف، وليست باسم بأنّه لم يقم دليل على أنّها اسم، ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية (عسى) بأنّها لا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

٦- الاعتماد على مبدأ الإحلال:

يقوم مبدأ الإحلال على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام. فإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة (رأيت فرسًا) يدل على أنهما ينتميان إلى طبقة الأسماء. وقد استدل بهذا المبدأ بعض النحويين على تحديد نوع بعض الكلمات. ومنه استدلالهم على أنّ الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالأفعال أسماء بأنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلَّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا.

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية كاف التشبيه بأنّها تقع مواقع الاسم، ومن هذه المواقع الفاعل.

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية إذا الفجائية بأنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

٧- الاعتماد على القياس:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنَّ الواو والألف والياء المتصلات بالأفعال حروف بقياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنَّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروفًا فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون).

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية ضمير الشأن، بأنّ الهاء في قوله: "إنّه أمةُ الله ذاهبة" حرفٌ كفّ إنّ عن العمل كما كفتها ما في "إنّما زيدٌ قائمٌ".

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية (ما) المصدرية بأنَّها تُوصل بما بعدها، فكانت اسمًا قياسًا عليها إذا كانت بمعنى الذي.

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية (ما) الداخلة على (إنّ) بأنَّ الكلام بها يفيد معنى التفخيم والتعظيم، فأشبهت ضمير الشأن.

٨- الاعتماد على الاستصحاب:

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية ضمائر الفصل، ومنه استدلال بعضهم على أنّ الياء في (تفعلين) ضمير وليس بحرف تأنيث بأنَّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه. ومنه استدلال بعضهم على اسمية (إذما) بأنَّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية.

٩- الاعتماد على العلة الصناعية:

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية ضمائر الفصل بأنّها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر، وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل، كالحروف الموضوعة للدلالة على الخطاب في (ذلك، وذلكما، وذلكم).

ومنه استدلال بعضهم على حرفية (ما) الداخلة على (إنّ) بأنّ دخولها إنّما يكون تقديراً بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية؛ لأنّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (ربّ) حرف بأنّها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب.

أسباب الخلاف في نوع بعض الكلمات:

رصد البحث ثلاثة من الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات وهي كالآتي:

١- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة:

ومنه (كان) فإنها متصرفة، وتقبل تاء التأنيث، والضمائر البارزة المرفوعة المحل، وهذه من علامات الفعل، ولا تدل على الحدث، وهذه الدلالة للحرف.

ومنه (نعم) فإنها تقبل تاء التأنيث، وهي من علامات الفعل، وجاء السماع بدخول حرف الجر عليها، وهو من علامات الأسماء.

ومنه (أفعل) التعجب فإنها تقبل نون الوقاية، وهي من علامات الفعل، وجاء السماع بتصغيرها، والتصغير من علامات الاسم.

٢- تعارض الدليل مع العلة:

ومنه ضمائر الفصل، فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، والعلة الصناعية تدل على أنّها حرف، وهي أنّها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر.

ومنه الواو والألف والياء، فدليل القياس يدل على حرفيتها، وقياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروف فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون)، والعلة تدل على اسميتها، والعلة هنا أنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلَّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا.

ومنه (ما) الداخلة على (إنّ)، فالقياس يدل على أنّها اسم، وقياسها على ضمير الشأن بجامع التفخيم والتعظيم، والعلة تدل على حرفيتها، والعلة هي أنّ دخولها إنّما يكون

تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

٣- تعارض الدليل مع الخاصية:

ومنه (إذما) فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، وهو أنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية في باب الشرط، والخاصية تدل على حرفيتها، والخاصية هنا هي طلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف.

نظرة المتأخرين إلى الكلمات المختلف في نوعها:

حاول بعض المتأخرين من النحويين تجديد النظرة إلى الخلاف النحوي في نوع الكلمات، فأجازوا أن تأتي الكلمة على أكثر من نوع باعتبارات مختلفة، ومن هؤلاء النحويين المالقيّ فقد ذهب إلى أن (ليس) حرفٌ إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال.

ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في توجيه بعض الكلمات التي قبلت علامات لأنواع مختلفة، ومن هذه الكلمات:

صيغة التعجب (أَفْعَل) فهي تقبل نون الوقاية وهي من علامات الفعل، وجاءت مصغرة والتصغير من خصائص الأسماء، فيمكن أن يقال بأن (أفعل) في التعجب فعل إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأسماء، واسمٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأسماء كالتصغير.

ومنها (نعم) (وبئس)، فهما يقبلان تاء التأنيث الساكنة، وهي من علامات الفعل، وقد جاءت مسبوقة بحرف جر، وهو من علامات الاسم، فيمكن أن يقال بأن (نعم) و (بئس) فعلان إذا وجدا بغير خاصية من خواص الأسماء، واسمان إذا وجدا بشيء من خواص الأسماء كدخول حرف الجر عليها.

تقويم آراء النحويين في ضوء المناهج الحديثة:

أرى من المفيد جدًا في هذا النوع من الخلاف الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، وأخص بالذكر هنا المنهج التاريخي بشقّيه التطوريّ والمقارن، فإنّ ذلك سيساعد في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، أو

يفسر بعض الظّواهر اللغوية المشكلة، كدخول حرف الجر على الفعل (نعم)، وتصغير فعل التعجب، وجمود بعض الأفعال.

ومن أمثلة الاستفادة من المناهج الحديثة في هذا النوع من الخلاف ما أثبتته إحدى الدراسات المعاصرة [1] من أنه لا مانع من أن تكون (كان) غير الدالة على الحدث متطورة تاريخيًا عن (كان) الدالة على الحدث، ولكنها اختصت بالزمان، وأيدت ذلك بالنظرة المقارنة، ففي السريانية والعبرية أفعال تخصصت بالدلالة على الزمن دون الحدث.

* * *

---

(١) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص (٥٨)، وحليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء ص(٣٢٢).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

أولاً: حصر البحث خمساً وعشرين كلمة وقع الخلاف في تحديد نوعها:

تسعة منها ترجح لي أنها أسماء، وهي:

١-الكاف والياء والهاء المتصلات بـ(إيا).٢-ضمائر الفصل.

٣-الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالفعل. ٤-الياء في وزن " تفعلين ".

٥-ضمير الشأن. ٦-هلم وهات وتعال. ٧ -اسم الفاعل.

٨-كم الخبرية.٩-أسماء الأفعال.

وستة منها ترجح لي أنّها أفعال، وهي:

١-كان. ٢-ليس. ٣-عسى. ٤-نعم وبئس. ٥-أفعل التعجب. ٦-حب من حبذا.

وعشرة منها ترجح لي أنها حروف، وهي:

١-إذا الفجائية. ٢-ياء النسب. ٣-حاشا في الاستثناء.٤-ما المصدرية. ٥-ما الداخلة على إنّ. ٦-ربّ. ٧-لما الشرطية.٨-كاف التشبيه. ٩-إذ المتصلة بـ(ما). ١٠-منذ ومذ إذا انجر ما بعدهما.

ثانياً: أنّ النّحاة لم يقتصروا في تحديد نوع الكلمة على العلامة اللفظية والمعنوية فحسب، بل اعتمدوا أيضًا على أصول وقواعد متعددة، وقد أثبت البحث تسعةً من الضوابط والأصول التي اعتمد عليها النحاة في تحديد نوع الكلمة، وهي كالآتي:

١- الاعتماد على العلامة اللفظية.

٢- الاعتماد على العلامة المعنوية.

٣- الاعتماد على العلامة التركيبية السياقية.

٤- الاعتماد على خواص الكلمة.

٥- الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية.

٦- الاعتماد على مبدأ الإحلال.

٧- الاعتماد على القياس.

٨- الاعتماد على الاستصحاب.

٩- الاعتماد على العلة الصناعية.

ثالثاً: رصد البحث ثلاثة من الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات وهي كالآتي:

١- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة.

٢- تعارض الدليل مع العلة.

٣- تعارض الدليل مع الخاصية.

رابعاً: رصد البحث محاولات لبعض النحاة المتأخرين حاولوا تجديد النظر في الكلمات المختلف في نوعها فأجازوا أن تأتي الكلمة على أكثر من نوع باعتبارات مختلفة، ومن هؤلاء النحويين المالقيّ، وأرشد البحث إلى إمكان الاستفادة من هذا المنهج في توجيه بعض الكلمات التي قبلت علامات لأنواع مختلفة.

خامساً: إمكان الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، وأخص بالذكر هنا المنهج التاريخي بشقيه التطوري والمقارن، فإن ذلك سيساعد في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، أو تفسير بعض الظواهر اللغوية المشكلة كدخول حرف الجر على الفعل نعم، وتصغير فعل التعجب، وجمود بعض الأفعال .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

١- ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب لابن نصير الميداني، مخطوط ومنه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام برقم (١٤١٥ ف).

٢- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (١٣٧١) نحو، ش.

٣- شرح الجمل، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، برقم (٤٢٦/ف).

٤- شرح الكافية، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: نصار محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

٥- المغني، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: محمد النهاري، وحسن ضائحي رسالتا دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثانياً: المطبوعات:

١- الاتجاهات النحوية لدى القدماء، د. حليمة عمايرة، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٦م.

٢- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، لمحمد درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: عبد الله البركاتي، ومحسن العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٥- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

٦- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

٨- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

١٠- الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.

١١- أمالي هبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٢- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن محمد بن ولّاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن هشام، الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، لبنان، ١٤٠٧هـ.

١٥- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيديّ، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

١٧- الإيضاح في شرح المفصل، لعثمان بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

١٨- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٩- البحر المحيط، لمحمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، دار الصفوة، ١٤١٣هـ.

٢٠- تأويل مشكل القرآن لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢٢- التخمير شرح المفصل، للقاسم بن الحسين لخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبدالله بن مالك، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.

٢٥- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي.

٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٨- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ.

٢٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

٣٠- التوطئة، لعمر بن محمد الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

٣١- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ.

٣٢- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٣- الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٣٥- حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم، ١٤٠٢هـ.

٣٦- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة.

٣٧- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

٣٨- دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد دير، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٩- ديوان الأخطل، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٤٠- ديوان بني أسد، جمع وتحقيق ودراسة: محمد علي دقة، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٤١- ديوان أعشى همدان، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٤٢- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد.

٤٣- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٤- ديوان المخبل السعدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٥- ديوان المفضليات، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر،بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٦- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة،بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٤٧- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٩- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٥٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.

٥٢- شرح اختيارات المفضل، ليحي بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٥٣- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٥٤- شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت.

٥٥- شرح ألفية ابن معطٍ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٥٦- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

٥٧- شرح الجمل لابن الفخار، تحقيق روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٥٨- شرح جمل الزجاجي، لعلي بن محمد بن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٥٩- شرح الجمل، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

٦٠- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: نواف الحارثي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

٦١- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

٦٢- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٦٣- شرح اللمع للثمانيني، تحقيق: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠).

٦٤- شرح اللمع، لعلي بن الحسين الباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٠هـ.

٦٥- شرح اللمع، للقاسم بن محمد الواسطي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٦٦- شرح اللمع، لعبدالواحد بن علي بن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، مطابع الكويت، ١٤٠٤هـ.

٦٧- شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٦٨- شرح كافية ابن الحاجب، لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، ١٤٢١هـ.

٦٩- شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٧٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السَّلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٧١- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٧٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٣- عبث الوليد شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري، تعليق: عبد الله المدني، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٧٤- علل النحو، لمحمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٧٥- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٧٦- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

٧٧- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٧٨- الكتاب، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٧٩- كتاب الاختيارين، لعلي بن سليمان الأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨٠- كتاب الكتاب، لعبد الله بن جعفر بن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

٨١- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤١٦هـ.

٨٣- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٤- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٨٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.

٨٧- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٨٨- مختصر في شواذ القرآن، للحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٩- مسند الإمام أحمد، دار صادر، بيروت.

٩٠- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٩١- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٩٢- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، ١٤١٩هـ.

٩٤- المفصل في علم اللغة، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٩٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٩٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٩٧- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٩٨- المقدمة الجزولية، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.

٩٩- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

١٠٠- المقصور والممدود، لأحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: السيد محمد النعساني، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٠١- المقصور والممدود، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

١٠٢- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

١٠٣- منهج الكوفيين في الصرف، للدكتور مؤمن بن صبري غنام، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٠٤- مصطلحات النحو الكوفي، د: عبدالله الخثران، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٤٠٧هـ.

١٠٧- هدية العارفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٠٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

* * *

لاميّة العرب بين التواصل والقطيعة "مقاربة حجاجيّة"

د. عبد الرحمن أحمد إسماعيل كرم الدين
قسم الأدب - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

لامية العرب بين التواصل والقطيعة "مقاربة حجاجيّة"

د. عبد الرحمن أحمد إسماعيل كرم الدين
قسم الأدب – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ملخص البحث:

نالت لاميّة العرب قديماً وحديثاً عناية كثير من الباحثين والدارسين، العرب منهم والمستشرقين، وقد درسوها بمناهج مختلفة سياقيّة ونصيّة، غير أنّ المنهج التداوليّ ممثّلاً في الحجاج لم يكن له نصيب من هذه الدراسات، على الرغم من بروزه في هذا النصّ، إذ المظالم التي وقعت على الشنفرى، باستعباده والطعن في نسبه والتبرؤ منه، جعلت أطروحته تضع قومه بين خيارين لا ثالث لهما، إمّا التواصل معه والاعتراف به واحتضانه، فمن ثمّ النجاة والسلامة من شرّه وأذاه، وإمّا أن يبقوا على ما هم فيه من نكران نسبه واضطهاده، فعندئذٍ لا سبيل أمامه غير القطيعة والتمرّد، وليبلّغ الشنفرى أطروحته تلك وظّف جملة من الحجج التي استعان فيها بعوامل وروابط لغويّة ذات دلالات حجاجية، وصور مستمدة من موادّ إقناعيّة. تحاول هذه الدراسة مقاربة التقنيات الحجاجيّة المختلفة التي وظّفها الشاعر في طرح قضيته.

مقدّمة :

تعدّ جهود طه عبدالرحمن في كتابه: "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"[1]، وعبدالله صولة في كتابه "الحجاج في القرآن"[2] باكورة دراسات الخطاب في ضوء التداوليّة الحجاجيّة، غير أنّ الدراستين بعيدتان عن فنّ الشعر، إذ كانت الأولى دراسة تنظيريّة، وجاءت الثانية تطبيقيّة إلا أنّها على آي الذكر الحكيم، فلذا ظلّت المقاربات الحجاجيّة في الشعر محلّ جدلٍ واجتهادٍ، حتّى اعتسفت سامية الدريديّ هذا الطريق بكتابها "الحجاج في الشعر العربيّ القديم"[3]، وعلى الرغم ممّا قدّمته الدريديّ في هذه الدراسة القيّمة إلا أنّ الدراسات الحجاجيّة في الشعر ظلّت قليلة ونادرة، ممّا جعل خالد الجديع -أحد المهتمين بقضايا الحجاج- ينكر هذه الندرة، قائلاً: "لم أر سبباً مقنعاً لوجودها، لاسيّما أنّ الجانب التخييليّ الذي قد يتعارض مع الاتجاه الإقناعيّ الحجاجيّ لا يلفّ كلّ قصائدنا الشعريّة، فالموضوع الشعري يفرض في أحيانٍ كثيرة ضرباً من تغليف تلك الصور الأدبيّة بطاقة حجاجيّة يحسن بالدرس النقديّ الالتفات إليها وكشف أسلوبها"[4]. ويضاف إلى هذه الجهود دراسة صدرت حديثاً بعنوان: "في حجاج النصّ الشعري"[5]، لمحمد عبدالباسط عيد، وهي توهم بعنوانها أنّها دراسة تطبيقيّة على نماذج مختلفة من الشعر، غير أنّها لم تتناول إلا نصّاً شعريّاً واحداً، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ. تلك الجهود جميعها كانت ضمن الدوافع التي شجّعت الباحث على اختيار هذا الموضوع.

---

(١) طه عبدالرحمن، "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربيّ، ط١، ١٩٩٨م.

(٢) عبدالله صولة، " الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة"، بيروت، دار الفارابيّ، ط٢، ٢٠٠٧م.

(٣) سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهليّة إلى القرن الثاني الهجريّ بنيته وأساليبه"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٨م.

(٤) خالد الجديع، "قصيدة ابن أسعد في هزيمة نور الدين محمود قراءة حجاجيّة"، وهي دراسة عن القصيدة المذكورة. ttp://faculty.imamu.edu.sa/cal/kmaljodai/Pages/ArticlesArchive.aspx

(٥) محمد عبدالباسط عيد، "في حجاج النصّ الشعريّ"، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠١٣م.

ولا ريب في أنّ المقاربة التداوليّة الحجاجيّة للشعر عامة مقاربة يشوبها كثير من العناء والمشقّة، ولا تخلو من التأويل وتوظيف الحدس ومزيد من إعمال الفكر وشحذ الذهن، وذلك للاعتقاد في أول الأمر أنّ مباحث الحجاج معنية بالخطابة وحدها، ولا علاقة لها بالشعر، فكان ذلك سبباً في قلّة البحوث والدراسات الحجاجيّة في الشعر. وإنّي بهذا العمل المتواضع أرجو أن أسهم في هذا الحقل الذي ما زال ينتظر جهود الباحثين، ولاسيّما جهود الكبار من أساتذتنا سدنة الأدب وأرباب العلم والفكر. وأقرّ أنّي اجتهدت في هذا العمل اجتهاداً أرجو أن يكون موّفقاً، إذ حاولت أن أقارب هذا النصّ مقاربة حجاجيّة جامعاً في ذلك بين رؤيتين مختلفتين في مباحث الحجاج، رؤية بيرلمان وتتيكاه اللذين يركّزان على الحجج وفاعليّتها في توجيه الخطاب الحجاجيّ، ورؤية ديكرو وأنسكومبر اللذين يعوّلان على اللغة وما تفرزه من روابط وعوامل حجاجيّة، وبناء على ما سبق فإنّي وزّعت هذا العمل في ثلاثة مباحث، وهي:

- المبحث الأول: التقنيات الحجاجيّة.
- المبحث الثاني: حجاجيّة الروابط والعوامل.
- المبحث الثالث: حجاجيّة الصورة.

* * *

تمهيد :

كانت حركة الصعاليك أول حركة تمرد في الحياة العربيّة عامّة، وانعكست تلك على الشعر، حيث خالف شعراء هذه الطبقة ما كان عليه عامّة الشعراء الجاهليّين[1]."ولقد بلغت هذه الحركة الثورية درجة من الصدق انعكست على فنّها الشعريّ فأخذ في الغالب خصائص مغايرة لتلك التي بني عليها شعر القبيلة".[2]ويعدّ الشنفرى[3] واحداً من أبرز شعراء هذه الجماعة. وقصيدته هذه موضوع الدراسة تعدّ نموذجاً فريداً في الشعر العربيّ كلّه، بله الشعر الجاهليّ أو شعر الصعاليك، وذلك لما اشتملت عليه من قيم عربيّة نبيلة وصفات كريمة وأخلاق ساميّة حتّى نسبوها إلى "العرب" عامّتهم، فصار اسمها"لاميّة العرب"[4]. كما وصفت بأنّها "من المقدّمات في

---

(١) ينظر: حلمي سالم، الوتر والعازفون قراءات الشعر العربي الحديث، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٢م، ص ١٢.

(٢) عادل محلّو، "سيمياء الصراع في تائية الشنفرى".-http://univ biskra.dz/lab/lla/images/pdf/sem٤/mahlou.pdf

(٣) هناك غموض كبير في اسمه ونسبه ونشأته الأولى بحسب يوسف خليف، "الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي"، القاهرة، دار غريب، د.ت، ٣٢٤. فتارة يُدعى عمرو بن مالك، وأخرى يسمّى ثابت بن أوس. ينظر: عفيف عبدالرحمن، "معجم الشعراء"، بيروت، دار المناهل، ط١، ١٩٩٦م، ص١٢٧. وقد ذكر الأصفهاني أنّه من الإواس بن الحجر الأزديّة اليمنيّة، ولكن أسرته بنو شبابة بن فهم، ثمّ تحوّل أسيراً مرة أخرى إلى بني سلامان، حيث عاش في كنف أحدهم حتّى انكشف له ذات يوم أنّه لم يكن غير عبدٍ عنده، فحلف أن يقتل منهم مئة رجل انتقاماً لكرامته، فقتل منهم تسعة وتسعين رجلاً، وقيل صاروا مئة بعد موته. (الأصفهاني، الأغاني، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط٤، ٢٠٠٢م، (٢١/ ١٨٥) وقد عدّه صاحب اللسان من "أغربة العرب" الذين سمّوا بذلك تشبيهاً لهم بالغراب في لون السواد.(ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠م، (غرب ٢١/ ٢٧).

(٤) سميّت بهذا الاسم، لاشتمالها على أمثال العرب وحكمها وأخلاقها الرفيعة، أورد الصفدي في شرح لامية العجم قوله: "وأمّا هذه القصيدة اللامية فإنّها سميّت لاميّة العجم تشبيهاً لها بلامية العرب، لأنّها تضاهيها في حكمها وأمثالها... وقد روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- علّموا أولادكم لاميّة العرب فإنّها تعلمهم مكارم الأخلاق".الصفدي، أبو الصفا صلاح الدين خليل بن أيبك، "الغيث المسجم في شرح لامية العجم"، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط٢، ١٩٩٠م، (١/ ٢٧).

الحسن والفصاحة والطول..."[1]، فهي إذن "ليست قصيدة عادية أو يسيرة الشأن، فالواقع أنّها درة لامعة في الأدب العربيّ كلّه... لا تعرف قصيدة أخرى في الشعر العربيّ كلّه تنافس لاميّة العرب في موضوعها بالذات".[2]

وقد أُختلف في نسبتها إلى الشنفرى، فهناك من نسبها إلى خلف الأحمر[3]، وحاول بعضهم تأكيد ذلك بأمرين، الأول : عدم ورودها منسوبة إليه في أمهات الكتب التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجريين، أمّا الأمر الآخر فهو طولها، والطول غير معهود في شعر الصعاليك،[4] والحقّ أنّ هذا الشكّ لم يضعف نسبتها إلى الشنفرى، كما لم يكن عقبة في تعاطي شرحها والعناية بها من لدن كثير من أعلام العلماء، فمن القدماء المبرّد (ت ٢٨٦هـ)، والزمخشري (ت٥٣٨هـ) صاحب "أعجب العجب في شرح لاميّة العرب"، ويحيى الحلبي (ت٦٣٠هـ) صاحب "المنتخب في شرح لاميّة العرب"، "وابن زاكور الفاسيّ (ت ١١٢٠هـ) صاحب "تفريج الكرب عن قلوب أهل الأرب في معرفة لاميّة العرب"، وعطاء الله بن أحمد المصريّ الأزهريّ صاحب "نهاية الأرب في شرح لاميّة العرب"، ومن المحدثين عبدالحليم حفني في "شرح ودراسة لاميّة العرب"،وغيرهم كثير من العلماء والباحثين الذين عنوا بشرح هذه القصيدة.

ولأهمية هذه القصيدة أيضاً حظيت بدراسات عديدة من عرب ومستشرقين، وترجمت تقريباً إلى خمس لغات أجنبية[5]، كما "لم ينازع أحد في أنّها درة أدبيّة متميزة، إذن فهي ممّا يعتزّ به الأدب العربيّ، وممّا يحرص العرب على إبرازه حين يفاخرون بما في أدبهم من درر وروائع".[6]

---

(١) أبو علي القالي، "الأمالي"، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت، ج١، ١٥٦.

(٢) عبدالحليم حفني، "شرح لامية العرب للشنفرى"، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٨م، ٥٦.

(٣) أبو علي القالي، "الأمالي"، ج١، ١٥٦.

(٤) من مقدمة ناشر "أعجب العجب في شرح لاميّة العرب"، الزمخشري، القاهرة، دار الوراقة، ط١، ١٣٩٢هـ ٨.

(٥) ينظر: عبدالحليم حفني، "شعر الصعاليك منهجه وخصائصه"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ١١٢.

(٦) عبدالحليم حفني، "شرح لامية العرب للشنفرى"، ص٥٧.

غير أنّ هذه القصيدة لم تنل حظّاً من المقاربات التداوليّة بخاصّة في جوانبها الحجاجيّة على الرغم من توافر مظاهر الحجاج وقضاياه فيها؛ وذلك لأنّ الجدل الماثل في هذا النصّ من خلال فكرة التواصل أو القطيعة، والانتماء إلى الجماعة أو الخروج عنهم، كلّ ذلك مثّل الأطروحة التي وجّهت الخطاب الشعريّ وجهة حجاجيّة؛ بغية إقناع الشاعر قومه بأهميّته وقيمته وعلو قدره للمحافظة عليه.

والحجاج (Argumentation) الذي يحاول به الباحث مقاربة هذا النص " هو درس تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدّي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم"[1].وهو مبحث من مباحث التداوليّة؛ إذ " انبثقت نظرية الحجاج في اللغة من داخل نظرية الأفعال اللغويّة التي وضعها أوستن وسورل، وقد قام ديكرو بتطوير أفكار وآراء أوستن بالخصوص".[2] والنصّ الحجاجيّ في أبسط تعريفاته أنّه نصّ "يقوم على عمليّة فرض لجملة من المعطيات والنتائج الموجّهة حوارياً بصفة حتميّة، لا تترك للمتلقي أي خيار في اختيارات أخرى، بل هو مطالب بالاقتناع بصحة ما توصّل إليه بفعل القراءة أو السماع من نتائج منطقيّة دلاليّة"[3]، والقارئ للاميّة العرب يشعر منذ الوهلة الأولى أنّ كثيراً من هذه المقولات التداوليّة والسمات الحجاجيّة قد توافر فيها.

* * *

---

(1) بيرلمان وتتيكاه، "مصنف الحجاج – الخطابة الجديدة"، ص٥، نقلاً عن عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج – دراسات وتطبيقات"، تونس، مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، ص١١.

(٢) "الحجاج في اللغة"، أبوبكر العزاويّ، في كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته – دراسات نظرية وتطبيقيّة في البلاغة الجديدة"، إعداد وتقديم / حافظ إسماعيلي علويّ، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٠م، ص ٥٧.

(٣) نعمان بوقرة، "الخطاب الأدبي ورهانات التأويل"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٢م، ١٧٢.

المبحث الأول - التقنيات الحجاجيّة :

نحاول مقاربة هذا الفصل حجاجياً وفق رؤية بيرلمان وتتيكاه في كتابهما "مصنف الحجاج" فهما يركزان على التقنيات الحجاجيّة التي تتوزّع - كما بيّن ذلك صولة في كتابه "في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات" - في قسمين كبيرين، طرائق اتصاليّة، وطرائق انفصاليّة، ولكلّ منهما تقنيات جزئية تنطوي تحتها، كالحجج المنطقيّة، والحجج شبه المنطقيّة، وتتفرّع عن هاتين التقنيتين تقنيات فرعيّة أخرى كثيرة، كحجة التناقض والتماثل والتعدية والحجج القائمة على العلاقات التبادليّة وإدماج الكلّ في الجزء، وغيرها من التقنيات العديدة التي يصعب حصرها في هذا المقام[1]. ولا يعنينا في هذه الدراسة تلك التقسيمات الدقيقة لهذه التقنيات، إذ لا يهمّنا منها إلا ما توافر في هذا النصّ المدروس؛ وعليه فيمكن حصر التقنيات الحجاجيّة التي تضمّنتها هذه القصيدة في ثلاث تقنيات رئيسة، تتفرّع عن كلٍّ منها تقنيات جزئية أخرى، سيحاول الباحث توضيح كلّ تقنية على حدة.

أولاً - التقنيات الحجاجيّة المؤسسة على بنية الواقع :

هي إحدى الحجج التي يتألّف منها النصّ الحجاجيّ، وتعتمد هذه الحجّة بنى الواقع، وتحاول مقاربة هذا الواقع دون أن تصفه وصفاً موضوعياً[2]؛ فمن ثمّ لا تتأسس الحجج في هذا النوع على منطق، وإنّما تقوم على تجربة عمليّة وعلاقات ماثلة بين الأشياء، يحاول المتكلم من خلالها أن يكون أكثر إقناعاً لمتلقيه[3]؛ بمقاربته الواقع، وتعاطيه ما يتناسب معه؛ وبذلك يكون الخطاب الحجاجيّ أقوى في التأثير على المتلقّين الذين يضطرون إلى التماهي مع الواقع، ولا يستطيعون إنكاره وجحوده.

تتوزّع هذه الحجج المؤسسة على بنية الواقع في مجموعة من التقنيات الصغيرة، كحجة السببيّة وحجة التبذير وحجة الاتجاه وحجة الشخص وأعماله وحجة السلطة

---

(١) ينظر : عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، ص ٤٢ إلى ٦٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) ينظر : سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربيّ القديم"، ص ٢١٤.

وحجة الاتصال الرمزي[1]، وبعد معايشة لصيقة للنصّ المدروس تبيّن لنا أنّ الشنفرى وظّف بعض هذه التقنيات الحجاجيّة لتوصيل أطروحته المتمثّلة في تهديد قومه بالفراق والقطيعة إن لم يحتضنوه ويعترفوا بنسبه ويحترموا إنسانيّته، وقد تمثّلت تلك التقنيات في الآتي :

أ. حجة السببيّة:

تتجلّى هذه التقنيّة الحجاجيّة في مستويين من مستويات النصّ الحجاجيّ، المستوى الأول. الأحداث، والآخر. القضايا والأفكار،[2] وقد تبيّن للباحث أنّ الشاعر منذ عتبة المطلع اتّكأ في تبليغ أطروحته على هذه الحجة؛ مبرّراً بها اختياراته، والمصير الذي سيؤول إليه أمره مع قومه الذين أعطاهم خيارين لا ثالث لهما، إمّا احتواؤه واحتضانه وقبول انتمائه إلى الجماعة، فذلك هو الطريق المشترك الذي سيجمع بينهم، وإمّا خلاف ذلك؛ بالتمادي فيما هم عليه؛ بازدرائه واحتقاره ونكران نسبه، فعندئذٍ سيختار الخروج والتمرّد، ولعلّ الخيار الثاني صار قاب قوسين أو أدنى؛ وذلك من خلال المسوّغات التي توافرت لاختياراته، يقول الشاعر:

أقيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكمْ ... فإنّي إلى قَومٍ سِواكُمْ لأَمْيَلُ

فقَدْ حُمَّتِ الحاجاتُ واللّيلُ مُقْمِرٌ ... وشُدَّتْ لِطَيّاتٍ مطايا وأَرْحُلُ

فالشاعر يستهلّ أطروحته برسالة تهديد واضحة يبعث بها إلى قومه الذين أنكروا نسبه، وحقّروا إنسانيّته، فهو يخيّرهم بين أمرين؛ إمّا أن يهبّوا من رقدتهم، ويصحوا من غفلتهم؛ فينتبهوا إلى فارسهم الذي صار أقرب إلى فراقهم من التواصل معهم، وإمّا أنه سيضطرّ إلى فراقهم، واللحاق بقومٍ آخرين، وهو إلى هذا الأخير أقرب؛ مبرّراً ذلك بسببين؛ الأول أنّ الحاجات قد غدت محمومة؛ أي أنّ المطالب قد اتّضحت، والمظالم قد تجاوزت المدى، وبلغ السيل الزبى؛ بسبب ما لاقاه منهم من نكرانٍ وجحودٍ، وبغضٍ وكرهٍ، وطردٍ وطعن في نسبه، وأمّا السبب الآخر فهو سبب مبنيٌّ على الأول، وهو تهيّؤ

---

(1) ينظر: عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، من ٤٩ إلى ٥٣.

(2) ينظر: سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم"، ص٣٢١.

كافة الظروف وتواتيها للرحيل، فالليل مقمر مغرٍ للرحيل والسفر فيه، والمطايا قد شدّت، والأرحل قد أعدّت لتحقيق تلك الغايات، وبهذا التبرير تتعاظم رسالة التهديد، إذ كلّ الظروف غدت معينة على الرحيل والعدول والبحث عن القويم البديل عن هؤلاء القوم الذين لا يستحقّون الانتماء إليهم، فمن ثمّ فإنّ المأمول أن يعي بنو أمّه هذه الرسالة التهديديّة، ليحافظوا على فارسهم الذي قلّما يجود الزمان بمثله كما يدّعي ذلك بعد قليل.

ويستمرّ الشاعر في توظيف هذه الحجة (السببيّة) لإقناع هؤلاء القوم بما سيؤول إليه مصيره إن لم يُعيدوا النظر في التواصل معه، والحفاظ عليه، فهو بعد أن سوّغ للرحيل، وبيّن أسباب القطيعة، مضى يعرض لهم الوجهة التي سيختارها، والفضاء الجديد الذي سيتجه إليه، مبرّراً سبب اختياره له:

وفي الأَرْضِ مَنْأَى للكريمِ عَنِ الأذَى ... وفيها لِمَنْ خافَ القِلَى مُتَعَزَّلُ

لَعَمْرُكَ ما بالأرْضِ ضيقٌ عَلَى امرئٍ ... سَرَى راغِباً أو راهِباً وهوَ يَعْقِلُ

فالفضاء الجديد والمكان البديل هو أرض الله الواسعة التي فيها مجال رحب، ومكان فسيح للكرماء الأباة الشرفاء أمثاله، إذ لا يعجز أن يجد له فيها ملجأ ومتكأ وملاذاً يقيه من هذا الأذى، وذلك البغض والجفاء الذي لاقاه من قومه، حتى صار يشعر أنّه مبتور الجذور، مقطوع الأصل، ففي الأرض من رحابة الصدر، وحفاوة الاحتضان ما ليس في صدور البشر، فهي تسع الناس جميعاً، كائناً من كان، الراغب منهم والراهب، والراضي والغاضب على حدّ سواء. فلا شكّ في أنّ هذا التبرير الحجاجيّ الذي سوّغ به الشاعر لاختيار الأرض . وهي في قاموسه الصحراء الواسعة . ما يحمل قومه على تصديقه، والشعور بأنّه لم يتهوّر في اختياره، وإنّما كان اختياره مدروساً، وذلك يحملهم . بطبيعة الحال . على التسارع إلى إثنائه بالاستجابة لما يطالب به، وتلبية ما ظلّ ينشده منهم، وهو الاحتضان والتواصل، فحتماً بهذا التهديد . الذي هو أحد أساليب الحجاج في الإقناع[1] . سيبذلون كلّ ما يرضيه، ونظراً لأنّهم يعرفون ما يرضيه ويعلمون جيّداً مطالبه، لم يحتج

---

(١) ينظر: نعمان بوقرة. "الخطاب الأدبيّ ورهانات التأويل – قراءة نصيّة تداوليّة حجاجيّة". ١٦٣.

الشاعر إلى الإفصاح عن أطروحته بأسلوب صريح ومباشر، أو ربّما أنّ سكوته عن ذلك أنفة منه وكبر، حفاظاً على ما بقي من كرامته.

ويمضي الشاعر في بناء خطابه الحجاجيّ، فبعد أن بيّن الفضاء الجديد، وبرّر لهذا الاختيار، لم يبق له إلا أن يبيّن مَنِ القوم البديل عن قومه؟ وهذا ما أفصح به في البيت السادس، وهو أنّ البديل ثلاث شخصيات : ذئب عملّس قوي سريع العدو، ونمر أرقط أملس مهيب المنظر، وضبعة طويلة العرف، أو بالأحرى أنّ البديل هم مجتمع الوحوش عامّة، ولم يذكر هذه الثلاثة إلا لأنّها أمثلة لها. وتلحّ النزعة الحجاجيّة في ذهن الشنفرى، ويفترض التساؤلات والاحتجاجات قبل أن يتلقّاها من قومه الذين حتماً سيتساءلون : ماذا وجد الشنفرى في هذه الوحوش من صفات فجعلته يختارها دونهم، وهم بنو أمّه وعشيرته ؟ وما أعظم أبناء الأمّ! هذه اللفظة التي تتداعى معها كلّ مشاعر الحنوّ والحبّ وصدق الإخاء، ويظلّ السؤال مطروحاً: بم تمتاز هذه الوحوش عن أبناء الأمّ الذين ينبغي أن يكون فيهم من المشاعر الحانية ما لا يجده المرء في بشرٍ غيرهم بله الحيوانات والوحوش؟ فيجيب الشنفرى عن ذلك متّكئاً على حجة السبب، مبيّناً بها ما وجده في تلك الوحوش، ولم يجده في قومه عامة، وأبناء أمّه خاصّة: وهو أنّ تلك الوحوش تحفظ السرّ، ولا تذيعه، كما أنّها تنصر جناتها ولا تخذلهم، ولا يخفى تعريض الشنفرى بقومه في ذلك؛ بأنّهم ليس فيهم شيء من هذه الصفات والأخلاق. ثمّ لا يكتفي الشنفرى بتلك الحجّة وحدها؛ لإقناع قومه الذين لا شكّ في أنّهم سينكرون ادّعاءه، كما أنكروا نسبه من قبل، فمضى موظّفاً حجج السببيّة؛ لإعلاء قدر هذه الوحوش وتزكيتها، بأنّها كلّها أباة بسّل أقوياء شجعان، فاختار لفظة "كلّ"؛ لإفادة الشمول والإحاطة؛ أي لا يوجد أحد بين هذه الوحوش فيه عيب من عيوب بني أمّه. فالواضح أنّ الشاعر أسقط الصفات التي كان ينشدها في قومه على هذه الوحوش؛ استفزازاً لهم؛ ليستيقظوا ممّا هم فيه.

ولا ريب في أنّ الشنفرى لا يقصد الحقيقة فيما ذكره من صفات لتلك الوحوش . وإن اختار التوحش والعيش في الصحراء حقيقة في حياته . وإنّما أراد الهمز والطعن في بني البشر الذين فيهم من الأذى ما ليس في الوحوش الضاريات، فعلى الرغم من أنّ هذه الوحوش في حقيقتها كلّها أذى وخطر على مَنْ حولها مِنْ بني البشر خاصّة، إلا أنّ أذاها .

فـي نظـر الـشـاعـر ـ دون أذى البشر للبـشـر، فـأذى الأخيـر هـو الإيـذاء الحقيقـي، لأنّـه الإيـذاء النفسي"، إذ البشر يقتاتون من لحم بعضهم، وهو حـيّ يمـشـي بينهم، كمـا قـال تعـالـى فـي ذلك: "... أيحبّ أحدكم أن يأكلّ لحم أخيه ميتاً فكرهتموه"[1]، وأحسب معنى هـذه الآيـة يتوافـق إلـى حـدّ كبير مع مـا قصد إليـه الـشـنفرى الـذي حينمـا ذكـر أنّ حفـظ الأسـرار من صفات تلك الوحوش لم يقصد به إلا أن يعرّض بقومه الذين أفشوا سرّاً عظيماً في حياته، وتناقلوه بينهم، وهو الطعن في نسبه، فمن ثمّ أكلوا لحمه غيبة ونميمة، فجعله ذلك يختار العيش بين الوحوش التي لا تأكل ـ إن أكلت ـ غير الجسد، وذلك أكلٌ عليه هيّن من أن يؤكل نسبه، وما أعظم النسب عند العربيّ!

ويفترض الشنفرى سؤالاً آخر قد يطرحه قومه، وهو: كيف يستطيع ـ وهو بشر ـ أن يعيش بين هذه الوحوش الضارية ؟ وقبل أن يحار قومه في هذا الاختيار الذي يبدو صعباً على الشاعر ـ كما يظنون ـ يقدّم الشنفرى ما يدفع عنهم تلك الحيرة، ويجعلهم مطمئنين على أنّه قادر على ذلك، حيث بيّن مستعيناً بحجة السبب أيضاً، أنّه قادر على ذلك؛ لأنّه أقوى من تلك الضواري وأسرع منها في لحاق الطرائد، وبذلك يضع نفسه في مقدّمة تلك الوحوش؛ فمن ثمّ يدعو قومه ألا يخشوا عليه من العيش معها؛ لأنّه قادر على ذلك، طالما أنّه متّصف بصفاتها، بل هو متفوّق عليها؛ وذلك وفق ما يفهم من صيغة أفعل التفضيل في "أبسل".

وما يلحظ عامّة في الأبيات السبعة الأولى من هذا النصّ غلبة الحجّة السببيّة التي بدت في تبرير الأحداث والأفكار، فكان ذلك سبباً في تماسك المعاني، وترابط الأجزاء، وقد لحظ هذا التماسك أحد الباحثين، حيث أشار إلى "أنّ الأبيات السبعة الأولى من القصيدة تشكّل وحدة داخليّة متماسكة ومتنامية".[2] وقد جاء هذا التماسك بسبب البنية الحجاجيّة التي اتخذت من تتابع الأفكار والربط بين السبب والنتيجة وسيلة إلى إقناع المتلقي؛ بتقديم الأفكار إليه تقديماً متناسقاً ومترابطاً.

---

(١) سورة الحجرات، آية (١٢).

(٢) سعود الرحيلي، لامية العرب أو رحلة التوّحش – دراسة تطبيقيّة حول مفهوم الوحدة في النصّ"، دراسة علميّة محكّمة، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، ط١، ١٩٩١م، ص٢٠.

ب ـ حجّة التعايش ـ حجة السلطة:

في هذه الحجّة بحسب بيرلمان وتتيكاه: "تستخدم أعمال أو مجموعة أشخاص أو أحكامهم حجّةً على صحّة أطروحة ما"[1]، وهي نوع آخر من أنواع الحجج المؤسّسة على بنية الواقع. ومن مقوّماتها أيضاً أنّها "تقوم على مواجهة إيجابيّة بين الفعل وبين الشخص، كأن تقبل أطروحة بإرجاعها إلى صاحبها الجدير بالثقة، أو يقدّم كتاب بواسطة كاتب مشهور. توظّف حجج السلطة بكيفيّة متواترة في الإنشاء المدرسيّ، والنقد الأدبيّ، والخطاب العلميّ، وفي الخطابات الإشهاريّة بكلّ أنواعها"[2]، ولا شكّ في أنّ الفخر ـ وهو الغالب في هذا النصّ ـ صنف من أصناف الخطابات الإشهاريّة، ولكنّه في باب الشعر، فالشاعر عندما يفتخر يسوّق لذاته في خطاب إشهاري متقن، يوظّف فيه أدوات الترويج وآليات التسويق؛ لإقناع المتلقي بصّحة ما يقول، كما يفعل التاجر في ترويج سلعته للمشتري، وحمله على التصديق والتسليم بجودة هذه السلعة؛ ولهذا فلم يكن غريباً أن يكون لهذه الحجّة حضور وافر في هذه اللاميّة التي تأسّست في أغلبها على الفخر وتسويق الذات؛ بما يوجب المحافظة عليها، وضرورة التواصل معها.

وتتميز حجّة السلطة بتعدّد مصادر هذه السلطة " تعدّداً كبيراً فقد تكون "الإجماع" أو "الرأي العام" أو "العلماء" أو "الفلاسفة" أو "الكهنوت" أو "الأنبياء" وقد تكون السلطة غير شخصية، مثل "الفيزياء" أو "العقيدة" أو "الدين"..."[3]، وهذا بطبيعة الحال يوسّع على المتكلّم دائرة التعاطي، ويرفده بمزيد من التقنيات الحجاجيّة. ولعلّ قوّة السلطة في هذه الحجة كامنة في أنّ المتحدّث يوظّف ذاكرة المتلقي الإيجابيّة عن هذا المصدر الذي أتى به شاهداً على دعواه، وبذلك يحمل المتكلّم متلقيه حملاً قد يكون لا وعي له فيه،

---

(1) فريق البحث في البلاغة والحجاج، "أهمّ نظرية الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم"، إشراف حمادي صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة، كلية الآداب بمنوبة، تونس، د ت، ص٣٣٥.

(2) محمد طروس، النظرية الحجاجيّة من خلال الدراسات البلاغية والمنطقيّة واللسانيّة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٣٥.

(3) عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، ص ٥٣.

لقبول ما يدّعيه، ولذلك ممّا ذُكر في سمات هذه الحجّة أنّها تحمل على "تفسير حدثٍ أو موقف ما أو التنبّؤ به انطلاقاً من الذات التي يعبّر عنها أو يجليها ويوضّحها"[1].

وكان لهذه الحجّة نصيب في هذا النصّ الذي قام على خطاب أدبيّ يطمح في نهايته إلى هدف رئيس واحد يدور حول الذات، وتسويقها وإعلاء شأنها؛ لتحافظ الجماعة عليها، ولئلا تفرط فيها فتضطر إلى اختيار جماعة أخرى؛ فتحدث القطيعة، ويقع الفراق؛ وتحقيقاً لهذا التسويق، وتزكية لهذه الذات أتى الشاعر بحجة من حجج السلطة في مشهد أراد من خلاله تأكيد بطولته الخارقة، وفروسيته النادرة التي لا تتوافر في بشر، وإنّما في واحد من عالم الجنّ، عالم الخوارق، وأصحاب المعجزات، كلّ ذلك لم يفصح عنه الشاعر في أسلوب صريح مباشر، وإنّما قاله على لسان أناس آخرين ذوي خبرة، وأصحاب حكمة، قولهم مصدّق، وحكمهم نافذ، فلذلك يُسألون ويجيبون؛ بما توافرت لهم من خبرة، وما اتّصفوا به من صدق، يقول الشاعر:

وأصْبَحَ عنّي بالغُمَيصاءِ جالساً	فريقانِ: مسؤولٌ وآخَرُ يَسألُ
فقالوا لَقَدْ هَرَّتْ بليلٍ كلابُنا	فقلنا: أذِئبٌ عسَّ أمْ عسَّ فُرْعُلُ
فلَمْ تَكُ إلا نَبْأةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ	فقلنا: قطاةٌ ريعَ أمْ ريعَ أجْدَلُ
فإنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لأبْرَحُ طارقاً	وإنْ يَكُ إنْساً ما كها الإنسُ تَفْعَلُ

فالشنفرى في هذه الأبيات يوظّف حجّة السلطة من خلال حديث القوم المغار عليهم، وحوارهم حول حقيقة من أغار عليهم ليلاً، وهو الشنفرى نفسه، ولكنّه لم يفصح عن ذلك في خطاب مباشر، وإنّما ضمّنه في خطاب مخاتل غير صريح، وهو ما دار بين القوم المذعورين من هذه الإغارة المدهشة التي جعلتهم يجتهدون في تحديد مصدرها، حتى من هولها ظنّ بعضهم أنّه ذئب، وآخرون توهموا أنّه فرعل، بل بلغ الهول ببعضهم فظنّه جنّاً، وذلك كلّه خطاب موجّه في اتجاه حجّة السلطة التي هي في الواقع حجاجان كما يرى موريس ساشو: "في الأول يتساوى من يحتجّ ومن يتلقّى الحجاج في المكانة، وفي الثاني تقام علاقة ثقة تراتبيّة بين الاثنين، في الأول تربط بين المتكلم

---

(1) سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم"، ص٢٢٨.

والمتلقي علاقة ثقة متبادلة، وبالتحديد يحترم من يحاول الإقناع استقلاليّة الآخر ويقدّر قدرته على اكتشاف الحقيقة، وفي الثاني وعلى العكس من ذلك تربط بين الاثنين علاقة تبعيّة، فمن يتلقّى الحجاج عليه أن يحترم ما يقوله باسم السلطة"[1]. وقد توافرت عناصر حجة السلطة في هذه الأبيات التي جعل فيها الشاعر الخطاب أو الجدل دائراً بين القوم أنفسهم، وهم يجلسون بمعزلٍ عنه، وقد لجأ بعضهم إلى آخرين ذوي خبرة ومعرفة وتجربة ودراية أكثر منهم؛ إذ لا يسأل المرء إلا من هو أعلم منه، أو من يظنّه كذلك، فتوجيه الخطاب هذه الوجهة يجعل التسليم بما قاله الشاعر على ألسنتهم أمراً وارداً، لأنّه حكم ممّن يقبل رأيه، ويؤخذ بقوله.

وقد وظّف الشاعر الطاقة الحجاجيّة الكامنة في هذه الأبيات ليقنع قومه أنّه امرؤ مهمّ، ومثال نادر في الشجاعة، وفارس لا يشبهه أحد؛ فمن ثمّ يجب الحرص عليه، والاعتراف به.كلّ ذلك يدعم خطاب الحجاج الذي قصد منه الشاعر حمل قومه على الحفاظ عليه؛ إذ بذلك يحافظون على فارس مغوار، وشجاع نادر المثال، وبطل ستندم القبيلة على فراقه إن فرّطت فيه؛ لأنّها بحاجةٍ إليه.

جـ. حجّة التبذير :

هي حجة من الحجج المؤسسة على بنية الواقع، ومقتضاها بحسب بيرلمان وتيتكاه "بما أنّنا شرعنا في إنجاز هذا العمل وضحّينا في سبيله بما لو أعرضنا عن تمامه لكان مضيعة للمال وللجهد فإنّه علينا أن نواصل إنجازه".[2] ولا يعني التبذير هنا المعنى القريب إلى الذهن؛ أي الزيادة والإسراف في الشيء، وإنّما المقصود به "المعنى الذي تتحدّد بمقتضاه النجاعة الحجاجيّة والقوّة الإقناعيّة"[3]، فحجة التبذير تعني الحجّة "المؤسسة على استمراريّة الالتزامات السابقة، حتّى لا تضيع الجهود المكتسبة"[4]، ويفهم من هذا

---

(١) موريس ساشو، "حجة السلطة في التعليم اللاهوتي في القرون الوسطى". نقلاً عن سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم". ص٢٣٥.

(٢) بيرلمان وتتيكاه، "مصنّف الحجاج". ص ٣٧٥عن صولة "نظرية الحجاج"، ص٥٠.

(٣) علي الشبعان، "الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل ـ بحث في الأشكال والاستراتيجيّات"،بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠، ص١٥٣.

(٤) محمد طروس، "النظرية الحجاجيّة من خلال الدراسات البلاغية والمنطقيّة واللسانيّة"، ص٣٤.

أنّ هذه الحجّة تأتي مبررة لأمر سبق التصريح به، ولكنّ هذا التبرير ليس معتمداً السببيّة[1]، وإنّما تبرير يفهم من خلال التمادي فيه والإصرار عليه.

وقد وظّف الشنفرى هذه الحجّة في موضع واحد. وفق ما بدا لنا من قراءة هذا النصّ. وهو في قوله:

أُديمُ مِطالَ الجوعِ حتّى أُميتَهُ   وأَضرِبُ عنهُ الذِّكرَ صَفْحاً فأُذهَلُ

وأَستَفُّ تُربَ الأرْضِ كيلا يَرَى لَهُ   عَلَيَّ مِنَ الطَّوْلِ امرؤٌ مُتَطَوِّلُ

فهو يريد أن يؤكّد صبره على الجوع، وزهده في الأكل، لئلا يمدّ يده إلى ما في أيدي الناس سؤالاً وإلحافاً، فقال محتجّاً لهذه الأخلاق، ومبرّراً لها بحجّة التبذير، وهي: أنّه يستفّ التراب ويأكله دون أن يمدّ يده للناس، حتّى لا يتطاول عليه أحد منهم، ويمنّ عليه بإطعامه، فحجّة التبذير هنا "كما نرى تقوم على ضرورة استكمال ما بدئ فيه وإتمام ما شرع بعد في القيام به"،[2] أي أنّه سيبقى على مبدأ العفّة الذي اختاره لنفسه، مهما كلّفه ذلك من ثمن، وأيّاً كانت النتيجة، حتى لو كانت الهلاك، فهو لن يتراجع عن طريقه، ولن تثنيه الظروف والمعوّقات مهما كانت.

ثانياً. التقنيات الحجاجيّة المؤسسة لبنية الواقع:

تقابل هذه التقنيات تلك التي بيّنا أنّها جاءت مؤسسة على بنية الواقع، وتتفق معها في أنّها ترتبط بالواقع ارتباطاً وثيقاً، ولكنّها لا تنبني على بنيته أو تتأسس عليه كما هو الحال في تلك، وإنّما تؤسّس له وتبنيه على نحو ما [3]، وتقوم هذه الحجج عادة على تقنيتين، هما تأسيس الواقع بواسطة الحالات الخاصّة، والاستدلال بواسطة التمثيل؛[4] ونظراً لأنّنا خصصنا الصورة بمبحث مستقلّ أرجأنا الحديث عن الاستدلال بالتمثيل إلى هناك؛ لأنّ التمثيل طريقة من طرائق الصورة. وجعلنا هذا الجزء للحجج التي تؤسس الواقع بالحالات الخاصة وحدها.

---

(١) ينظر: عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، ص٥٠.

(٢) ينظر: سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم"، ص ٢٢٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٤) ينظر: عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، (ص٥٤ إلى ٥٦).

وفي تأسيس الواقع بالحالات الخاصّة يعالج المتكلّم أمراً ما في خطابه مستعيناً ببعض التقنيات التي يحاول منها أن يحدث تماهياً بين هذه الحالات أو التجارب الذاتية والواقع، ومن هذه التقنيات المثل أو المثال، والبيّنة أو التبيين أو الاستشهاد، والنموذج والنموذج المضادّ[1]، وفيما يلي مقاربة لهذه التقنيات والبحث عنها في نصّ الشنفرى :

أ- حجّة المثال :

يتناول المحاجّ في هذا المنحى من الخطاب تجربته الذاتية وحالته الخاصّة، فيعمد إلى استخدام مثلٍ أو مثالٍ، فيخرج من ذلك بحكم عامّ، فيعمّم التجربة التي مرّ بها على كلّ أحد قد يمرّ بمثلها، إذ "يتأسس الواقع على ظاهرة مفردة يتمّ توسيعها بحيث تصبح عامة لا مجرد حالة خاصّة، ثمّ الانطلاق منها وبناء الواقع عليها"[2]، وغالباً ما يخرج منشئ الخطاب من ذلك بحكمة يقدّمها لمتلقيه، وأحسب أنّ الحكم تأتي هكذا عادة، فهي في أول أمرها تأتي من تجارب شخصيّة محضة، فتصير من بعد صالحةً للآخرين. ونقرأ من ذلك في هذا النصّ قول الشنفرى، وهو يتحدّث عن بعض الأخلاق التي تحلّى بها، فيعمّم بذلك حكماً، ويرسل حكمة تصلح لكلّ أحدٍ اتّصف بصفاته، حيث يقول:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلَى الزّادِ لمْ أكُنْ ... بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

وما ذاك إلا بسطةٌ عن تفضُّلٍ ... عليهم، وكان الأفضلَ المتفضّلُ

يقول الشنفرى مفتخراً بعفّته، وثقله عند الطمع، معللاً لذلك، ومقرّراً في آنٍ أنّ أجشع القوم أعجلهم وأسرعهم، فهو بذلك ينتقل من حالته الخاصّة إلى الحالة العامّة، إذ كان يحدّثنا عن أخلاقه، وأنّه عفيف غير نهم ولا جشع، ولكنّه سرعان ما خرج عن تلك الخصوصيّة إلى حُكمٍ عامّ، وحكمة مضمونها أنّ من زادت عجلته زادت بطنته، فالشاعر كأنّه يعظ الناس بذلك، ويوجّههم ويرشدهم، ليتجنّبوا العجلة والإسراع في الأمور حتى لا يصنّفوا مع البخلاء الجشعين، وهذه - بطبيعة الحال - من الصفات الذميمة التي لا يتحلّى بها أصحاب المروءة والأخلاق.

---

(١) ينظر: عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، (ص٥٤، ٥٥).

(٢) سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم"، ص٢٤٢.

ثمّ يأتي في البيت التالي بمعنى يبرّر فيه ما أورده في البيت السابق، ويكرّر ذات الحجة التي تبني الواقع وتؤسّس له على النحو الذي يقرّره هو ويرتضيه لنفسه، إذ في هذه الحجة أيضاً يتحوّل من حالة خاصّة به وحده إلى حالة تصلح أن تكون قاعدة لكلّ الناس، مفصحاً عن ذلك من خلال ادّعائه أنّ ما يتسّم به من مكارم الأخلاق التي بينّها آنفاً لا يمنعه من الإتيان بغيرها إلا السعة والتفضّل على غيره، أيّ لا عجز منه في ذلك ولا ضعف ولا خور؛ ليخرج من ذلك كلّه بحجّة تؤسّس لواقع الناس عامّة في حكمة مفادها " الأفضل المتفضّل"، ويعني بذلك "أنّ المتفضّل هو الأفضل لا لأنّه الذي يدّعي الفضل فقط، بل هو في نفس الأمر كذلك"[1]، فانفتحت التجربة بهذه الحكمة من التجربة الخاصّة للشنفرى على تجربة عامة لكافة الناس، وأحسب أنّ الذي حمل الشاعر على هذا الأمر كلّه هو أنّه يريد أن يقرّر أمرين في آنٍ واحد؛ الأول ـ أنّه عفيف النفس، والآخر ـ أنّ هذه الصفة لم يكتسبها من ضعف وعجز، وإنّما هو قادر على هذا وذاك، فيخلص الشاعر من ذلك كلّه إلى تنبيه قومه بهذا المثال الإنساني الفريد ـ وهو ذات الشاعر ـ فهم بعد هذا حتماً سينتبهون إلى قيمة هذا الضعيف الذي ما كانوا يعبؤون به، ولا يضعون له أدنى تقدير، ففي ذلك كلّه تسويق للذات التي تعاني من الاضطهاد والظلم والقطيعة.

ومن أمثلة هذه الحجّة في نصّ الشاعر، وهو يستعين فيها بتوظيف المثال المفرد، والتجربة الخاصّة، ثمّ يعمّمها على كافة الناس ـ ما وظّفه من حكمة تبنّاها في قوله :

وأعْدِمُ أحياناً وأغنى، وإنّما ينالُ الغِنَى ذو البُعْدَةِ المتبذّلُ

فهو يفيد قومه في زهو وإكبار أنّه يعدم (يفقر) أحياناً، ويغنى أحياناً أخرى، ولا استغراب في الأول، من صعلوك معروف بفقره وعدمه، ولكنّ الغرابة في الأمر الآخر (الغنى)؛ فلذا توقّع أن يكون هذا محلّ إنكار واستهزاء من قومه، فألحّ عليه ليؤكّده، وهو في أثناء معالجة هذه الحالة الخاصّة، خرج بحجّة تسهم في تأسيس واقع لعامّة الناس، وذلك في حكمة فحواها أنّ من كان بعيد الهمّة أدرك مطالبه وحقّق غاياته. فهو بهذا يترك عالمه الخاصّ ويدخل في عالم الناس كافة من خلال هذا الحكم الذي يفيد أنّ ما حصده من غنى، كان بسبب صبره وجلده وبعد همّته، مقرّراً بذلك أنّه يمكن أن يدرك

---

(١) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر، "أعجب العجب في شرح لامية العرب"، ص٤٧.

كلّ صاحب حاجة حاجته، إذا اتصف بما اتّصف به هو، وتوافرت فيه ما توافرت فيه من أخلاق.

ب ـ حجّة النموذج والنموذج المضادّ:

هي تقنية أخرى من تقنيات الحجج التي تؤسّس للواقع بوساطة الحالات الخاصّة، ويكون مدارها "على كائن نموذج يصلح على صعيد السلوك لا لتأسيس قاعدة عامّة أو دعمها فحسب، وإنّما يصلح كذلك للحضّ على عمل ما اقتداءً به ومحاكاة له ونسجاً على منواله وإن بطريقة غير موفّقة تمام التوفيق"[1]، ولمّا كان الشعراء في أشدّ الحاجة إلى ما يثبتون به ما يريدون إثباته من قيم وفضائل، أو هدم ما يريدون هدمه، كان هذان النموذجان النموذج والنموذج المضادّ، يمثّلان ركنين أساسيين من أركان الشعر العربيّ القديم عامة.[2] وقد تنبّه إلى ذلك قدامة بن جعفر حين ذكر أنّ الشاعر قد يفرط في ذكر نقيصة ما في الهجاء، أو قد يغلو في تعاطي فضيلة ما في المدح، فيتأسّس بذلك نموذج في الكرم، وآخر مضادّ له في البخل، ونموذج في الشجاعة وآخر نظيره في الجبن، وهكذا[3]. وعليه فيمكن أن يستشفّ الاحتجاج بهذه التقنية في نصّ الشنفرى في أبياته التي حاول فيها رصد نماذج سالبة سيئة من البشر، نافياً أن يكون هو واحداً منها، حيث قال:

وَلستُ بمهيافٍ يُعَشّي سَوامَهُ مُجدَّعةً سُقبانُها وهي بُهَّلُ

ولا جُبّأٍ أكهَى مُربٌّ بِعِرسِهِ يُطالِعُها في شأنِهِ كيفَ يفعَلُ

ولا خَرِقٍ هَيْقٍ كأنَّ فُؤادَهُ يَظَلُّ بِهِ المَكّاءُ يعلُو ويَسفُلُ

ولا خالِفٍ داريّةٍ مُتَغَزّلٍ يروحُ ويَغدو داهِناً يتَكَحّلُ

ولَستُ بِعِلٍّ شَرُّهُ دونَ خيرِهِ ألفَّ إذا ما رُعْتَهُ اهتاجَ أعزَلُ

---

(١) عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، ص٥٥.

(٢) ينظر: سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم"، ص٢٤٧.

(٣) ينظر: قدامة بن جعفر، "نقد الشعر"، القاهرة، مكتبة الخانجي، ت /كمال مصطفى، ط٣، ١٩٧٩م، ص٩٩.

ولَسْتُ بِمحيارِ الظّلامِ إذا انتحَتْ هُدَى الهَوجلِ العِسِّيفِ يَهماءُ هَوْجَلُ

فهو لم ينف هذه الصفات إلا لأنّه افترض أنّ هناك واقعاً ملموساً مؤسساً منها، أي أنّ هناك نماذج من الناس يتّصفون بهذه الصفات، فمن ثمّ أراد أن يثبت لقومه أنّه ليس واحداً من أولئك، فهو كما ادّعى - لا يسيء إلى رعيته، ولا يقيم مع النساء أو يشاورهنّ في أموره الخاصّة، ولا جباناً يرتجف قلبه كالظليم النافر، أو الطائر الخائف، ولا ممّن ينشغل بتطييب بدنه وثوبه، لملازمته حليلته، وعدم مفارقته إياها، حتى صار مثلها، كما أنّه ليس بضعيف لا يقوم لضيف أو ينبري لحرب، ولا يتحيّر في اعتساف أراضٍ جديدة لم يسبقه إليها أحد. فالشاعر يحتجّ بهذه الصفات التي نفاها عن نفسه، من قبيل حجة النموذج الذي افترض وجوده في المجتمع، فهذه الشخصيات كلّها نماذج يراها الشنفرى في الناس، وهو بذلك يسهم في تأسيس واقع، وينفذ إلى ذلك الواقع من خلال حالة خاصّة به أراد من خلالها إثبات صورة المثال لذاته، فأتى بالنقيض؛ ليثبت به ما ارتضاه من صفات لنفسه، والضدّ يظهر حسنه الضدّ.

جـ - حجّة المقارنة :

تعدّ المقارنة إحدى تقنيات الحجاج؛ لأنّها "تمكّن من تبرير أحد الطرفين انطلاقاً من الآخر أو من الآخرين"[1]، ومن شروط هذه المقارنة الحجاجيّة أن تكون الأطراف المقارنة تنتمي إلى نظام واحدٍ،[2] وهذا شرط ضروري ليتماهى الخطاب مع الواقع الذي يريد تصويره، ولكن يمكن أن يضاف إلى ذلك أنّه ليس بالضرورة أن يكون هذا الانتماء حقيقة، فيمكن أن يكون خيالاً، بخاصّة في الشعر.

ونجد هذه الحجة في أكثر من موضع من هذا النصّ، كما نجد الشاعر ألح عليها إلحاحاً واضحاً، وبدا ذلك في حرصه على توالي الأبيات التي اشتملت عليها، وإيرادها في نسق متتابع غالباً، ممّا يوحي للقارئ بأنّه كان واعياً بأثر هذه التقنية الحجاجيّة على المتلقّي. من ذلك ما أورده في المقاطع الخاصّة بالذئب والقطا، فهو يحاول إعطاء الناس

---

(١) أوليفيي ربول، "مدخل إلى الخطابة"، ص ١٨٧ نقلاً عن سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربيّ القديم"، ص ٢٤٨.

(٢) ينظر: سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر القديم"، ص ٢٤٨.

صورة عن ذاته من خلال هذا المعادل الموضوعي الذي اختاره، فهو يقوى على الجوع، ويزهد في القوت كزهد هذا الذئب الذي برت الصحراء جسده، فصار هزيلاً نحيلاً ولكنّه سريع العدو، خفيف الخطف. ولا يكتفي الشاعر بهذا التصوير، فيمضي مستدعياً صورة أخرى ليبيّن هيئة هذا الذئب أكثر؛ وذلك بغية تشكيل صورة الذات الصابرة على مشاقّ الصحراء، المتحملة عناء الجوع والعطش، كتحمل هذا الذئب، وقد جمع الشاعر مقارناته بين ذئبه والذئاب الأخرى في أفعال متساوية، وصفات مشتقة من جنس واحد، وهذا يتّفق وشرط هذه الحجة التي "لا تكون دقيقة إلا إذا قامت المقارنة بين طرفين أو أطراف تنتمي إلى نظام واحدٍ، بحيث يسهل بيان الفوارق ورصد الاختلافات"[1]، وقد انطبقت هذه على الحجة التي بناها الشاعر ليؤسّس بها واقعاً مستعيناً في ذلك بمقوّمات الصحراء من وحوش وجوع ومشقّة وعناء، فيعقد مقارنة بين ذئبه وبقية الذئاب؛ ليبيّن أنّ الحال واحدة بينها، وليس هناك واحد بأحسن من الآخر، "فضجّ وضجّت"، و"أغضى وأغضت"، و"شكا وشكت"، و"فاء وفاءت"، فكلّهم في جوعٍ وهزال وهلاك وعناء، وهم في ذلك سواء. يوظّف الشاعر هذه الحجج المتتابعة كلّها لإثبات ما ابتدأ به في مطلع هذا المقطع، وهو أنّ حاله كحال هذا الذئب في تحمّل الجوع، والزهد في القوت. وإن استعان في الحجج السابقة بمعادل موضوعيّ "الذئب"، وعني بتوضيح صورة هذا المعادل، إمعاناً في رسم صورة للذات التي بدت تتوارى خلف هذه الصور. فإنّه في المقطع التالي الذي خصّصه للقطا يضع نفسه طرفاً في المقارنة، والقطا يمثّل الطرف الآخر:

وتَشْرَبُ أسْآري القطا الكُدْرُ بعدَما ... سَرَتْ قَرَباً أحناؤها تتصَلْصَلُ

هَمَمْتُ وهمّتْ وابتدَرْنا وأسْدَلَتْ ... وشَمَّرَ منّي فارطٌ مُتمهِّلُ

فهو يسبق القطا ـ على سرعته ـ فيشرب من الماء قبله، ويترك له أسآره أي بقاياه، ويصوّر في البيت الثاني السباق والتنافس المحموم الذي يكون بينهما، موظّفاً حجّة المقارنة "هممتُ وهمّت" التي تفضي في آخرها إلى إثبات سرعة الشاعر وخفّته التي

---

(١) سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر القديم"، ص٢٤٨.

جعلته يسبق القطا؛ لتضاف هذه المعاني إلى المعاني السابقة التي ألحّ عليها في صورة الذئب، وتتفق معها مبنى وفكرة وغاية وحجّة. فهو يريد من ذلك كلّه أن يضع نفسه إزاء هذه الحيوانات والطيور والوحوش التي ألفت الصحراء، وتكيّفت على العيش فيها على الرغم من شدّة الجوع فيها، وصعوبة الحياة، والصراع بين الكائنات فيها، ولا يكتفي الشاعر بأن يكون واحداً منها فحسب، بل يتجاوز ذلك ليجعل نفسه هو الأقوى على تحمّل الجوع، والأسرع في العدو، والأخف في الجري، والأصبر على كلّ مشاق الصحراء، يسوق تلك المعاني كلّها في قالب حجاجيّ استعان فيه بتقنية المقارنة، والغاية من ذلك كلّه إعلاء الذات وتسويقها؛ حتى يدرك قومه شأنها وقدرها فيحافظوا عليها.

ثالثاً – التقنيّات الحجاجيّة المؤسسة على القيم :

يمثّل الحجاج بالقيم نمطاً آخر من أنماط الحجج التي يُستعان بها في إنشاء إستراتيجيّة خطاب مقنع في قضية ما، بل تمثّل هذه القيم مدار الحجاج بكلّ ضروبه وخطاباته.[1] ولعلّ ما يدعو عادة إلى توظيف هذا النوع من الحجج هو اختلاف الجماعات البشرية وتنوّع مشاربها؛ فذلك يتطلّب اللجوء إلى قيم[2] "تكون محلّ اتفاق؛ مما يسمح بإشراك الحالات الخاصّة في الفعل"[3]. وهذا الاتفاق يجعل المتلقي أقرب إلى التصديق والاقتناع بما تلقّاه. ولمّا كان العربي بطبعه أسيراً للقيم والعرف والعادة، ومضطراً للتماهي مع كلّ ما يرضي أفراد المنظومة الجماعيّة والإطار الاجتماعي الذي يطوّقه - كان الشعراء وأرباب البيان عامّة واعين بخطورة هذه الحجة (الحجة بالقيم)، وما يتركه من أثر في المتلقي العربيّ؛ فيجعله مقتنعاً بما يطرحه منشئ الخطاب؛ ولهذا فنجد كثيراً من الشعر العربيّ - ولاسيما أغراض الفخر والمدح والرثاء - مليئاً بهذا النوع من الحجج.

ولهذه القصيدة المدروسة خصوصيّة جعلتها من ألصق النصوص التي أسهمت في إدخال الشعر حقل الحجاج من أوسع أبوابه، وهو باب الحجّة بالقيم، وقد اشتملت هذه

---

(١) ينظر: فريق البحث في البلاغة والحجاج، "أهمّ نظرية الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم"، "مصنّف الحجاج"، عبدالله صولة، ص٣١٢.

(٢) كمال الزماني، "حجاجيّة الصورة في الخطابة السياسيّة لدى الإمام عليّ رضي الله عنه"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٢، ص١٢٠، ١٢١.

(٣) عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج"، ص٢٦.

القصيدة على قيم عالية، وأخلاق رفيعة؛ حتّى روي عن سيدنا عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - قوله: "علّموا أولادكم لاميّة العرب فإنّها تعلمهم مكارم الأخلاق"[1]. وهذا ما تأسست عليه القصيدة كلّها التي هدفت بعامة إلى الافتخار بالذات وتسويقها، ولا يتحقّق هذا التسويق - بالطبع - في مجتمع قيميّ كالمجتمع الجاهليّ إلا بتماهي الخطاب مع قيمه. والمعروف أنّ هذا النصّ كان مخاضاً لمعاناة طويلة عانى منها الشنفرى أيّما معاناة من مجتمع لفظه بقيم العصبيّة والحق والخير والجمال؛ فمن ثمّ لم يجد حجّة أقوى من هذه الحجج نفسها؛ للدفاع عن كرامته، والانتقام لذاته، فكان الدواء من جنس الداء، فإن هم أبعدوه بتلك القيم، فهو يهدّدهم بالقطيعة منوّها في ذلك بقيم الإنسانيّة التي جرّدها منهم، وأسقطها على وحوشه فصارت صحبة ورفقة وعشيرة وأهلاً له. ولم يكن الشنفرى بدعاً في ذلك؛ إذ الحجّة التي تستدعي القيم من أكثر الحجج حضوراً في الشعر العربيّ عامة، وشعر الصعاليك خاصّة؛ لفاعليّة هذه الحجّة وتأثيرها في المتلقي؛ إذ المجتمع العربي بعامّة، ولاسيما الجاهلي مجتمع قيميّ، يخشى العيب ويخاف العار، ويتجنّب من أن يرمى بالبخل والشحّ، أو يتّهم بالغدر والخيانة، أو يوصف بالخوف والجبن، أو غير ذلك من القيم التي يخشون أن تنسب إليهم، ويتعشّقون أن يوصفوا بنقيضها.

لقد وجد الشنفرى في استدعاء القيم التي يعظّمها المجتمع ويحترمها خير وسيلة للإقناع في فخره بذاته المضطهدة، واستطاع من خلال هذه التقنية القيميّة - إنّ صح التعبير - أن يروّج لذاته بأفضل القيم العربيّة التي يجلّها الجاهليّون، ويجلّون من يتّصف بها، كقيم الشجاعة والكرم والأنفة والصبر والعفّة، وأضاف إليها قيماً أخرى من فضاء جماعته الصعاليك، كالخفّة والسرعة وتحمّل الجوع ودقّة الجسم ونحوله، وغيرها من الصفات التي تتصل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بالقيم الكريمة التي يحبّها الجاهليّ، يقول الشنفرى واصفاً ذاته التي اجتمعت فيها هذه الصفات :

أُدِيمُ مِطَالَ الجُوعِ حتّى أُميتَهُ ... وأَضْرِبُ عنهُ الذِّكرَ صَفْحاً فأُذْهَلُ

وأَسْتَفُّ تُرْبَ الأَرْضِ كيلا يَرَى لَهُ ... عَلَيَّ مِنَ الطَّوْلِ امْرُؤٌ مُتَطَوِّلُ

---

(1) الصفدي، "الغيث المسجم في شرح لامية العجم"، (٢٧/١).

ولولا اجتنابُ الذَّأمِ لم يُلْفَ مَشْرَبٌ   يُعاشُ بِهِ إلا لديَّ ومأكَلُ

ولكنَّ نفساً مُرَّةً لا تُقيمُ بي   على الذَّأمِ لا ريثما أتحوّلُ

فهو لا يدّعي كرم النفس ادّعاء، وإنّما يقدّم لذلك أدلّة دامغة، تؤكّد استحقاقه هذه الصفة، فهو يموت جوعاً، ويستفّ التراب، ولا يمدّ يديه، سؤالاً للأغنياء، وتسوّلاً بين موائد الميسورين؛ مبتغياً ما في أيدي الناس؛ حتّى لا يتطاول عليه أحد بالإحسان إليه، والتفضّل عليه في يوم من الأيام، ولاسيما هو الذي صرّح من قبل أنّه لا يتعجّل إلى الزاد، ولا يتدافع إليه، مبيّناً العلّة في نفي تلك الصفة عن نفسه بأنّ أعجل الناس أجشعهم، مقرّراً ذلك في حكمة رائعة:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزّادِ لمْ أكُنْ   بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

ولا يحول بينه وبين زاد الآخرين ضعف أو خور أو جبن، وإنّما تمنعه صفة كريهة إلى نفسه يخشى أن يتّصف بها، أو يعيّر بها، وهي "العيب". فلولا خشيته العيب والعار لما ترك طعاماً أو شراباً دون أن ينال منه سؤالاً وإلحافاً. غير أنّ نفسه الكريمة المتعفّفة تحول بينه وبين ذلك. وكما مرّ ذكره - فهو لا يدّعي في حجاجه قيمة "الخير" والفضل والتميّز ادّعاءً، وإنّما يقدّم من الصفات ما يجعله مستحقّاً لهذه القيمة، فهو ينطوي على نفس تأبى العيب، وتكره العار، فتحول بينه وبين التطفّل على ما في أيدي الآخرين، وفي هذه النفس من الصفات الكريمة ما يجعل صاحبها محلّ الإعجاب والتقدير، فصاحبها - كما صوّر نفسه في الأبيات التالية لهذه - ضامر البطن، ليس بينه وبين البطنة وشيجة أو صلة؛ فمن ثمّ فهو يتحمّل الجوع، ويكفيه القليل من الزاد.

ويمكن القول إنّ الشاعر رسم لذاته صورة أو "كرزما" تجعلها محلّ الإعجاب والحبّ عند قومه؛ لأنّها "كرزما" تشكّلت من القيم التي يحبّونها، كالقيم المتمثّلة في الصفات السابقة، والقيم التي مرّت في الأبيات التي استشهدنا بها للحجة بالنموذج والنموذج المضاد، وهي التي تبدأ بقوله:

ولَسْتُ بعلٍّ شرُّهُ دونَ خيرِهِ   ألفَّ إذا ما رُعْتُهُ اهتاجَ أعْزَلَ

فهو - كما سبق توضيحه - في الوقت الذي يؤسّس لواقع من هذه الحالة من خلال النموذج الذي يفترض وجوده في الواقع، ينفذ إلى رسم صورة للذات من خلال النموذج

المضاد، في خطاب حجاجيّ متداخل الحجج، فلذلك صلحت الأبيات هناك، فكانت مثالاً لحجّة النموذج والنموذج المضادّ، وصلحت هنا لحجّة القيم، لأنّ معاني الأبيات كانت تتكئ على قيمة "الخير"، أي أراد الشاعر من خلال هذه المحاجة أن يجعل ذاته نموذجاً في الخير، إذ صاحبها رجل مكتمل الرجولة، فهو جلد صبور على العطش في رعيه سوامه، وشجاع جسور لا يخشى شيئاً، ورجل مستقلّ برأيه عن زوجه، غير أذن لها أو يأتمر بأمرها في شؤونه الخاصّة، وغير ذلك من الصفات التي تدور كلّها في قيم "الخير" التي يسوقها الشاعر في تقنية دقيقة الإحكام، فتجعل المتلقين وهم بنو أمّه - كما سمّاهم - يجلّونه ويقدّرونه، فمن ثمّ يعترفون به، فيندمج معهم، ولا يختار القطيعة.

والحقّ أنّ القصيدة كلّها تدور في مضمار الحجّة بالقيم، وليس هذا غريباً، وقد عرف عن الصعاليك عامّة عفّة" في ترفعهم عن كلّ ما يسيء إلى المروءة، وكلّ ما يخدش الكرامة والخلق النبيل عفّة مطلقة، غير محدودة بنوع أو مجال معين، ففي كلّ مجال من مجالات السلوك الاجتماعيّ يتميزون بهذه العفّة والخلق الكريم"[1]، وهذه القصيدة خاصّة تعدّ نموذجاً متفرّداً بين نصوص الصعاليك، وقد حاول فيها صاحبها الاحتجاج بكلّ قيمة نبيلة وصفة كريمة، ليثبت كرامته التي انتهكت، ويستردّ شرفه الذي تلطّخ بالشائعات، فالقصيدة في عامّتها تهدف إلى الفخر وتسويق الذات من خلال القيم التي يحبّها العرب، إذ الجوّ العام الذي عليه القصيدة، جو دفاع عن الذات، وإنصافها، وذلك بكشف كنهها للقبيلة التي جهلتها، أو تجاهلتها، فجعل ذلك للشاعر قضية، فانبرى مدافعاً عنها، "والشاعر العربيّ متى دافع عن قضية جعلها حقّاً خالصاً وإن دعا إلى أمر ألبسه ثوب الحقيقة، ونفى أن يكون مجرّد فرضية أو محض احتمال فيكون قد احتجّ لآرائه وبرّر مواقفه وتصرّفاته استناداً إلى قيمة "الحقّ" وهي قيمة فاعلة دون شكّ، مؤثّرة في المتلقي يكفي حضورها في خطاب حجاجيّ معيّن لتوجّه متلقيه إلى وجهة في الخطاب محدّدة... وتوظيف قيمة "الحقّ" في الحجاج تقنية استند إليها كلّ الشعراء تقريباً حتى وإن كانوا من الصعاليك المهمشّين"[2]، ولا أحسب المحاجّة بقيمة "الحقّ"

---

(1) عبدالحليم حفني، "شعر الصعاليك منهجه وخصائصه"، ص٣٢٨.

(2) سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم"، ص٢٧٤.

وحدها هي التي تسيطر على شعراء القضايا ومنهم الصعاليك، وإنّما المحاجّة بقيمة "الخير"، تقاسمها الحضور في شعر هذه الفئة، بل أحسب المحاجّة بقيم "الخير" أكثر من غيرها، لأنّ شعراء القضايا، أمثال الصعاليك وجدوا أنفسهم ملفوظين بدعوى الشرّ أو النقص الاجتماعي الذي انتابهم؛ فمن ثمّ جعلهم هذا التصنيف يدافعون عن أنفسهم من خلال إبراز قيم الخير التي لم يرها المجتمع فيهم، فألحّوا عليها، وحاججوا لها، واحتجّوا بها، إنصافاً للذات وإعلاءً لها، كما فعل الشنفرى في هذه القصيدة.

* * *

المبحث الثاني - حجاجيّة العوامل والروابط :

توافرت في اللاميّة مقوّمات حجاجيّة عدّة، فعناصر الحجاج فيها لم تنحصر في محتوى الحجج وأنواعها كما بيّنت الدراسة في المباحث السابقة، وإنّما تجاوزت المحتوى إلى اللغة بإمكاناتها المختلفة، وروابطها المتعدّدة، وذلك ما جعل هذه القصيدة مستوفية شروط النصّ الحجاجيّ، فالحجاج عند ديكرو وأنسكومبر - بحسب أبي بكر العزاوي هو" نظرية لسانيّة تهتمّ بالوسائل والإمكانات اللغويّة التي تمدّنا بها اللغات الطبيعيّة لتحقيق بعض الأهداف والغايات الحجاجيّة، وهي تختلف بذلك عن النظريات الحجاجيّة الأخرى ذات التوجّه المنطقيّ أو الفلسفيّ أو البلاغيّ"[1] فموضوع الحجاج في اللغة:" هو بيان ما يتضّمنه القول من قوة حجاجيّة تمثّل مكوّناً أساسيّاً لا ينفصل عن معناه بجعل المتكلّم في اللحظة التي يتكلّم فيها، يوجّه قوله وجهة حجاجيّة ما"[2]، وقد نظّر أعلام التداولية - وفي مقدّمتهم ديكرو - فيما تقوم به اللغة في توجيه الخطاب الحجاجيّ تنظيراً طويلاً، تجلّى ذلك بشكل كبير في حديثهم عن الروابط والعوامل الحجاجيّة وما يترتب عن ذلك من مربعات وسلالم حجاجيّة.

تحاول الدراسة في هذا الجانب الكشف عن الأبعاد الحجاجيّة للغة في هذا النصّ من خلال مقاربة العوامل والروابط الحجاجيّة وما أفرزته من سلالم حجاجيّة. لقد ميّز ديكرو - بحسب المبخوت - بين الروابط الحجاجيّة والعوامل الحجاجيّة، فالأولى عنده هي ما يربط بين الجمل، مثل الأدوات النحوية كـ (الواو، والفاء وبل ولكن وإذن...) وغيرها من الأدوات التي تربط بين الجمل والأقوال، أمّا الثانية (العوامل الحجاجيّة) فهي عنده العناصر اللغويّة التي تدخل في أجزاء القول الواحد، وتسهم في بنائه وتماسكه، ومن ذلك أساليب الحصر والنفي والتوكيد والألفاظ : منذ، وعلى الأقل، وهلمّ جرّاً[3]. وهناك من

---

(١) أبو بكر العزاويّ، "البنية الحجاجيّة للخطاب القرآنيّ". سورة الأعلى نموذجاً، (مقال)، مجلة المشكاة، العدد التاسع، ١٩٩٤م، ص١٢٤.

(٢) شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، في"أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة". ص ٣٥٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧٧.

لا يفرّق بين الروابط والعوامل الحجاجيّة، وإنّما يعدّهما شيئاً واحداً[1]. وهذا ما اخترناه في هذه الدراسة. وسواء أكانت الروابط والعوامل شيئاً واحداً أم شيئين مختلفين، فإنّها تُظهر أهميّة اللغة في الخطاب الحجاجيّ وقيمتها في توجيه هذا الخطاب، فـ"العامل الحجاجيّ من شأنه أن يقوّي درجة التوجيه في الخطاب"[2]، ومثله الرابط الذي يعدّ" معطى لغوياً من بنية الكلام، يربط بين قولين أو أكثر، ولكلّ رابط من الروابط دور محدد داخل هذه الوظيفة"[3]. وتتضافر هذه الروابط اللغويّة جميعها لتوجيه الخطاب الحجاجيّ؛ رغبة في التأثير في المتلقي، وجعله مسلّماً بأطروحة المرسل.

وتزداد أهميّة الروابط والعوامل في النصّ الحجاجيّ الأدبيّ خاصّة؛ لأنّه "إذا كانت الحجة بشكل عام تنبثق من بنية اللغة نفسها، فإنّها مع النصّ الأدبيّ. إضافة إلى ذلك. تأتي مصحوبة باختياراتها الأسلوبيّة بكلّ مستوياتها المختلفة بما يعمل على تعميق أثرها"[4]، ولكن ذلك ليس بالأمر الهيّن على منشئ النصّ الأدبيّ والشعريّ خاصّة؛ لأنّ النصّ الشعريّ له بنيته المقيّدة ومساحاته المحدّدة التي تلزم الشاعر بمزيد بالتدقيق في اختيار روابطه وعوامله المناسبة لهذه القيود النصّيّة.

وقد وظّف الشنفرى جملة من الروابط والعوامل الحجاجيّة ليخدم خطابه الحجاجيّ الوارد في هذه القصيدة، فمن ذلك مثلاً، ما نقرؤه في المطلع :

أقيمُوا بَني أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإنِّي إلى قَوْمٍ سِواكُمْ لأَمْيَلُ

فأسلوب الأمر الذي استهلّ به الشاعر هذا النصّ (أقيموا)، يعدّ المنطلق الأول لتوجيه الخطاب، فهو فضلاً عن أنّه يتضمّن توجيهاً واضحاً لتحقيق هدف محدّد، فهو كذلك يكشف عن استعلاء صاحبه "الشنفرى" واعتداده بنفسه؛ لأنّ أسلوب الأمر في الغالب يكون من الأعلى للأدنى. وإن افتتح الشاعر الخطاب بهذا الأمر فإنّه يختمه بالتوكيد الذي

---

(1) منهم رودولف فيقليون. في مقال بعنوان: " العوامل الحجاجيّة والخطط القوليّة". نقلاً عن عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، تونس، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص24.

(2) المرجع السابق، ص32.

(3) محمد عبدالباسط عيد، "في حجاج النصّ الشعريّ"، المغرب، أفريقيا الشرق، 2013م، ص25.

(4) المرجع السابق، ص27.

يسهم مع الأمر في تصعيد خطاب التهديد المتضمّن في البيت، فهو يؤكّد حجّته بأداتين "إنّ"، و"اللام"، أي أنّ قومه إذا لم يستجيبوا لأمره فإنّه سيتحوّل عنهم لا محالة. ثمّ يمضي في تصعيد خطاب التهديد في البيت الثاني مستعيناً بأداة توكيد أخرى (قد) مؤكّداً بها فكرة تضمّنتها الصورة الكنائيّة التي جاءت لتفيد تهيؤ كافة الظروف للقطيعة والفراق. والشاعر يواصل في تصعيد خطابه الابتزازي الذي يريد به إلزام قومه بالمحافظة عليه . فيأتي بعامل آخر من عوامل التوكيد، وهو القسم في قوله: "لعمرك"، والقسم "ما هو إلا نوع من أنواع التأكيد أو بالأحرى درجة من درجاته، إذ لا يراد القسم لذاته، وإنّما يراد به غرض تواصليّ، وهو دفع المخاطب إلى الوثوق بكلامه كما أشار سيبويه وغيره"[1] فلمّا كانت الحجّة المطروحة هي التهديد بالقطيعة كان القسم أو التأكيد بعامّة هو أنسب العوامل الحجاجيّة لتوجيه الخطاب وتقويته. فالشاعر أراد أن يهدّد قومه بأنّه سينطلق في هذه الأرض الواسعة التي لا تضيق على أحد، بل تقلّ كائناً من كان. فهو يعبّر عن ذلك بثقة كبيرة من خلال هذا القسم.

ثمّ كرّر عامل التوكيد في مواضع أخرى من النصّ، وفي كلّ منها توجيه بيّن لخطاب الحجاج وتصعيد له. ففي أحد هذه المواضع يؤكّد مرّة أخرى صحة اختياره للقوم البديل؛ لأنّه وجد فيهم خير رفقة وأفضل صحبة "وإنّي كفاني..." ومن كفاه هم: " ثلاثة أصحاب..."، وهو يريد من ذلك أن يجعل قومه يأسفون على فراقه. ثمّ يأتي بالتوكيد في موضعين آخرين ليصعّد به أيضاً خطاب الحجاج، وذلك من خلال تسويق الذات، ففي أحدهما يقول: "فإنّي لمولي الصبر..."، وفي الآخر يقول: "غير أنّني إذا عرضت..." ويلحظ أنّ الشاعر كان مهتماً بإلصاق أداة التوكيد "إنّ" بصفتي "الصبر" و"الشجاعة"، والراجح أنّه لم يختر ذلك محضّ مصادفة، وإنّما قصد إليهما؛ لأنّهما من أعظم الصفات التي تمدّحت بها العرب.

ثمّ يوظّف الشاعر النفي بـ "لا" في قوله :

هُمُ الأَهْلُ، لا مُسْتَوْدَعُ السِرِّ ذائعٌ   لَدَيهِمْ، ولا الجاني بما جَرَّ يُخْذَلُ

---

(١) مسعود صحراوي، "التداوليّة عند العلماء العرب – دراسة في تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي"، بيروت، دار الطليعة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٢١٠.

ليبيّن به أنّه أحسن الاختيار، إذ وجد في القوم البديل ما كان يفتقده في بني أمّه، لأنّ نفي الشيء يقتضي صحة نقيضه،إذ "النفي إذا دخل بالخصوص على صفة تقيّد الكلام أدى إلى ظهور المفهوم سواء قدّرنا للكلام مقاماً أو لم نقدّر له على أن يكون ذلك المفهوم واحداً في كلّ الحالات، ويمكن للنماذج التالية بيان ذلك : ... لا ينجح المتكاسلون = ينجح المجتهدون"[1]، وهذا مفهوم متداول بين القدماء خاصة المفسّرون، فقد أشار الزركشي إلى ذلك في تفسير قوله: "وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع"[2]، حيث قال : " فكان نفي الشفيع المطاع تنبيهاً على حصوله لأضدادهم كقولك لمن يناظر شخصاً ذا صديق نافع: لقد حدّثت صديقاً نافعاً، وإنّما تريد التنويه بما حصل لغيره لأنّ له صديقاً ولم ينفع"[3]، ويكثر مثل هذا الأسلوب في خطابات التعريض عادة[4] وينطبق هذا تماماً مع ما أورده الشنفرى في البيت السابق، وفي أبيات أخرى في النصّ نفسه صدّرها كلّها بأدوات نفي "ولست بمهياف ولا جبأ، ولا خرق، ولا خالف، ولست بعلّ، ولست بمحيار" فهو ـ كما مرّ ذكره ـ لا يريد مجرد نفي هذه الصفات عن نفسه، وإنّما يريد أن يعرّض بقومه فيها، إذ هذه النماذج جميعها فيهم، وهو بهذا يدعم أطروحته الحجاجيّة بتسويق ذاته، وتهديد قومه بأنّهم بتفريطهم فيه سيفقدون مثالاً لن يجدوا نظيره فيهم.

ومن الروابط الحجاجيّة التي خدمت خطاب الحجاج في هذا النصّ أسلوب النفي والاستثناء، بمثل: "إنْ... إلا"، و"ما... إلا"، و"ليس... إلا"، فهذا الأسلوب حجاجيّ بيّن، وقد أشار إلى ذلك الجرجاني حينما قال : " وأمّا الخبر بالنفي والإثبات نحو (ما هذا إلا كذا، وإن هو إلا كذا)، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه... وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت: ما هو إلا زيد لم تقله إلا وصاحبك يتوهّم أنّه ليس زيداً وأنّه إنسان آخر، ويجدّ في الإنكار أن يكون زيداً"،[5] بل يعدّ عز الدين الناجح الملفوظات التي تتضمن هذا العامل

---

(١) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، ص٥٣.

(٢) سورة غافر، آية (١٨).

(٣) الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله، "البرهان في علوم القرآن"، ت / محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، د ت، (٣/ ٢٩٧).

(٤) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"،ص٥٤.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، تصحيح محمد رشيد رضا، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص٢٥٥/٢٥٦.

الحجاجيّ من أرقى الملفوظات الحجاجيّة؛ لأنّ "الباثّ فيه قد استعان بعامليّة الحصر لشدّ من أزر الملفوظ وتحديد النتيجة المقصودة منه، وبالتالي يكون الجمهور أمام نتيجة واحدة أو استلزام واحد يقتضيه الملفوظ ويروم الباثّ تسليم الجمهور به، والعاملان الحجاجيّان اللذان هما الصفة والحصر في ملفوظنا يضيّقان من تعدّد النتائج المستفادة من الملفوظ بل إنّهما يضربان صفحاً عن الطاقة الإبلاغيّة ويجعلان المتقبّل مباشرة في مواجهة حجاجيّة وأمام نتيجة واحدة".[1] وقد وظّف الشنفرى الطاقة الحجاجيّة لهذا الرابط في أكثر من موضع، من ذلك قوله :

فقالوا لَقَدْ هَرَّتْ بليلٍ كلابُنا فقلنا : أذِئبٌ عسَّ أمْ عسَّ فُرْعُلُ

فلَمْ تَكُ إلا نَبْأَةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ فقلنا : قطاةٌ ريعَ أمْ ريعَ أجْدَلُ

فالشاعر أراد من هذا التعبير التحديد الدقيق لنوع الصوت الذي أصدرته هذه الكلاب عند إغارته على قومه، فهي لم تصدر غير هذا الصوت الخافت الضعيف، وهو بذلك يدعم جانباً مهمّاً من جوانب أطروحته الحجاجيّة، وهو أنّ إغارته كانت إغارة محكمة؛ لأنّها من صعلوك متمرّس خبير بالهجوم والإغارات، فهو قد هجم عليهم هجوماً حتّى الكلاب المعروفة بحسّها العالي لم تشعر به؛ فلذا كان طبعيّاً أن يشكّ من أغار عليهم في حقيقة الغائر أهو قطاة أم صقر؟ وإنس أم جنّ؟ والحجّة المقصودة في ذلك كلّه هي التنويه بفارس مغوار يجهل قومه قدره، فإن هم ظلّوا على ما هم عليه سيفقدونه لا محالة، أو يتحوّل ولاؤه إلى عداء.

وثمّة موضع آخر وظّف فيه الشاعر هذا الرابط الحجاجيّ لتعضيد خطابه الحجاجيّ كذلك، وهو في قوله :

ويومٍ منَ الشِّعرى يذوبُ لعابُهُ أفاعيهِ من رَمضائِهِ تَتَمَلْمَلُ

نَصَبْتُ لهُ وجْهي ولا كِنَّ دونَهُ ولا سترَ إلا الأتْحميُّ المُرَعْبَلُ

فهو لم يزل في خطاب التباهي بالذات؛ إذ يذكر أنّه قد يمرّ به يوم ذو حرّ حتى الأفاعي لا تحتمل رمضاءه، فهو يقضي ذلك اليوم، وليس على جسمه من الستر إلا برد ممزّق لا

---

(١) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، ص٦٤.

يحجب شيئاً، ولا يحميه من حرّ أو قرّ، فأداة الحصر هنا بـ "لا" النافية، و"إلا" الاستثنائية وضّحت شدّة احتمال الشاعر للحرّ، ومن ثمّ شدّة بأسه عامّة، وهذا كلّه يصبّ في تسويق الذات المهملة المضطهدة من أناس لا يعرفون كنهها، ولا يبالون بها.

وهذه العوامل الحجاجيّة التي وظّفها الشاعر في النصّ من حينٍ إلى آخر هي وراء تماسك الحجج، ومن ثمّ كانت سبباً في وحدة النصّ بعامّة؛ إذ نتج عن هذه العوامل ترتيب جيّد وتسلسل محكم لمحتوى الخطاب؛ وذلك للترابط الموجود بين المعطى والنتيجة،[1] وهذا التسلسل المتحقّق في الخطاب هو ما يسمّى عند ديكرو وأنسكومبر السلم الحجاجيّ،[2] وقد نبّه ديكرو إلى أهميّة العوامل الحجاجيّة في "التصوّر التراتبي السلميّ إذ الحجج ليست على نفس القدر من الأهميّة والتأثير، وليست على نفس القدر والكفاية من إتمام الحدث التوجيهيّ، وذلك طبعاً، من جراء العامل الحجاجي".[3] وإذا تناولنا شيئاً من هذه العوامل في نصّ الشنفرى، وحاولنا تتبّع آثارها في تسلسل الحجج بدا لنا السلم الحجاجيّ واضحاً، فعلى سبيل المثال، نجد مثلاً العامل "حتّى" في قوله:

أُقيمُ مِطالَ الجوعِ حتّى أُميتَهُ وأَضربُ عنهُ الذِّكرَ صَفْحاً فأُذْهَلُ

لعب هذا العامل دوراً مهمّاً في توجيه الخطاب الحجاجيّ وتقويّته وتماسكه وترتيبه في آنٍ، وذلك لأنّ هذا العامل" في الملفوظ الحجاجيّ يساعد على تقويّة إيقان المتقبّل بالنتيجة بل إنّ العامل قبل ذلك يرسم له صورة المسلك الذي ينبغي عليه أن يقطعه للوصول إلى النتيجة، وهو في أثناء ذلك كلّه يقوّي النتيجة التي يروم الملفوظ إيصالها"[4]. فللعامل "حتّى" في هذا البيت دور مهمّ في رسم صورة الذات الصابرة المحتملة للجوع، فهي تتحمل الجوع، وتبقى منشغلة عنه إلى أن يموت الجوع نفسه، أو يفارقها يائساً من إضعافها، ففاعليّة العامل "حتى" في هذا البيت بدأت من الفعل المضارع (أقيم) الذي يفيد الاستمرار في مماطلة الجوع وتناقصه من حين إلى آخر، ثمّ تستمرّ هذه الفاعليّة إلى أن

(١) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، ص٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص١٢١.
(٣) المرجع السابق، ص١٣٣.
(٤) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، ص١٣٤.

تنتهي بموت الجوع نهائياً ومفارقته الشاعر، وفي هذه الرحلة الطويلة التي بدأت من المعطى (القيام بمماطلة الجوع حتّى إماتته) وانتهت بالنتيجة (الصبر وقوّة التحمّل) لا يجد القارئ إلا أن يحترم صاحب هذه الذات الصابرة على هذا البأس. فالشاعر أفاد من خاصيّة هذا العامل في تقويّة إقناع القارئ بما يطرحه عليه من حجة. وبمثل هذه التراتبيّة في الخطاب تحقّقت سلالم حجاجيّة. فالحجة هنا بدأت متدرّجة من الكثير إلى القليل فالأقلّ فالعدم / الموت. وهذا ما يفهم من توظيف الفعلين المضارعين "أقيم" و"أميت"، وبينهما "حتّى" التي تفيد انتهاء الغاية[1]، أي أنّ غاية الشاعر هي إماتة الجوع لا غير، وبهذا المفهوم فإنّ السلم الحجاجيّ في هذا البيت يوجّه الخطاب وجهة تصاعديّة من خلال احتمال الجوع الذي بدأ بسيطاً ـ كما يفهم من معنى المماطلة ـ ثمّ تعاظم هذا الاحتمال إلى أن بلغ مداه بموت الجوع وانقراضه. كلّ ذلك أدّى إلى تحقيق الحجّة المقصودة، وهي الصبر وشدّة البأس.

ومن العوامل الحجاجيّة التي وظّفها الشنفرى في توجيه الخطاب الحجاجيّ وتقويته في نصّه "لكن"، وقد أسهمت إسهاماً واضحاً في سلميّة الخطاب الحجاجيّ، حيث قال الشنفرى:

ولولا اجتنابُ الذّأمِ لم يُلْفَ مَشْرَبٌ   يُعاشُ بِهِ إلا لديّ ومأكَلُ

ولكنّ نفساً مُرّةً لا تُقيمُ بي   على الذّأمِ إلا ريثما أتحوّلُ

فعلى الرغم من "أنّ الحجّة التي يكون محلّها من الملفوظ بعد "لكن"... لا تنتمي إلى نفس القسم الحجاجيّ للحجة إلا أنّها بفضل العامل الحجاجيّ "لكن" وما شابهه من عوامل حجاجيّة تقوّي التوجيه وتجعل فيه منعرجاً".[2] ففاعليّة العامل "لكن" حقّقت باستدراكيّته توجيه الخطاب وتقويّته؛ لأنّ الشاعر استحال به تماماً أن يحصل على

---

(١) من معاني "حتى" انتهاء الغاية، وهو الغالب. ينظر: ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ت / صلاح عبدالعزيز علي السيّد، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠٠٤م، ١٦٩.

(٢) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، وقد صنّف ديكرو كتاباً كاملاً في ذلك، سمّاه "السلالم الحجاجيّة ص١٦٢.

مشرب أو مطعم بوسيلة غير كريمة . وإن كان قادراً على ذلك . لأنّ نفسه الكريمة تتأبّى عليه أن يفعل شيئاً يعيبها. فعلى الرغم من التضاد الماثل في الملفوظ الحجاجيّ بـ"لكن"؛ لأنّ الحجة التي أتت بعدها تناقض ما قبلها إلا أنّ هذا التناقض نفسه كان سبباً في تقوية التوجيه الحجاجيّ، وذلك ما يسمّيه موشلار المربع الحجاجي"[1]. فالدليل الذي يأتي بعد "لكن" يكون أقوى من الدليل الذي يرد قبلها وتكون له الغلبة بحيث يتمكّن من توجيه القول بمجمله".[2]

وتوزّع في النصّ عدد من العوامل الحجاجيّة، وحقّقت سلالم حجاجيّة عديدة في القصيدة، ولم تنحصر هذه العوامل في عوامل التوكيد و"حتى"، و"لكن"، وأساليب الحصر، بل نجد غيرها كثيراً يصعب الإحاطة به في هذا البحث المحكوم بصفحات محدودة، ومن هذه العوامل "الواو" العاطفة، وهي أداة "تكشف عن عبقرية أخرى في الاشتغال لإنجاز السلم الحجاجيّ خارج إطار النفي والإثبات أو الإضراب أو التعليل أو انتهاء الغاية مع حتّى مثلاً"[3]، وذلك يعني أنّ وظيفة "الواو" ليست هي التي تتبادر إلى الذهن من قول النحاة إنّها لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم، فهذا المنجز الحجاجيّ لا يتحقّق مع أي واو عاطفة، وإنّما مع الواو التي تأتي موجهة أصلاً وجهة حجاجيّة، ومن ذلك في نصّ الشنفرى قوله:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلَى الزّادِ لمْ أكُنْ ... بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

ومـا ذاكَ إلا بـسطةٌ عـن تفـضُّلٍ ... عليهم، وكان الأفضلَ المتفضّلُ

فالجمل الثلاث الموزعة في البيتين "وإنْ مدّت..."، و"ما ذاك..."، و"كان الأفضل..." جاءت متسلسلة ومتناسلة ومرتبّة في آنٍ، فحقّقت سلماً حجاجيّاً، مثّلت فيه الجملتان الأوليان "المعطى"، ومثّلت الثالثة "النتيجة"، وهي الحجّة التي تمثّلت في تزكية الذات

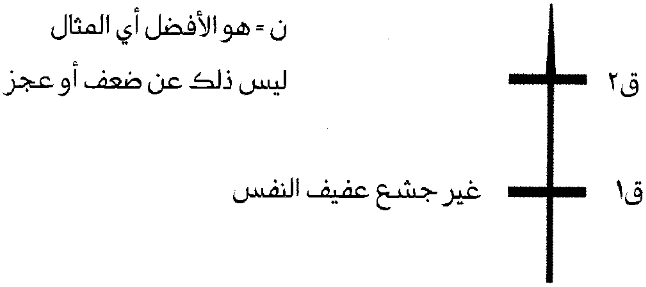
---

(١) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، ص١٦١.

(٢) مليكة غبار وآخرون، "الحجاج في درس الفلسفة"، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٦م، ٥٤.

(٣) عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، ص١٥٢.

وإعلائها. كما يفهم من قوله: "كان الأفضل المتفضّل". ويمكن تمثيل الملافيظ الحجاجيّة في هذين البيتين وفق رسم ديكرو[1] على هذا النحو:



فهو لا يريد أن يقول: إنّه غير جشع عفيف النفس. كما أنّه لا يريد الإفادة بأنّه لا يفعل ذلك عن ضعف وخور، وإنّما أراد من ذلك كلّه أن يقرّر أنّه الأفضل والمثال بين الناس. فهو لم يعبّر عن ذلك تعبيراً تلقائياً. وإنّما ساق فكرته إلى القارئ في تسلسل وترتيب يجعله مسلّماً بما ادّعاه في هذه الأطروحة الحجاجيّة.

هكذا تجلّت قيمة العوامل والروابط الحجاجيّة في هذا النصّ واتضح أثرها في توجيه الخطاب الحجاجيّ وتقويّته، فهي قد أسهمت إسهاماً واضحاً في إضفاء سلالم حجاجيّة على النصّ؛ وذلك بتموضع كلّ عامل في موضعه اللائق به، مؤدياً دوره المنوط به، إلى أن يصل الملفوظ الحجاجيّ في نهاية بنائه بالقاري إلى النتيجة أو الحجّة التي يقصد إليها الشاعر.

* * *

---

(١) شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، في"أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة"، ص ٣٦٥.

المبحث الثالث - حجاجيّة الصورة :

وقف قدماء البلاغيين والنقاد العرب على أثر الصورة في تأدية المعاني وما تتركه في المتلقي. حيث أورد الجاحظ ذلك حينما أشار إلى الافتنان الذي يتركه المتكلم في السامع، إذ المعاني - في مذهبه - عندما تُكسى بالألفاظ الكريمة، وتُلبس الأوصاف الرفيعة تربو على حقيقتها فتخدع العيون(١). ولعلّ عبدالقاهر الجرجاني كان أكثر القدماء وعياً بدور الصورة وأهميتها في بناء الحجّة والعمل على إقناع المتلقي بالفكرة، وذلك حينما أشار إلى أنّ التمثيل إذا كان "حجاجاً، كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر، وبيانه أبهر"(٢). فهذه عبارة يمكن التعويل عليها كثيراً في فهم عبدالقاهر لدور التمثيل أو الصورة بعامّة في الخطاب الحجاجي، إذ إنّ استخدامه مصطلحي "التمثيل" و"الحجاج" وربطه بينهما دليل قاطع على وعيه الدقيق بهذا الأمر. فضلاً عن ذلك فإنّ عبارته" برهانه أنور وسلطانه أقهر وبيانه أبهر" فيها معنى مكثّف عن دور التمثيل حجاجيّاً. فالبرهان والسلطان والقهر كلّها من متلازمات الخطاب الحجاجيّ الذي يعتمد على الأول (البرهان) ويهدف إلى الثاني (السلطان)، ويحقّق الأخير (القهر) في الخصم أو المتلقي.

ولذلك يصحّ الادّعاء بنشأة " الصورة البلاغية في أحضان الحجاج موظّفة لغاية الإقناع والتأثير قبل أن تنحسر البلاغة وتختزل في أفق ضيّق هو أفق العبارة وتنتهي الصورة إلى محسّن من محسّنات الكلام"(٣).كما أنّ "الحجاج بالصورة معروف منذ أقدم العصور وإن لم يأخذ هذه التسمية، فالعلاقة بين الحقلين علاقة تجاذب لا تنافر".(٤)

فالصورة البلاغية إحدى المطايا التي يقلّها المرسل إلى ذهن المتلقي، وذلك لأنّه بحسب جابر عصفور :"عندما تستخدم الصورة لتحقيق النفع المباشر، فإنّها تهدف إلى

---

(١) ينظر: الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر. "البيان والتبيين". القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م. ج١، ٢٥٤.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني. "أسرار البلاغة". ت /محمود محمد شاكر. جدّة، دار المدني، ١٩٩١م، ١١٥.

(٣) عبدالله البهلول. "الوصايا الأدبيّة إلى القرن الرابع هجرياً – مقاربة أسلوبيّة حجاجيّة". بيروت، الانتشار العربيّ، ط١، ٢٠١١م، ص٢٥٥.

(٤) خالد الجديع. "قصيدة ابن أسعد في هزيمة نور الدين محمود قراءة حجاجيّة". من موقعه الشخصي http://faculty.imamu.edu.sa/cal/kmaljodai/Pages/ArticlesArchive.aspx .

إقناع المتلقّي بفكرة من الأفكار، أو معنى من المعاني، وفي هذه الحالة لا تصبح الصورة الوسيط الأساسيّ الذي يجسّد الفكرة، بل تصبح الفكرة في جانب والصورة في جانبٍ آخر، والإقناع له أساليبه المتنوّعة التي تبدأ بالشرح والتوضيح وتقترن بالمبالغة، وتتصاعد حتّى تصل إلى التحسين والتقبيح وما يتبع ذلك من تحوّل الصورة إلى طرائق جامدة للإثبات، تتشابه طريقة صياغتها مع صياغة الاستدلال في المنطق"[1]، ولئلا يتبادر إلى الأذهان أنّ هذا النفع يقتصر على التكسب الماديّ وحده، فقد وضّح جابر عصفور في موضع لاحق أنّ هذا النفع قد يكون نصرة لعقيدة أو دفاعاً عن مذهب أو دعاية لحاكم أو تعصّب لطبقة[2]، ونضيف إلى ذلك أنّه قد يكون دفاعاً عن ذات، أو دفعاً لضرر وقع بها، كما هو الحال في نصّ الشنفرى الذي بين أيدينا.

فتكمن أهميّة الصورة "في الطريقة التي تفرض بها علينا، نوعاً من الانتباه للمعنى الذي تعرضه، وفي الطريقة التي تجعلنا نتفاعل مع ذلك المعنى ونتأثّر به. إنّها لا تشغل الانتباه بذاتها إلا لأنّها تريد أن تلفت انتباهنا إلى المعنى الذي تعرضه، وتفجؤنا بطريقتها في تقديمه. هناك معنى مجرّد، اكتمل في غيبة من الصورة، ثم تأتي الصورة فتحتوي ذلك المعنى أو تدلّ عليه، فتحدث فيه تأثيراً متميّزاً، وخصوصيّة لافتة؛ ذلك أنّها لا تعرضه كما هو في عزلة واكتفاء ذاتيين... وبهذه الطريقة تفرض الصورة على المتلقي نوعاً من الانتباه واليقظة، ذلك أنّها تبطئ إيقاع التقائه بالمعنى".[3]

ويمكن القول بعامّة: إنّ"الصورة عند البلاغيين تتصدر كلّ أنماط الكلام وتتربّع على عرش كلّ الأصناف التعبيريّة؛ وذلك لكونها تحمل شحنة طاقية إضافية تجعلها قادرة على إصابة مواقع الاقتناع والتأثير من العقل والقلب معاً".[4]

والواضح أنّ قدماء النقاد والبلاغيين بعامّة حينما وقفوا في الشعر تنبّهوا إلى قيمة الصورة وأثرها في الإقناع بمعاني الشعر وأفكاره؛ وذلك لأنّ "فهم الصورة الشعريّة،

---

(١) جابر عصفور، "الصورة الفنيّة في التراث النقدي والبلاغي عند العرب"، بيروت، المركز الثقافي العربيّ، ط٣، ١٩٩٢م، ص، ٣٣٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص٣٣١.

(٣) جابر عصفور، ص٣٢٧/٣٢٨.

(٤) كمال الزمانيّ، "حجاجيّة الصورة في الخطابة السياسيّة لدى الإمام عليّ"، ٢١٦.

باعتبارها وسيلة للإقناع، كان يجد ما يدعمه في الدراسة البلاغيّة للقرآن الكريم. ذلك أن دراسة أساليب القرآن في التأثير والاستمالة، كانت تؤدي بدورها إلى فهم الصورة القرآنية على أنّها طريقة في الإقناع، تتوسّل بنوع من الإبانة والتوضيح وتعتمد على لون من الحجاج والجدل، وتحرص على إثارة الانفعالات في النفوس، على النحو الذي يؤثر في المتلقي...ومثل هذه النظرة توجّه مسار فهم الصورة الفنية إلى جانب الاستمالة والتأثير، وتمهّد لتصورها وسيلة من وسائل الإقناع..."[1]

وعلى الرغم من أهميّة حجاجيّة الصورة ودورها في تحقيق المعاني وخدمة الأفكار إلا أنّ الدراسات العربيّة التي عنيت بهذا المبحث قليلة جداً، ولعلّ صولة هو أول من اعتسف هذا الطريق، وهو نفسه قد اشتكى من هذا الشحّ، قائلاً: "وكيف لا تكون إشارتنا إلى هذه السبل إشارة بسيطة ونحن نروض القول فيها على الابتداء، وذلك في غياب الدراسات المنهجيّة الصارمة لحجاجيّة الصورة، في حدود علمنا؟"[2]. ولم نك بأحسن حظّاً من صولة لأنّ البحث في حجاجيّة الصورة في جنس الشعر خاصّة لم ينل بعد حظّه من الدراسات الحديثة، وثمّة جهود مقدّرة هنا وهناك إلا أنّها غير مكتملة كما أنّها متباينة المنهج والرؤية؛ إذ كلّ باحث يسلك مسلكه حسب فهمه وثقافته النقديّة في هذا المجال.

وليس من الممكن تتبّع المادة التصويريّة في هذه القصيدة وتصنيفها كلّها تصنيفاً حجاجيّاً، لكثرتها وضيق المجال؛ فلذا سنكتفي بالإشارة إلى المضامين العميقة التي تؤكّد حجاجيّة الصورة، وسنتجاوز سواها لدراسات أخرى قد ينهض بها آخرون. وهذه المضامين التي سنقف عندها هي المقوّمات الحجاجيّة للصورة المستمدّة من المفاهيم الثقافية والمفاهيم المبنية على الرمز والإيحاءات ذات المضامين المعروفة للمتلقين المستهدفين بهذا النصّ. ومن هذه المقوّمات الثقافيّة مقوّمات عامّة كـ "التعفّف من (رذيلة) شهوة الطعام ومن أن يتهم أحدهم بالإفراط في حبّ المآكل.فلقد كان العربيّ

---

(١) جابر عصفور. "الصورة الفنية". ٣٢٢.

(٢) عبدالله صولة. "الحجاج في القرآن". ٤٩٧.

يستنكف من أن يوصف بـ (الأكول)"؛[1] وذلك لأنّ العرب كانت تتذمّم بالإكثار من الأكل، وتعدّ البطنة من البهيميّة وتعيب على من اتّخذها ديدنه"[2]. وهذا ما نقرؤه في بيت الشنفرى:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلَى الزّادِ لمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

فالشنفرى يريد أن يتعاظم أمام قومه، ويحمد بكريم الصفات. فوظّف بعض الصور الحجاجيّة الكنائية المستمدة من عالم الأكل؛ وعياً منه بثقافة قومه وكرههم الأكل والأكول، وتقديرهم لكلّ من سلم من هذه الآفة (البطنة)؛ إذ يعني الزهد في الأكل وعدم الإفراط فيه عفّة ونبل خلق. وقد ألحّ الشنفرى على هذه الصورة الحجاجيّة من هذه الصفة لإثباتها إلى ذاته، إدراكاً منه بقيمتها وفعاليتها في قومه الذين يرون أنّ الإفراط في الأكل نهمٌ وبطنة على نحو ما مرّ ذكره، يقول الشنفرى في موضع آخر من النصّ:

أُدِيمُ مِطالَ الجُوعِ حتّى أُميتَهُ وأضْرِبُ عنهُ الذّكرَ صَفْحاً فأُذْهَلُ

فهو لعلمه بثقافة قومه الذين يكرهون الأكل ويؤثرون الجوع تباهى بجوعه في هذه الصورة الكنائية - أيضاً - كي يؤكّد اتّصافه بهذه الصفة، ويتبع هذه الصورة بأخرى تعزّز الصفة نفسها في منحى حجاجيّ آخر، حيث يقول:

وأسْتَفُّ تُرْبَ الأرْضِ كيلا يَرَى له عَلَيَّ مِنَ الطَّوْلَ امرؤٌ مُتَطَوّلُ

فهو يمضي مغالياً في تصوير هذه الصفة (العفّة بالزهد في الأكل) فيأتي بصورة أخرى مؤكّدة الصفة نفسها، فهو يدّعي في صورة كنائية أنّه يستفّ ترب الأرض عوضاً عن الأكل والزاد الذي يذلّه طلبه؛ لئلا يتطاول عليه أحد أو يمنّ عليه بإطعامه والإنفاق عليه. فاستفاف التراب هنا ليس حقيقة، وإنّما كناية عن الصبر والجلد وقوّة التحمّل. وأحسب أنّ الشنفرى كان مدركاً تماماً بناء هذه الحجج التي أتى بها في صور متتابعة؛ لأنّه لمّا بيّن لمتلقيه أنّه سيطيل الجوع حتّى يتناساه. أدرك أنّهم قد يتساءلون كيف سيعيش؟ وأنّى له يقوى على الحياة وهو الفقير المعدم لو لم يتنازل عن هذه العفّة ليُطعم؟ فأتى بصورة

(١) عبدالله صولة، "الحجاج في القرآن". ٥٢٤.

(٢) الشريف الجرجاني، "حاشية الكشّاف". ج١. ٤٩٥.

حجاجيّة مؤكّداً بها هذه الصفة في شخصيّته، ومطمئناً بها قومه في آنٍ، وهي أنّه سيستفّ التراب، ولن يمدّ يده إلى أحدٍ. وأدرك لاحقاً أنّ ذلك قد يوحي لمتلقيه بأنّه يستفّ ترب الأرض ضعفاً منه وخوراً، فمن ثمّ أتى بصورة حجاجيّة أخرى مبيّناً أنّه لولا العيب والعار لامتلك كلّ مشرب ومأكل :

ولولا اجتنابُ الذّأمِ لم يُلْفَ مَشْرَبٌ يُعـاشُ بِـهِ إلا لَـدَيَّ ومأكَـلُ

ثمّ يمضي مسوّغاً هذه الصفة التي حرص عليها، حتّى جعلته صعلوكاً فقيراً جائعاً معدماً، حيث يقول في صورة حجاجيّة أخرى :

ولكـنّ نفـساً مُـرّةً لا تُقـيمُ بـي علـى الـذّأمِ إلا ريثمـا أتحـوّلُ

فهو يجرّد من نفسه ذاتاً أخرى ويحمّلها المسؤولية بأنّها هي التي تتأبى على أن تقيم على الذّأم (العيب)، فلا تفعل ما تعاب به من سؤال وتسول ونحو ذلك، ثمّ يؤكّد هذه الصفة نفسها في صورة حجاجيّة أخرى معتمداً على ثقافة قومه وتجافيهم عن الإفراط في الأكل أيضاً، قائلاً:

وأطْوِي على الخُمْصِ الحوايا كَما انْطوتْ خُيُوطَـةُ مـاريٍّ[1] تُغـارُ وتُفتـلُ

فهو يكابد هذا الجوع، ويقاوم آثاره بانطوائه على بطنه وأمعائه كانطواء خيوطة ماري المحكمة الفتل والشديدة العقد.كما أنّه يستعين بصفة أخرى للتغلب على أوجاع الجوع، فقال في البيت التالي لهذا البيت:

وأغْدُو على القُوتِ الزهيد كما غدا أزَلُّ تهـاداهُ التنـائفُ أطْحَـلُ

فهو لا يتزود من الزاد إلا بقدرما يتزود به ذئب خفيف نشيط، فأعانته هذه الخفة على سرعة العدو والتنقّل بين المفازات والصحارى الشاسعة. فالصورة التشبيهيّة التي اختارها الشاعر في هذا البيت إحدى دعامات الفكرة التي يريد توصيلها إلى متلقيه بأنّه رجل زاهد في الأكل غير مفرط فيه، فلا ينال منه إلا بقدر ما ينال منه هذا الذئب الذي بدت

---

(١) ماري: اسم رجل.

آثار الجوع عليه حركة وخفّة ونشاطاً. ويواصل في البيت التالي مقارباً صورته من خلال هذا المعادل الذي اختاره لها في صورة هذا الذئب الذي :

غـدا طاويـاً يعـارضُ الـريحَ هافيـاً　　　يَخُـوتُ بأذْنـابِ الـشِّعابِ ويَعْـسِلُ

فهـو ذئب جائع جوعاً أنحل جسمه فصارت الريح تأخذه يمنة ويسرة، فغدا هذا الجسم النحيل يعينه على خطف فريساته بسرعة عدوه وخفّة انقضاضه عليها. وهذا الذئب وسط جوعى آخرين من الذئاب، فهو عندما يطلب قوتاً من غيره لا يجد حالهم بأحسن من حاله في الجوع وضنك العيش والهزال:

فلمّـا لـواهُ القُـوتُ مـن حيـثُ أمَّـهُ　　　دعـــا فأجابتْـــهُ نظـــائرُ نُحَّـــلُ

فالشاعر يضعنا في عالم من الجوع وشظف العيش والضنك من خلال صورة هذا الذئب والذئاب حوله. ولم يكن قصده من ذلك تصويرها في ذاتها، وإنّما أراد رسم صورة لذاته هو من خلال هذا المعادل الموضوعيّ. وقد تنبّه إلى هذا أحد الباحثين، حيث قال :"ولعمليّة التصوير في مقطوعة الذئب وجه فنيّ آخر يفسّره ما يعرف في النقد الحديث بمقولة (المعادل الموضوعي)"[1]، والمعادل الموضوعي هو التعبير عن الانفعال من خلال مجموعة من "الموضوعات وموقف وسلسة أحداث تكون صيغة الانفعال بشكل خاص، بحيث إذا ذكرت الحقائق الخارجية التي لابدّ أن تنتهي إلى تجربة حسيّة مثّل الانفعال في الحال بالذهن..."[2]، فعليه فإنّ كلّ الصور التي أسقطها الشاعر على الذئب والقطا وغيرهما في هذا النصّ، هي صور أراد بها ذاته؛ افتخاراً بها، وتسويقاً لها، غير أنّه لم يصرّح بذلك. وآثر التعبير عنها من خلال هذا المعادل الموضوعيّ.

ولعلّ التصوير الدقيق الذي نجده في رسم هذه اللوحات المصاحبة هو خير دليل على أنّ الشاعر لم يقصد من ذلك غير تصوير الذات التي هي محور القصيدة كلّها. فهو عندما يستدعي صورة الذئاب يمعن في تقبيح صورتها، ويرسم لها صورة قاتمة من البؤس والجوع، فهي :

---

(١) سعود الرحيليّ، "لامية العرب أو رحلة التوحّش"، ص٤٥.

(٢) مجدي وكامل المهندس، "معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب"، لبنان، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م، ص٣٧٠.

مُهَرَّتَــةٌ فُــوهٌ كــأنّ شُــدُوقَها   شُقُوقُ العِصِيِّ كالِحاتٌ وبُسَّلُ

فهذه الذئاب تبدو فاتحة أفواهها، مشقّقة أشداقها، كالشقوق التي تكون على العصي، فالصورة تبدو غاية في الأسى، وتستدعي كلّ صفات البؤس، وتستصحب كلّ معاني الشقاء، وهذه الصورة ليست هي الهدف، وإنّما الهدف منها تقريب صورة الذات من خلال هذا المعادل الموضوعي.

وقد هيمنت ثقافة الجوع خاصّة على الصور الفنية التي وصف بها الشاعر ذاته وصفاً مباشراً، أو وصفها بها من خلال معادلاته الموضوعيّة، حتّى جعل ذلك الجوع منه هيكلاً عظمياً:

وأعْدِلُ منحوضاً كأنّ فُصوصَهُ   كِعابٌ دَحاها لاعِبٌ فَهْيَ مُثَّلُ

فهذا الجوع جعل من صاحبه هيكلاً عظميّاً، لا لحم فيه، حتّى صار عندما يتوسّد فصوص ذراعه كأنّما يتوسّد كعاباً من حديد في صلابتها؛ لأنّها فصوص خالية من أي شحم أو لحمٍ. فالشنفرى اختار هذه الصورة؛ ليبيّن بها هيئة صعلوكٍ نحيل الجسم، صلب العود، خفيف الحركة، وهذه هي الصفات التي كان يحبّها المجتمع الجاهليّ في الرجل؛ لأنّها من صفات البطولة، فالشاعر بذلك يسوّق نفسه بالصورة التي يحبّها قومه في الرجل.

وكذا من المفاهيم الثقافية التي استمدّ منها الشنفرى مادة صوره الحجاجيّة اعتقاد العرب في الجنّ وأفعاله الخارقة، ذكر الزمخشري معلّلاً توظيف الخطاب القرآني لذلك "... ولهم في الجنّ قصص وأخبار وعجائب، وإنكار ذلك عندهم كإنكار المشاهدات"[1]، وقد كثر الكلام عن الجنّ وحقيقته وصحّة ما يقال عنه، ولكن مهما يكن من أمر فإنّ "أمور الجنّ وغيرها سواء أكانت واقعة كما يرى ابن المنير أو موهومة وغير صحيحة كما يرى الزمخشري ومحمد أحمد خلف الله فإنّها من معتقدات العرب... وأنّ هذا المعتقد قد

---

(١) الزمخشري، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، "الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، ت / عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوّض، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨م، (٥٠٦/١).

تحوّل إلى مقوّم من مقوّمات ثقافتهم"[1]، وقد جاءت صور قرآنيّة كثيرة مستمدّة حججها من هذه الثقافة، وكذا استمدّ كثير من أشعارهم حجاجيّة صورها من هذه الثقافة، وتلك عادة عندهم حينما يريدون التهويل والتخويف والمبالغة في تصوير الأشياء والمواقف والشخصيات ونحوها. ومن هذا نجد في لاميّة الشنفرى بيته الذي يهوّل فيه من أمر غارته وما أحدثته من رعب في من أغار عليهم؛ فتخبّطوا في كشف كنه الغائر أهو ذئب أم فرعل، أهو إنس أم جنّ؟ :

فإنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لأبْرَحُ طارقاً وإنْ يَكُ إنْساً ما كها الإنسُ تَفْعَلُ

فلجوء الشنفرى هنا إلى عالم الجنّ وغيبياته في رسم صورته غاية حجاجيّة أراد بها إقناع قومه الذين فرّطوا فيه بأنّه فارس ذو بطولة خارقة، وشجاعة نادرة تلحقه بعالم الجنّ، وهذا عالم معروف في الأنساق الثقافيّة العربيّة لا يكاد يجهلها أحد. فالاحتجاج بمثلها في تشكيل الصورة تقرّب الفكرة إلى ذهن المتلقي وتعزّز من فرص الإقناع والتسليم بهذه الفكرة والأطروحة التي تضمّنتها الصورة.

ولعلّ من أبرز المضامين الثقافيّة التي استمدّ منها الشنفرى مصادر صوره الحجاجيّة المضمون الاجتماعيّ، ويتجلّى ذلك في الحجاج العاطفي الذي استهلّ به النصّ، حينما كنّى عن قومه في ندائهم بـ"بني أمي". فهذه العبارة تحتمل أن تكون بغية الشاعر منها الإشارة إلى الجنس البشري"[2]وتحتمل أن يكون ما حمل الشاعر عليها جهل نسبه كما يرى ذلك غير واحد من الدارسين، ولكن أحسب أنّ السبب الرئيس في هذا الاختيار هو قصد الشاعر الاستفزاز العاطفيّ لبني قومه. فتوظيف الأمر في هذا السياق توظيف مقصود منه استدرار العاطفة وجلب الحنان؛ وذلك للحفاظ على الشاعر والالتفاف حوله؛ لئلا يختار القوم البديل الذين نوّه بهم؛ وعليه فإنّ الصورة الكنائيّة في "بني أمي" صورة حجاجيّة يريد بها الشاعر حمل قومه على التواصل معه، حتى لا يضطر إلى القطيعة والتمرّد. فكأنّ ذلك هو النداء الأخير، فأعدّ له كلّ وسائل التأثير، وكان في مقدّمتها هذه

---

(١) عبدالله صولة، "الحجاج في القرآن"، ص٥٢٨.

(٢) ينظر: سعود الرحيليّ، "لامية العرب أو رحلة التوحّش". ١٨.

الصورة الحجاجيّة المؤسسة على عاطفة الأمومة التي تعني كلّ معاني الانتماء والعطف والحنو.

ولمّا كان الشنفرى مدّركاً ثقافة قومه وشدّة احتفائهم بالشجاعة، ألحّ على تأكيدها من خلال كثير من صوره الحجاجيّة؛ بغية إقناعهم بهذه الذات المتفردة فروسية وبطولة وشجاعة. كما أنّه استجلب مادة صوره من العناصر التي تتألّف منها صورة الشجاع، حيث قال الشنفرى مستغنياً عن قومه، ومستأنساً بقومه الجدد، مكتفياً بهم:

وإنّي كفاني فقدَ مَنْ ليسَ جازياً ... بِحُسْنَى ولا فـي قُرْبِـهِ مُتَعَلَّـلُ

ثلاثــةُ أصْـحابٍ فُــؤادٌ مُــشَيَّعٌ ... وأبْيَضُ إصْلِيتٌ وصفراءُ عَيْطَلُ

فهو يغيظ قومه بأنّه سيستغني عنهم بثلاثة أصحاب، هم قلب شجاع، وسيف إصليت قاطع، وقوس طويلة، وهؤلاء ليسوا أصحاباً حقيقةً؛ لأنّهم ليسوا بشراً، وإنّما نزّلهم منزلة البشر من قبيل الاستعارة التي خلع بها عليهم صفات البشر، وهي الصحبة والرفقة، فالشاعر لم يخلع عليهم صفة أية علاقة أخرى، وإنّما اختار علاقة "الصحبة"؛ لأنّها أقوى العلاقات وأمتنها، كما أنّه أراد أن يتباهى بفروسيته من خلال هؤلاء الأصحاب الثلاثة الذين اختارهم بعناية؛ إذ الصاحب يكون صنو صاحبه وشبيهه في صفاته وأخلاقه.

ويتّصل بهذه الصورة صورة أخرى، وهي امتداد لصورة القوس التي هي أحد أصحابه، فهي قوس لها صفات خاصة، منها:

إذا زلّ عنها السّهْمُ حنّتْ كأنّها ... مُــرَزَّأةٌ عَجلَــى تَــرِنُّ وتُعْــوِلُ

فالشاعر يضفي على قوسه صفة البشر أيضاً، من خلال الاستعارة التي نحا فيها منحى حجاجيّاً مسوّقاً بها شجاعته؛ لأنّ قوسه التي يصاحبها ليست كأية قوس؛ إذ هي عندما ينطلق منها السهم تصوّت كحنين الثكلى من أمرٍ أفجعها، فالشاعر اختار حنين الثكلى وجعله مشبهاً به؛ ليقرّب صورة قوسه إلى قومه الذين لا يجهلون صوت الثكلى. والصورة التي أراد أن يجلوها الشاعر في قوسه هي أنّها قوس محكمة شديد الإحكام؛ فلذا عندما يخرج منها سهم تصدر هذا الصوت، فالفكرة يسيرة في محتواها إلا أنّها

بعيدة في مغزاها، وهو الحجاج للذات من خلال هذا الصاحب المختار بعناية فائقة، فهو حتماً صاحب لا يخذل صاحبه عند الحاجة إليه.

ويلحّ الشاعر على توليد الصور التي تؤكّد الصحبة المتينة التي ربطته بمجتمع الوحوش، تأكيداً لشجاعته، حتّى ينسى آدميّته ويصير هو نفسه واحداً منها، بل وحشاً فحلاً محلّ الإعجاب من إناث الوعول:

تَرودُ الأراويُّ الصُّحْمُ حولي كأنّها عَذارَى عَلَيْهِنَّ المُلاءُ المُذَيَّلُ

ويَرْكُدْنَ بالآصالِ حولي كأنّني مِنَ العُصْمِ أدْفَى ينتحي الكِيحَ أعْقَلُ

فهو يصوّر نفسه بأنّه ألف الوعول وألفته حتّى صار إناثهنّ يلتففن حوله، كأنّهنّ عذارى يلتففن حول فحلٍ، فهو يتجاذب معهنّ أطراف الحديث وقت الأصيل، ويحكي لهنّ حكايات الحبّ. هذه صورة موغلة في التوحّد بالوعول، فعلاقة الشاعر بهنّ لم تقتصر في التعايش والألفة، بل تطوّرت إلى غزلٍ ومؤانسةٍ، كلّ ذلك إمعان من الشاعر في التصريح بقطيعة قومه، واختيار قومٍ آخرين، قد وجد فيهم الانتماء والحماية والأمن والأمان، بل الحبّ والأنس وكلّ المشاعر الدافئة التي لم يجدها في مجتمع الإنسانيّة. ولا شكّ في أنّ الشاعر كان موفّقاً في اختيار مادة هذه الصور بخاصة، لأنّه خاطب قومه بلغة يفهمها أي رجل منهم. وهو يقصد بهذا أنّه لم يعد محتاجاً إلى بني أمّه في شيء، حتّى المرأة التي لا يستغني عنها الرجل؛ لما يدفعه إليها من فطرة وغريزة، لم يعد الشاعر محتاجاً إليها، إذ وجد بديلاً عنها في مجتمع الوحوش. أبعد هذا هل للشاعر رجعة إلى قومه؟

* * *

خاتمة

حاول الباحث في هذه الصفحات مقاربة "لاميّة العرب" مقاربة تداوليّة حجاجيّة، واستطاع من خلالها استنباط التقنيات الحجاجيّة التي استعان بها الشاعر لنقل أطروحته، وكانت من تلك التقنيات تقنيات مؤسسة على بنية الواقع، وأخرى تؤسس له، وثالثة منطلقة من القيم. وقد تبيّن للباحث أنّ الشاعر اعتمد في المحاجة لذاته والانتصار لها على هذه التقنيات التي تفرّعت هي نفسها إلى تقنيات أخرى صغيرة، فمن التقنيات المؤسسة على بنية الواقع اعتمد الشاعر على حجّة السببيّة التي سوّغ بها الرحيل والقطيعة والتمرّد واختيار الفضاء الجديد (الصحراء) والمجتمع البديل (الوحوش)، مسوّغاً ذلك في خطاب حجاجيّ بطّن فيه تهديداً ووعيداً قاطعاً لقومه، وذلك رغبة منه في أن يُحافظ عليه، بردّ كرامته، واحترام قدره، لئلا يختار القطيعة. كما اعتمد الشاعر على حجّة السلطة، وذلك في خطاب مخاتل عرضه في شكل حوار دار بين قوم أغار عليهم، فشهد له أناس منهم - وهم أهل معرفة وخبرة ودراية بالغزوات والحرب - بأنّه خارق البطولة، ومثال في الشجاعة، ليخلص الشاعر من ذلك إلى تنبيه قومه بهذه الذات التي لا يعرفون قدرها أو يتجاهلون قيمتها. وفي تقنية أخرى من تقنيات الحجج المؤسسة على بنية الواقع لجأ الشاعر إلى حجّة التبذير التي وظّفها ليؤكّد بها ثباته على مبادئه مهما كلّفه ذلك من ثمن، فهو يظلّ على جوعه وإن اضطرّ إلى استفاف التراب؛ حفظاً لكرامته من ذلّ السؤال.

ثمّ اختار الشاعر بعض التقنيات الحجاجيّة المؤسسة لبنية الواقع واكتفينا من ذلك بالحجج التي تؤسس للواقع بالحالات الخاصّة، وأرجأنا حجة التمثيل إلى موطن الصورة؛ لأنّ التمثيل جزء منها. أمّا الحجج التي تؤسّس للواقع بالحالات الخاصّة فممّا ألفيناه منها في نصّ الشنفرى حجة المثال التي من خلالها عمّم تجاربه الخاصّة، فأهدانا بعض الحكم التي تنطلي على كلّ من اتّصف بصفاته، منها - "أجشع القوم أعجل"، و"الأفضل المتفضّل"، و"ينال الغنى ذو البعدة المتبذّل"، وهو بذلك يخرج من تجربته الخاصّة، ليدخل في عالم الناس عامّة بهذه الحكم التي جرّب صلاحها واستبطن حقيقتها. ومن الحجج التي توافرت في هذا النصّ، وتنتمي إلى التقنيات المؤسّسة للواقع حجة النموذج والنموذج المضاد، حيث قدّم الشاعر في هذه الحجّة نماذج سالبة من

الرجال الضعفاء والجبناء والملازمين نساءهم، ليبرز من خلال ذلك ذاته المضادة لهذه النماذج تماماً. وكذا من الحجج المؤسسة للواقع حجة المقاربة التي حلّق بها الشنفرى مقارباً تارة بين ذئب جائع وذئاب أخرى مثله، مبيّناً بذلك الشاعر - في معادل موضوعي - صورة ذاته التي أراد رسمها من خلال صورة هذا الذئب. فالحجّة التي يريدها هي تحمّله الجوع، وصبره على مكابدته مع شدّة عدوه وضراوته ضراوة هذا الذئب، ثمّ قارب بهذه الحجة مرّة أخرى بين ذاته نفسها وطير القطا، ليثبت بها الشاعر سرعته وخفّته وجرأته في اقتحام العوالم الجديدة، مدّعياً أنّه في ذلك يفوق هذا الضرب من الطيور المشهورة بهذه الصفات.

كما توافر في هذا النصّ بعض التقنيات الحجاجيّة المؤسسة على القيم، ولم يكن ذلك غريباً في هذه اللاميّة التي اشتهرت بمكارم الأخلاق وفضائل الصفات العربيّة والإنسانيّة، فالشاعر في خطاب حجاجيّ خالص ينسب إلى ذاته خير الصفات الكريمة من مروءة وعفّة وأنفة وصبر وشجاعة، وأضاف إليها صفات أخرى من عوالم الصعلكة كالخفّة والسرعة، فهو بذلك يتباهى بقيم الحقّ والخير والجمال وغيرها من المعاني التي يقوم عليها الاحتجاج بالقيم، ولعلّه كان أكثر احتجاجاً بقيم "الخير" من غيرها، وذلك لأنّ قومه جرّدوه منها، فأراد أن يثبت لهم أنّه على خلاف ما يظنون.

بيّنت الدراسة أنّ التقنيات الحجاجيّة في هذا النصّ لم تقتصر على الحجج المذكورة، وإنّما ثمّة سمّة حجاجيّة أخرى في نصّ الشنفرى كشفت عنها هذه الدراسة، وهي حجاجيّة اللّغة ممثلةً في الروابط والعوامل التي كان لها حضور كبير في هذه القصيدة، كما كان لها دور فاعل في توجيه الخطاب الحجاجيّ وتصعيده فضلاً عن تنظيمه وتقديمه مرتّباً، فانتظمت الحجج في سلالم حجاجيّة؛ لتموضع كلّ عامل في موضعه اللائق به، مؤدّياً دوره المنوط به إلى أن يبلغ الملفوظ الحجاجيّ مبلغه، ويصل إلى منتهاه، وتقديم الحجّة التي يرمي إليها الشاعر. وقد تعدّدت هذه الروابط والعوامل وتنوّعت، منها التوكيد بضروبه المختلفة، والنفي بطرقه المتعددة، وأساليب القصر وحتّى ولكن، وغيرها من العوامل والروابط التي اكتفينا منها بالتمثيل لضيق المقام. كلّ ذلك أكسب النصّ سمّة حجاجيّة عميقة، يمكن أن يدرس مفصلاً في موضوع مستقلّ، تحت عنوان "حجاجيّة اللغة في لاميّة العرب".

أمّا الاحتجاج بالصورة فقد تجلّت في المواد التي شكّل منها الشاعر صوره، وسيطرت مادّة الجوع على معظم هذه الصور، وذلك لعلم الشاعر بكره قومه (العرب) الأكل وبغضهم البطنة، واحتقارهم الأكول، كما أنّ أجسام الأبطال عادّة نحيفة ضامرة، فمن ثمّ ألحّ الشاعر على الصور المستمدة من معاني الأكل والجوع وما يتفرّع منهما. فهو يطيل الجوع حتى يميته في استعارة حجاجيّة، ليحمل بها قومه على احترامه وتقديره، ثمّ في استعارة حجاجيّة أخرى يدّعي أنّه يستفّ الترب، لئلا يتطاول عليه أحد بتفضّله عليه، وإطعامه إياه، وتعينه على ذلك نفسٌ عصيّة مرّة لا ترضى العيب أو تقبل العار، فهذه النفس كأنّها في ذات أخرى غير ذات الشاعر، وفق ما يفهم من أسلوب التجريد الذي وظّف الشاعر مادته الاستعاريّة لنزعة حجاجيّة يريد بها تسويق ذاته والإعلاء من شأنها، لينبه قومه إلى قيمة هذه الذات المتفردة عفّة وصبراً وأنفة. هكذا يستمدّ الشاعر تشبيهاته وكناياته من عالم الجوع وفضاءاته. فصورته في إحدى تشكيلاتها صورة ذئب جائع أنحل الجوع جسمه، فصار سريعاً ضارياً، بل بلغ به الجوع مبلغاً جعل من فصوص ذراعه كعاباً من حديد، والجامع بين المشبه والمشبه به الصلابة والقوّة.

كذلك ألحّ الشاعر في توليد صوره على ما يؤكّد شجاعته وفروسيّته مسوّقاً من خلال ذلك ذاته، فتارة يجعل نفسه واحداً من الجنّ إمعاناً في وصفها بالبطولة النادرة، مفيداً من الأنساق الثقافية التي رسمت للجنّ صورةً مهيبة مفزعة، حتى صار المرء يتملّكه الفزع، وتقضي عليه الرهبة بمجرد ذكره. وتارة أخرى يجعل الشاعر من ذاته فحلاً أليفاً أنيساً للوحوش، حتّى تعشقه إناثها، تأكيداً لشجاعته التي محت المسافات بينه وبين هذه الوعول الضارية، بل يجعل هذا الفحل يبزّ هذه الفحول المتوحّشة نفسها، فصارت إناثها تعشقه وتلتفّ حوله. تلك الصور كلّها لم يقصد الشاعر إليها في ذاتها، وإنّما قصد بها إلى الاحتجاج لهذه الذات المتفرّدة التي لا تشبه البشر في شجاعتها وفروسيّتها، والنتيجة التي يرجوها من ذلك كلّه تسويق هذه الذات، للمحافظة عليها. والالتفاف حولها حتّى لا تفارق الجماعة.

هذه بعض ما تبيّن للباحث من تقنيات حجاجيّة وظّفها الشنفرى في لاميّته، بغية إقناع قومه بعفّته وصبره وشجاعته ومروءته وسموّ أخلاقه، فإن هم عرفوا ذلك فيه .

وهذا ما كان يرجوه منهم. تواصل معهم، وعاش بينهم، وصار واحداً منهم، وإلا فهو سيضطرّ إلى القطيعة والخروج والتمرّد. ولكن ما يؤسف له أنّه على الرغم من هذا الخطاب الحجاجيّ المحكم لم يفلح الشنفرى في إقناع قومه بحجّته؛ إذ ظلّوا على ما هم عليه من اضطهاده واحتقاره، فحمله ذلك على أن يختار القطيعة، ويلجأ إلى التمرّد عليهم وغزوهم، بل أقسم أن يقتل منهم مئة رجلٍ، فقيل قتل تسعة وتسعين منهم، وقيل بلغوا مئة بعد موته، فبرّ قسمه.

* * *

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً. المصادر :

١- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر، "أعجب العجب في شرح لاميّة العرب"، القاهرة، دار الوراقة، ط١، ١٣٩٢هـ.

٢- الصفدي، أبو الصفا صلاح الدين خليل بن أيبك، "الغيث المسجم في شرح لاميّة العجم"، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط٢، ١٩٩٠م.

ثانياً. المراجع :

أ- الكتب :

١- الأصفهاني، أبو الفرج، "الأغاني"، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط٤، ٢٠٠٢م.

٢- جابر عصفور، "الصورة الفنيّة في التراث النقدي والبلاغي عند العرب"، بيروت، المركز الثقافي العربيّ، ط٣، ١٩٩٢م.

٣- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، "البيان والتبيين"، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م.

٤- حافظ إسماعيلي علوي، "الحجاج مفهومه ومجالاته - دراسات نظرية وتطبيقيّة في البلاغة الجديدة"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٠م.

٥- حلمي سالم، الوتر والعازفون قراءات الشعر العربي الحديث، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٢م.

٦- الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله، "البرهان في علوم القرآن"، ت / محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، د ت.

٧- الزمخشري، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، "الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، ت / عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوّض، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨م.

٨- سامية الدريدي، "الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهليّة إلى القرن الثاني الهجريّ بنيته وأساليبه"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٨م.

٩- عبدالحليم حفني، "شرح لاميّة العرب للشنفرى"، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٨م.

١٠- عبدالحليم حفني، "شعر الصعاليك منهجه وخصائصه"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م.

١١- عبدالقاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة"، ت /محمود محمد شاكر، جدّة، دار المدني، ١٩٩١م.

١٢- عبدالقاهر الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، تصحيح محمد رشيد رضا، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٨٨م.

١٣- عبدالله البهلول، "الوصايا الأدبيّة إلى القرن الرابع هجرياً – مقاربة أسلوبيّة حجاجيّة"، بيروت، الانتشار العربيّ، ط١، ٢٠١١م.

١٤- عبدالله صولة، "الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة"، بيروت، دار الفارابي، ط١، ٢٠٠١م.

١٥- عبدالله صولة، "في نظرية الحجاج . دراسات وتطبيقات"، تونس، مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م.

١٦- عز الدين الناصح، "العوامل الحجاجيّة في اللغة العربيّة"، تونس، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١م.

١٧- عفيف عبدالرحمن، "معجم الشعراء"، بيروت، دار المناهل، ط١، ١٩٩٦م.

١٨- علي الشبعان، "الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل . بحث في الأشكال والاستراتيجيّات"،بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠م.

١٩- فريق البحث في البلاغة والحجاج، "أهمّ نظرية الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم"، إشراف حمادي صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة، كلية الآداب بمنوبة، تونس، د ت.

٢٠- القالي، أبو علي، "الأمالي"، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت.

٢١- قدامة بن جعفر، " نقد الشعر"، القاهرة، مكتبة الخانجي، ت /كمال مصطفى، ط٣، ١٩٧٩م.

٢٢- كمال الزماني، "حجاجيّة الصورة في الخطابة السياسيّة لدى الإمام عليّ رضي الله عنه"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٢م.

٢٣- مجدي وهبة وكامل المهندس، "معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب"، لبنان، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.

٢٤- محمد طروس، النظرية الحجاجيّة من خلال الدراسات البلاغية والمنطقيّة واللسانيّة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٥- محمد عبدالباسط عيد، "في حجاج النصّ الشعري"، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠١٣م.

٢٦- مسعود صحراوي، "التداوليّة عند العلماء العرب – دراسة في تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي"، بيروت، دار الطليعة، ط١، ٢٠٠٥م .

٢٧- مليكة غبار وآخرون، "الحجاج في درس الفلسفة"، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٦م.

٢٨- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠م.

٢٩- نعمان بوقرة، "الخطاب الأدبي ورهانات التأويل"، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٢م.

٣٠- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ت/صلاح عبدالعزيز علي السيّد، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠٠٤م

٣١- يوسف خليف، "الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي"، القاهرة، دار غريب، د.ت.

٣٢- ثانياً. الدوريات والمواقع الشبكيّة :

١- أبو بكر العزاويّ، "البنية الحجاجيّة للخطاب القرآني"، سورة الأعلى نموذجاً، مجلة المشكاة، العدد التاسع، ١٩٩٤م.

٢- خالد الجديع، "قصيدة ابن أسعد في هزيمة نور الدين محمود قراءة حجاجيّة". من موقعه الشخصي http://faculty.imamu.edu.sa/cal/kmaljodai/Pages/ArticlesArchive.aspx .

٣- سعود الرحيلي، لاميّة العرب أو رحلة التوّحش ـ دراسة تطبيقيّة حول مفهوم الوحدة في النصّ"، دراسة علميّة محكّمة، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، ط١، ١٩٩١م.

٤- عادل محلّو، "سيمياء الصراع في تائية الشنفرى"، http://univ-biskra.dz/lab/lla/images/pdf/sem٤/mahlou.pdf

النصّ المدروس "لاميّة العرب"[1]

أقيمُوا بنـي أمّـي صُـدورَ مَطـيّكُمْ	فـإنّي إلـى قـومٍ سِـواكُمْ لأمْيَـلُ
فَقَـدْ حُمّـتِ الحاجـاتُ واللّيـلُ مُقْمِـرٌ	وشُـدّتْ لِطيّـاتٍ مطايـا وأرْحُـلُ
وفـي الأرْضِ منـأى للكـريمِ عـنِ الأذَى	وفيهـا لِمَـنْ خـافَ القِلَـى مُتَعَـزّلُ
لَعَمْـرُكَ مـا فـي الأرْضِ ضـيقٌ علـى امـرئٍ	سَـرَى راغبـاً أو راهبـاً، وهـو يعْقِـلُ

---

(١) الزمخشري، "أعجب العجب في شرح لاميّة العرب"، القاهرة، دار الوراقة، ط١، ١٣٩٢هـ.

ولي دُونَكُمْ أهلُونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ　　　وأرقَطُ زُهلُولٌ وعَرفاءُ جَيألُ

هُمُ الأهلُ لا مستودعُ السِّرِّ ذائعٌ　　　لديهِمْ ولا الجاني بما جرَّ يُخذَلُ

وكلٌّ أبيٌّ باسِلٌ غيرَ أنَّني　　　إذا عرضَتْ أولَى الطَّرائدِ أبسلُ

وإنْ مُدَّتِ الأيدِي إلى الزَّادِ لمْ أكُنْ　　　بأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القومِ أعجَلُ

وما ذاكَ إلا بَسطَةٌ عَنْ تَفَضُّلٍ　　　علَيهِمْ وكانَ الأفضَلَ المُتفَضِّلُ

وإنِّي كَفانِي فَقْدَ مَنْ ليسَ جازياً　　　بِحُسنَى ولا في قُرْبِهِ مُتَعَلَّلُ

ثلاثةُ أصْحابٍ: فؤادٌ مُشيَّعٌ　　　وأبْيَضُ إصْليتٌ وصَفْراءُ عَيطَلُ

هَتُوفٌ مِنَ المُلْسِ المُتُونِ يزينُها　　　رصائعُ نيطَتْ إليها ومِحْمَلُ

إذا زلَّ السَّهْمُ حنَّتْ كأنَّها　　　مُرَزَّأةٌ ثَكلَى تَرِنُّ وتُعْوِلُ

ولَسْتُ بِمِهيافٍ يُعَشِّي سَوامَهُ　　　مُجَدَّعةً وهيَ بَهَّلُ

ولا جُبَّأٍ أكْهَى مُرِبٍّ بِعِرسِهِ　　　يُطالِعُها في شأنِهِ كَيفَ يَفْعَلُ

ولا خَرِقٍ هَيْقٍ كأنَّ فُؤادَهُ　　　يظَلُّ بهِ المَكَّاءُ يعلُو ويَسْفُلُ

ولا خالفٍ داريَّةٍ مُتَغَزِّلٍ　　　يروحُ ويغدُو داهناً يَتَكَحَّلُ

ولَسْتُ بِعَلٍّ شَرُّهُ دونَ خيرِهِ　　　ألَفَّ إذا ما رُعْتَهُ اهتاجَ أعْزَلُ

ولَسْتُ بِمِحيارِ الظَّلامِ إذا انتَحَتْ　　　هُدَى الهَوجِلِ العسِّيفِ يَهْماءُ هَوْجَلُ

إذا الأمْعَزُ الصَّوَّانُ لاقَى مَناسِمِي　　　تطايَرَ مِنْهُ قادِحٌ ومُفَلَّلُ

أُديمُ مِطالَ الجُوعِ حتَّى أُميتَهُ　　　وأضْرِبُ عنْهُ الذِّكْرَ صَفْحاً فأذْهَلُ

وأسْتَفُّ تُرْبَ الأرْضِ كي لا يرى لهُ　　　عَلَيَّ مِنَ الطَّوْلِ امرؤٌ مُتَطَوِّلُ

ولولا اجتنابُ الذَّأمِ لم يُلْفَ مَشْرَبٌ　　　يُعاشُ بِهِ إلا لدَيَّ ومَأكَلُ

ولكنَّ نفساً مُرَّةً لا تُقيمُ بي　　　عَلَى الذَّأمِ إلا ريثما أتَحَوَّلُ

وأطْوِي عَلَى الخُمْصِ الحوايا كما انْطَوَتْ　　　خُيُوطَةُ مارِيٍّ تُخاطُ وتُفْتَلُ

وأغْدُو عَلَى القُوتِ الزَّهيدِ كما غَدَا　　　أزَلُّ تَهاداهُ التَّنائِفُ أطْحَلُ

غَدا طاوِياً يُعارِضُ الرِّيحَ هافِياً　　　يَخُوتُ بأذْنابِ الشِّعابِ ويَعْسِلُ

فلمّا لَواهُ القُوتُ مِنْ حيثُ أمّهُ ... دعا فأجابتْهُ نظائرُ نُحّلُ

مُهَلْهَلَةٌ شِيبُ الوجوهِ كأنّها ... قِداحٌ بِكَفّيْ ياسِرٍ تتقلْقَلُ

أوِ الخَشْرمُ المبْعوثُ حثْحَثَ دَبْرَهُ ... مَحابيضُ أرداهُنَّ سامٍ مُعَسِّلُ

مُهَرّتَةٌ فُوهٌ كأنّ شُدوقَها ... شُقوقُ العِصِيّ كالحاتٌ وبُسّلُ

فضجّ وضجّتْ بالبَراحِ كأنّها ... وإيّاهُ نوحٌ فوقَ عَلياءَ ثُكّلُ

وأغْضَى وأغْضَتْ واتّسى واتّسَتْ بهِ ... مَراميلُ عَزّاها وعزّتْهُ مُرْمِلُ

شَكَا وشَكَتْ ثمّ ارْعَوَى بَعْدُ وارْعَوَتْ ... وللصّبْرُ إنْ لَمْ يَنْفَعِ الشّكْوُ أجْمَلُ

وفاءَ وفاءَتْ بادراتٍ وكُلُّها ... عَلَى نَكَظٍ ممّا يُكاتِمُ مُجْمِلُ

وتَشْرَبُ أسْآرِي القَطا الكُدْرُ بعدما ... سَرَتْ قَرَباً أحناؤها تتصلْصَلُ

هَمَمْتُ وهمّتْ وابْتَدَرْنا وأسْدَلَتْ ... وشَمّرَ مِنّي فارِطٌ مُتَمَهِّلُ

فوَلّيْتُ عَنْها وهِيَ تَكْبُو لِعَقْرِهِ ... يُباشِرُهُ منْها ذُقُونٌ وحَوْصَلُ

كأنّ وغاها حجرتَيْهِ وحَوْلَهُ ... أضاميمُ مِنْ سَفْرِ القبائلِ نُزّلُ

تُوافِينَ مِنْ شَتّى إليهِ فَضَمّها ... كما ضَمّ أذوادَ الأصاريمِ مَنْهَلُ

فَعَبّتْ غشاشاً ثُمّ مَرّتْ كأنّها ... مَعَ الصُّبْحِ ركْبٌ مِنْ أحاظةَ مُجْفِلُ

وآلَفُ وجْهَ الأرْضِ عندَ افتراشِها ... بأهْدَأ تُنْبيهِ سَناسِنُ قُحَّلُ

وأعْدِلُ مَنْحُوضاً كأنّ فُصُوصَهُ ... كِعابٌ دَحاها لاعِبٌ فَهْيَ مُثّلُ

فإنْ تَبْتئِسْ بالشّنْفَرَى أمُّ قَسْطَلٍ ... لمَا اغْتَبَطَتْ بالشّنْفَرَى قبلُ أطْوَلُ

طَريدُ جناياتٍ تَياسَرْنَ لَحْمَهُ ... عَقيرَتُهُ لأيّها حُمّ أوّلُ

تنامُ إذا ما نامَ يَقْظَى عُيُونُها ... حِثاثاً إلى مَكْرُوهِهِ تتغلْغَلُ

وإلْفُ هُمُومٍ ما تَزالُ تَعُودُهُ ... عِياداً كَحُمّى الرِّبْعِ أوْ هِيَ أثْقَلُ

إذا ورَدَتْ أصْدَرْتُها ثمّ إنّها ... تَثُوبُ فتأتي مِنْ تُحَيْتٍ ومِنْ عَلُ

فإمّا تَرَيْني كابْنَةِ الرّمْلِ ضاحِياً ... عَلَى رِقّةٍ أحْفَى ولا أتَنَعّلُ

فإنّي لمَوْلي الصّبْرِ أجْتابُ بَزّهُ ... عَلَى مِثْلِ قَلْبِ السِّمْعِ والحَزْمِ أنْعَلُ

وأعْدِمُ أحْياناً وأغْنَى وإنّما ... ينالُ الغِنَى ذو البُعْدَةِ المُتَبَذِّلُ

فلا جَزِعٌ مِنْ خِلّةٍ مُتَكَشِّفٌ ... ولا مَرِحٌ تَحْتَ الغِنَى أتَخيَّلُ

ولا تَزْدَهِي الأجْهالُ حِلْمِي ولا أرَى ... سَؤُولاً بأعْقابِ الأقاويلِ أنْمِلُ

وليلةِ نَحْسٍ يَصْطَلي القوسَ ربُّها ... وأقْطُعَهُ اللاتي بها يَتَنَبَّلُ

دَعَسْتُ عَلَى غَطْشٍ وبغْشٍ وصُحْبتي ... سُعارٌ وإرزيزٌ ووجْرٌ وأفْكَلُ

فأيَّمْتُ نِسواناً وأيْتَمْتُ إلْدَةً ... وعُدْتُ كما أبْدَأْتُ واللَّيلُ ألْيَلُ

وأصْبَحَ عنِّي بالغُمَيصاءِ جالساً ... فريقانِ: مسؤولٌ وآخرُ يَسألُ

فقالوا: لَقَدْ هَرّتْ بليلٍ كلابُنا ... فقلنا: أذِئبٌ عسَّ؟ أمْ عسَّ فُرْعُلُ

فلمْ تَكُ إلا نَبأةٌ ثمَّ هَوَّمَتْ ... فقلنا قطاةٌ ريعَ أم ريعَ أجْدَلُ

فإنْ يكُ مِنْ جِنٍّ لأبْرَحُ طارقاً ... وإنْ يكُ إنْساً ما كها الإنْسُ تَفْعَلُ

ويومٍ مِنَ الشِّعْرَى يذُوبُ لُعابُهُ ... أفاعيهِ في رَمْضائِه تتملْمَلُ

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي ولا كِنَّ دونَهُ ... ولا سِتْرَ إلا الأتْحَمِي المُرَعْبَلُ

وضافٍ إذا هَبَّتْ لهُ الريحُ طَيَّرَتْ ... لَبائِدَ عَنْ أعْطافِهِ ما تُرَجَّلُ

بعيدٍ بِمَسِّ الدُّهنِ والفَلْيِ عَهْدُهُ ... لهُ عَبَسٌ عافٍ مِنَ الغَسْلِ مُحْوِلُ

وخَرْقٍ كظهْرِ التُّرْسِ قَفْرٍ قطَعْتُهُ ... بعامِلَتَيْنِ ظَهْرُهُ ليس يُعْمَلُ

فألْحَقْتُ أولاهُ بأُخْراهُ مُوفِياً ... علَى قُنَّةٍ أُقْعِي مِراراً وأمْثُلُ

تَرُودُ الأراوِيُّ الصُّحْمُ حَوْلي كأنّها ... عَذَارَى عَلَيهِنَّ المُلاءُ المُذَيّلُ

ويَرْكُدْنَ بالآصالِ حَوْلي كأنّني ... مِنَ العُصْمِ أدْفَى ينْتَحِي الكيحَ أعْقَلُ

* * *

نظرات في تحقيق الدالي وتعليقاته على كتاب سفر السعادة للسخاوي (الجزء الأول)

د. عبد الله بن ثاني
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نظرات في تحقيق الدالي وتعليقاته على كتاب سفر السعادة للسخاوي (الجزء الأول)

د. عبد الله بن ثاني
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام السخاوي من أهم المصادر في الأبنية، وحققه الأستاذ الدكتور محمد الدالي، وكان رسالة جامعية نال بها درجة الماجستير في الآداب من جامعة دمشق بتقدير امتياز عام ١٩٨٢م. وكانت الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ – ١٩٨٣، والطبعة الثانية ١٤١٥ – ١٩٩٥، وهي مزيدة من التنقيح والتعليق والتحقيق .ومن ينعم النظر ويمعن الفكر في التحقيق وتعليقات المحقق – رائد مدرسة التحقيق – يجد جهدا بارزا لولا بعض الأغاليط والأوهام، وكانت هذه النظرات، لتعين الباحثين على الإفادة من الكتاب على خير وجه وأكمل طريقة، فالعلم رحم بين أهله، وأسأل الله السداد والتوفيق.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين أما بعد:

فكتاب السخاوي الموسوم ب(سفر السعادة وسفير الإفادة) من أجل الكتب التي تناولت الأبنية وانفردت بترتيبها في جزئه الأول، وقد حققه العالم النحرير، بقية مدرسة الأساتيذ في تحقيق التراث، ورأس مشيوخائها الكبار، الأستاذ الدكتور محمد بن أحمد الدالي، الذي أفنى عمره في قراءة تراث الأمة وتحقيقه ونقد كثير من التعليقات على كتبه المنشورة، ولاتعني هذه النظرات الشاردة في الجزء الأول من الكتاب النيل من قامته وهيبته، لأن تحقيق الكتاب والتعليقات عليه كانت موضوع رسالته التي نال بها درجة الماجستير في الآداب من جامعة دمشق بتقدير امتياز عام ١٩٨٢م، وكان ذلك في ريعان شبابه وقبل أن يستوي عوده ويستقيم عادله، وليته أعاد النظر فيه بعد أن طبع كثير من الكتب التي كانت مخطوطة في تلك المرحلة، فكانت النظرات ليشحذ همته في إعادة التعليق عليه على مثال تحقيقه كتاب تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني، الذي بلغ فيه الذروة، وعانق في طياته السحاب علما أن الطبعة الأولي لكتاب سفر السعادة كانت في عام ١٩٨٣م، والطبعة الثانية المزيدة من التنقيح والتعليق والتحقيق كانت عام ١٩٩٥م، وذكر في مقدمتها أنه عدل بعض تعليقاته وتحقيقاته على الكتاب، فقال: "ومضى على الطبعة الأولى عشر سنين اجتمع لدي خلالها ملاحظات على مواضع من الكتاب، وفوائد مبثوثة في مصادر مخطوطة ومطبوعة لم أكن قد وقفت عليها حينئذ..."، وهذا إلزام له بمالم يصححه ولم يقف على مشكلته، وبخاصة أن كثيرا من المصادر المخطوطة قد طبعت محققة في رسائل علمية، وأصبحت تراثا مشاعا بين أهل العلم.

واحترازا من حجة بعضهم أن الغاية في عمل الدالي إخراج النص على صورته دون تصحيف أو تحريف فقد وسمت العنوان بنظرات في تحقيقه وتعليقاته التي شرح بها عبارات السخاوي....

وهذه ملحوظات عامة على التحقيق:

١- ذكر المحقق اعتماده في تحقيقه الكتاب على نسخة المؤلف المحفوظة بمكتبة شهيد علي بتركيا برقم ٢٥٥٣، وذكر قرائن تدل على ذلك دلالة قاطعة لايرقى

إليها الشك، ومن ينعم النظر ويمعن الفكر في هذه النسخة وما توافر فيها من الأغاليط الإملائية واللغوية يدرك أن هذه الأغاليط والتصحيفات والتحريفات في الرسم والأوزان وغير ذلك لايقع فيها عالم مثل الإمام السخاوي، فهناك لغز ما يكتنف هذه النسخة كان على المحقق كشف سره قبل الحكم على أصالة هذه النسخة، وبخاصة أن المحقق قال في ص ٢٢٧ الحاشية (٤):"ومن ههنا حتى ص٢٧٦ كتب بغير خط المصنف". وسأذكر مثلا واحدا يؤكد ذلك، قال السخاوي في ص ٥٩:"وقال الأخفش: هو أفعوانة...، وقال آخرون:هو أفعلالة...". وعلق الدالي في الحاشية (١): كذا في النسخ، وهو خطأ لاريب فيه، والصواب: فعلوانة.انظر: الصحاح وغيره. وعلق الدالي في الحاشية (٣): كذا في النسخ، وهو خطأ لاريب فيه، والصواب: أفعلانة...

فهل يقبل أن يلتبس الوزن على من هو مثل السخاوي، ونص الصحاح بين يديه. فهذه أغاليط لايقع مثل السخاوي فيها..

٢- ينص على روايات بعض الأبيات في المصادر، ويغفل بعضها الآخر، وربما خرج الأبيات دون إحالة إلى الديوان كما فعل مع رجز أبي النجم العجلي. ومن الأمثلة على ذلك أنه نص على روايات ولم تكن موضع شاهد كما ص٥٢، ص٦٤، وغير ذلك كثير. فالدالي يلتزم بذكر الروايات في موضع ويتجاهلها في موضع آخر كما في ص١٧.

٣- يفصل في تخريج بعض الأبنية، فيذكر أنها من أبنية سيبويه، ويغفل عن تخريج بعضها الآخر، ولايشير إلى أنها من أبنية سيبويه.

٤- يشير حينا إلى خلاف العلماء في وزن بعض الأبنية، وربما أشار إلى خلاف نسخ كتاب سيبويه في بعض الأبنية، ويغفل عن ذكر الخلاف في بعضها الآخر، وهذا نقص في التوثيق.

٥- يغفل كثيرا عن ترجمة الأعلام في الحاشية. ويخلط بين أبي عبيدة وأبي عبيد، وبين أبي زيد وابن دريد، وأبي عمرو وأبي عمر الجرمي.

٦- عدم تخريج كثير من آراء العلماء، وربما خرج بعضها من غير مصادرهم.

٧- إثبات أبنية خاطئة في المتن احتجاجا بأنها وردت في نسخة المؤلف، دون التفات إلى صوابها في النسخ الأخرى، فينسب الباحثون والمحققون إليه توهما غير رأيه الصواب .

٨- لاينص على معاني الأبنية التي أغفلها السخاوي، ويكتفي بما أشار إليه السخاوي في المتن.

٩- يخرج نصوص السيرافي والأزهري وابن سيده من لسان العرب كثيرا، ونصوصهم في شرح السيرافي وتهذيب اللغة والمحكم، بل إنه نص في المقدمة ص٤٧ على مَنْ ألّف في الأبنية، وذكر منهم الجرمي صاحب كتاب الأبنية، وأشار إلى أن ابن السراج نقل منه ولكنه أحال توثيقه إلي السيرافي النحوي، والأولى أن يوثق من كتاب الأصول لابن السراج.

١٠- توهم الدالي أن أهم مصادر السخاوي: الصحاح للجوهري، والأبنية للزبيدي، وحينما يطلق (وقال غيره) في شرح الأبنية إنما يقصد الزبيدي في كتابه أبنية سيبويه. وفي هذا نظر، لأن السخاوي قال في المقدمة:" وأتى بما لايوجد في كتاب، ولايُورد عليه في منهل غير مناهله العِذاب...شرحت فيه معاني الأمثلة ومبانيها المشكلة، وأودعته ماستخرجته من ذخائر القدماء وتناظر العلماء، وختمته بأغرب نظم وأسناه، فيما اتفق لفظه واختلف معناه، وأضفت إلى الأبنية ألفاظا مستطرفة واقعة أحسن المواقع عند أهل المعرفة، ورتبت الأبنية على الحروف مستعينا بالله المنان الرؤوف ".

١١- يوثق كلام السيرافي من كتابه السيرافي النحوي تحقيق عبدالمنعم فايز حينا، وحينا من لسان العرب أو من هامش كتاب سيبويه (بولاق)، وشرح السيرافي بين يديه، بل إنه لم يشر إلى كتاب السيرافي النحوي في ثبت المصادر والمراجع.

وبقي أن أشير إلى أنني لم أنظر في مقدمة التحقيق، واكتفيت بالأهم المشتمل على فحص الأبنية كي لاتطول النظرات، وقد تتبعتها في فرش الجزء الأول من الكتاب على النحو التالي:

١. ص ١٧ س ٢ من الأسفل:

" قال الأعشى:

إليك ـ أبيت اللّعْنَ ـ كان كَلاَلُها إلى الماجدِ الفَرْعِ الجواد المُحَمَّدِ "

أحال الدالي في الحاشية (٤) إلى الديوان ولسان العرب (حمد)، والرواية في اللسان (الماجد القرم)، ولم يشر إليها، وكان منهجه مضطربا في ذكر الروايات، فيذكرها حينا وإن لم تكن موضع شاهد، وأحايين لايذكرها.

٢. ص ١٨ س ٢ من الأسفل:

"وفي الحديث: "إذا خطب الرجلُ المرأة فلا بأس أن ينظر إلى وجهها وكفيّها، فإن ذلك أحرى أن يؤدم بينهما".

وقال في الحاشية (٥): لم أجده بهذا اللفظ، وفي الباب حديثان..." وخرجهما من غريب أبي عبيد ١٤٢/١، والنهاية ٣٢/١، ول (أدم).

والأولى أن يخرجهما من كتب الحديث، فالأول رواه الترمذي (١٠٨٧)، وابن ماجه (١٨٦٥)، والآخر رواه أبو داود (٢٠٨٢)، وهناك أحاديث صحيحة رويت في كتب الصحاح، والتخريج منها أولى من التخريج من كتب اللغويين والتفسير.

٣. ص ٢٠ س ٢:

نص المؤلف على أربع لغات في إبراهيم، ولم يذكر المحقق اللغات الباقية، وهذا نقص في التوثيق، لأن الهاء في (إبراهم) مثلثة الحركات كما في القاموس المحيط (برهم)، وذكر أيضا فيه لغة أخرى (إبراهوم)، ففيه سبع لغات كما ذكر ف. عبدالرحيم في التعليق على المعرب ١٠٤.

وفي الحاشية (٢) أشار إلى أن قراءة (إبراهام) هي قراءة ابن عامر، والأولى أن ينص على أنها قراءة هشام بن عمار عن ابن عامر الشامي (التيسير الداني ٧٦–٧٧)، وابن عامر أحد القراء السبعة، وللقراءة عنه روايتان، إحداهما رواية هشام، والأخرى رواية ابن ذكوان.

٤. ص ٢٠ س ٥: الأبيات التي ذكرها الإمام السخاوي:

أشار الدالي في الحاشية (٤) إلى أنها تنسب إلى عمرو بن زيد بن نفيل نقلاً عن الصغاني وصاحب التاج، والصواب زيد بن عمرو بن نفيل كما في السيرة النبوية لمحمد بن إسحاق ٣٦، وسيرة ابن هشام ٧٤.

٥. ص ٢٤ س ٧:

قال السخاوي: "إبريق: فارسي معرب ومعناه بالفارسية: طريق الماء، أو صبّ الماء على رفق".

أشار الدالي في الحاشية (٤) إلى أنها في الحلبيات: صابّ، ولعله الصواب، ولم يذكر المحقق سبب ترجيحه لعبارة الحلبيات علما أنها في المعرب (صبّ) كما نقلها

السخاوي. ويرجح ماورد في المعرب أن ف. عبدالرحيم في تعليقه على المعرب ص١٢٠ قال: " قال المؤلف إن معناه بالفارسية إما طريق الماء أو صب الماء. يقصد بالأول أب راه، فأب معناه ماء وراه معناه طريق. ويقصد بالثاني أب ريختن، فريختن معناه الصب ". وقال أيضا عن الإبريق :" وهو بالفارسية الحديثة أبريز، ومعناه اللغوي: الذي يصب الماء، وهو مركب من أب، أي: الماء، وريز مشتق من ريختن بمعنى صب، فالقاف في إبريق مبدلة من الخاء. جاء في المعجم الكبير أن أصله أبريز بالفارسية، وريزمعناه وعاء، وهذا ليس بصحيح ".

٦. ص ٢٥ س ١:

قال السخاوي: " إبليس: زعم قوم أنه عربي، وأنه من أبلس... ". وكان الأولى أن يشير إلى المصادر التي قالت بعربيته في حديثها عن الجذر(بلس) كالعين وتهذيب اللغة والصحاح ومقاييس اللغة والعباب الزاخر، والمصادر التي أشارت إلى عجمته كالقاموس المحيط والمصباح المنير.

٧. ص ٢٥ الحاشية (٢):

لم يشر إلى المصدر الذي نص على تفسير الأصمعي، إذ نقله دون الإحالة إلى المصدر، وهو في تهذيب اللغة عنه (كرس). وعنه أيضا في جمهرة اللغة (رسك):" أي قد تكارس عليه التراب فغطاه، والأكارس الجماعات من الناس، لاواحد لها من لفظها، هكذا يقول الأصمعي ".

٨. ص ٢٨ س ١:

قال السخاوي: " كما جمع هيّن على أهيناء ". وعلق المحقق في الحاشية (١) كذا، والصواب أهوناء...

وأقول إن الصواب في نص السخاوي أهيناء، لأنه ينقل عن الجوهري عن الفراء، فالأولى أن ينبه في الحاشية على قول ابن بري عند قول الجوهري عن الفراء في لسان العرب (شيأ): إن أصل شيْء شيّء، تجمع على أفعلاء مثل هيّن وأهيناء، قال: هذا سهو، وصوابه أهوناء لأنه من الهون، وهو اللين ". فهو قول الفراء، والسخاوي ينقل عن الجوهري في الصحاح.

٩. ص ٢٨ س ٥:

قال السخاوي: " وقال الجرمي: هو القصير... ".

وعلق الدالي في الحاشية (٣) قائلا:"في كتابه الأبنية الذي فسر فيه ماوقع في كتاب سيبويه من الأبنية، ولم ينته إلينا شيء من كتب الجرمي ".ولم يخرجه من المصادر الأخرى، إذ ورد تفسير الجرمي في السيرافي النحوي ٦١١، ومختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٢١. وهو رأي أبي حاتم في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٣٦، والأعلم في النكت ٢٨٣/٣، وابن الدهان في شرح أبنية سيبويه ٢٨، والزبيدي في تاج العروس (بتر).

١٠. ص ٢٨ س ٢:

قال السخاوي: أباتر: هو الذي يقطع رحمه... ". ولم يشر الدالي إلى المصادر التي ذكرته، وقد فات على المحقق أن هذا التفسير تفسير سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٤٦.

١١. ص ٢٨ س ٦: قال السخاوي:"قال الفرزدق:

أَوَلَّيْتَ العراق ورافديه — فزارياً أحذّ يد القميص "

لم يشر الدالي إلى رواية (بعثت على العراق...)، وهي في بعض المصادر نحو: إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٩٨ وتهذيب اللغة (رفد)، وكان حقا على المحقق أن يشير أيضا إلى نسبته إلى الكميت في بعض نسخ إصلاح المنطق وغيرها.

١٢. ص ٢٩ ص ١:

قال السخاوي: " إبين: موضع. ويقال: عدن أبين، بفتح الهمزة وكسرها ". ولم يخرج الدالي في الحاشية قولهم، وهو قول أبي حاتم في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٢٩: " وقالوا: عَدَنُ أبْيَن وعدن إبين ".

١٣. ص ٢٩ الحاشية (٢):

ونقل الدالي فيها ما كتب على الهامش في نسخة (م)، وهو: " قال ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح: " الأترج: اسم للثمر المعروف، والواحدة: أترجه، وزنها أفعلة مثل... هذه أفصح اللغات " ولم يستطع المحقق قراءة ما بعد أفعلة. والنص في شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٨٢ " ووزنها أفعلة مثل أُسْكُفَّة ". وشرح الفصيح، دراسة وتحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٤. ص ٢٩ س ٥:

قال السخاوي: " وقال الأصمعي: أتِيٌّ بالفتح، وقال الجرمي: هما لغتان". ولم يخرج الرأيين، وقد أشار السيرافي إلى أن الأصمعي كان ينكر الضم (السيرافي النحوي ٦٥٤)، وأما قول الجرمي فقد أشار إليه الجواليقي في (مختصر شرح أمثلة سيبويه ٤١،٤٢)، وحكاهما أبو مسحل في نوادره ١٦٤، وحكى أبو عمرو الشيباني فيه تثليث الهمزة فيما نقله الصغاني في التكملة (أتي). وأما رواية الضم فهي رواية سيبويه وأبي حاتم السجستاني وغيرهم (الكتاب ٤/٢٧٤، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٧٩).

١٥. ص ٢٩ س ٦:

بيت الفرزدق له رواية لم يذكرها، وهي قوارص تبريني في جمهرة اللغة (قرص)، وفي الصحاح رواية لا شاهد فيها (وقد يملأ القطر الإناء فيفعم).

١٦. ص ٣٠ س ٦:

لم يخرج رأي الجرمي في تخفيف أثافٍ، ولم يشر الدالي إلى أن مثله منقول في المصادر عن أبي الحسن الأخفش كمافي تاج العروس (أثف).

١٧. ص ٣١ س ٤:

لم يُعَرّف بأبي إسحاق. وهو أبو إسحاق الزجاج، لأن أبا جعفر النحاس ينقل عنه كثيرا، قال د. زهير غازي زهير محقق إعراب القرآن للنحاس ص٤٢:" ونحن نجد الزجاج يملأ كتاب إعراب القرآن بآرائه في النحو والمعاني، وكان النحاس يشير في روايته إلى كل ذلك، يشير إلى سماعه عنه مرة وإلى إملائه ماأخذه عنه أخرى ".

١٨. ص ٣٢ س ٢:

قال السخاوي: " ويقال: بقي من بني فلان أثفية خشناء، أي: بقي منهم عدد كثير".

وعلق الدالي في الحاشية (٢) قائلا:"قوله: ويقال...كثير" هو قول الجوهري في الصحاح (ثفي) ". وهذه العبارة توهم أن القائل الجوهري، وقد ذكرها ابن فارس عن العرب في مقاييس اللغة (أثف).

١٩. ص ٣٢ س ٦:

قال السخاوي: " يقولون: ثعبت الماء ثعباً أي: فجرته ". ولم يخرجه من مصادره، قال ابن فارس في مقاييس اللغة (ثعب):"قال الخليل: يقال ثعبت الماء وأنا أثعبه، إذا فجرته فانثعب كانثعاب الدم من الأنف". وهو كذلك في العين ٢ /١١١ .

٢٠. ص ٣٢ س ٨:

قال السخاوي: " وأنشد أبو العباس:

ألا حبذا حبّذا حبّذا ... حبيبٌ تحمّلتُ فيه الأذى "

وأشار الدالي في الحاشية (٥) إلى أنهما للزيادي نفسه، وهما إلى النظم أقرب.

والصواب أن الزيادي أنشدهما، وهما لرجل من أهل الحجاز. قال الزبيدي في تاج العروس (جلذ) " قال: وأنشدني الزيادي لرجل من أهل الحجاز أحسبه ابن أبي ربيعة ".

وقال د / سيف العريفي في بحثه الزيادي النحوي: " والحق أنه راوٍ لهذا الشعر وليس قائله، إذ يقول المبرد: " وأنشدني الزيادي لرجل من... ".

٢١. ص ٣٣ س ٨:

لم يذكر أن بيت رؤبة يروى لذي الرمة، قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢ /٧٢٣:"هذا الشطر لرؤبة بن العجاج، ويروى لذي الرمة".

٢٢. ص ٣٤ س ٦:

لم يُعَرّف بأبي دؤاد، وهو أبودؤاد الإيادي في تاج العروس (بلط). وفي س ١٠ لم يعرف أيضاً ثعلبة بن صعير المازني، وهو من شعراء المفضليات.

٢٣. ص ٣٤ س ٢ من الأسفل:

ذكر في الحاشية (٥) أن السخاوي انفرد بالنص على الإسكان والقصر، وذكر الدالي أيضاً أن المصادر ترويه (بالآجرون) بكسر الجيم ".

وقد نص على رواية الإسكان والقصر ابن عباد في المحيط في اللغة (أجر). فقال: " ويقال له: الإجْرون أيضاً ". وعليه يكون النص في المتن: ويروى بالإجْرون، بقصر الهمزة وإسكان الجيم ". وليس كما أثبته "ويروى بالأجْرون بقصر الهمزة وإسكان الجيم ".

٢٤. ص٣٦ الحاشية (١):

قال السخاوي:"ولم يعرف الأصمعي إلا الجفلى. وقال غيره: والأجفلى..."

وعلق الدالي في الحاشية:"كذا في الأصل، د، وفي ظ: إلا في الجفلى. وفي م الأجفلى، ولعله الصواب..."

وأقول عبارة السخاوي أيضا صحيحة، وليس ملزما بعبارة الجوهري وغيره، ولم يذكر في الحاشية من العلماء الذين نصوا على الأجفلى، ومنهم أبو زيد كما في الصحاح للجوهري (جفل).

٢٥. ص٣٦ الحاشية (٤):

قال الدالي:"والرواية في غير اللسان (جانب الجريب)".

والصواب: أن الرواية لابن سيده في المحكم (أجل)، وصاحب اللسان ناقل عنه.

٢٦. ص ٣٧ س ٢:

قال الدالي في الحاشية (وأما إنكار إدخال الألف واللام على كل وبعض فلا يصح، وهو جائز، وقد استعملها بالألف واللام الأئمة كسيبويه والأخفش وصاحب القاموس وغيرهم انظر عبث الوليد، واللسان (بعض)".

وأقول لا يستدل بجواز استعمالها في لسان العرب بأسلوب سيبويه والأخفش وصاحب القاموس المحيط، وكان الأولى أن يستدل بقول الأصمعي في اللسان (بعض): الألف واللام لايدخلان في بعض وكل، لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن العزيز "وكلا أتوه داخرين" قال أبو حاتم: "ولا تقول العرب الكل ولا البعض وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك، فإنه ليس من كلام العرب"، وقال الأزهري: "النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل وإن أباه الأصمعي".

٢٧. ص ٣٧ س١ من الأسفل:

قال السخاوي: "احرنبى الديك: إذا نفش ريشه وتهيأ للقتال". وأحال الدالي في الحاشية (٣) إلى المنصف ١٤/٣، والأولى أن يحيل إلي كتب اللغة نحو تهذيب اللغة ٣٣٤/٥.

٢٨. ص ٣٩ الحاشية (١):

نسب الدالي الأبيات إلى زيد بن عتاهية التميمي. ولم يشر إلى أنها في بعض المصادر كبغية الطلب في تاريخ حلب زيد بن عتاهية الفقيمي، والأولى تحرير الخلاف فيه وفي قصة الأبيات.

٢٩–ص٤١ س١:

قال السخاوي: " والطير ههنا بمعنى العجلة والطيش والخفة، وهو مَثَل، يقولون: ازجر أحناء طيرك، أي: نواحيه أماماً وخلفاً ويميناً وشمالاً ".

وعلق الدالي على قوله (مَثَلٌ) في حاشيته (١) فقال: " كذا، وليس بمثل ولا يشبهه. ولعله قد وهم وهو ينقل عن الصحاح (حنو) ".

قال الطوسي في خزانة الأدب الشاهد الثالث بعد الخمسمائة: " ازدجر، ازجر أحناء قولك: إنما هذا مَثل، يقول: ازدجر، ازجر أحناء قولك، أي: عن يمين وشمال، وعلى أي حال شئت، يقول: إن ركبت هذا الأمر الذي قلت لك فيه ازدجر عثرت، أو معناه: انظر ما عاقبته ".

وأخشى أن يكون في النص سقط، وهو مثل [الأعناء]، فقد نقل عن الجوهري: " والحنو واحد الأحناء، وهي الجوانب مثل الأعناء. وقولهم ازجر أحناء طيرك، أي: نواحيه يميناً وشمالاً وإماماً وخلفاً... " وبخاصة أنه ينقل عن الصحاح.

٣٠–ص٤١ س ٧:

قال السخاوي: " وكذلك الفرس الجواد المُنْتَزَع ". قال الدالي في الحاشية (٤): "لم أجد هذا المعنى في الفرس، والذي في المعجمات أنه السريع". وهناك احتمالات:

١–أظن الصواب: " وكذلك الفرس الجواد المسرع " إذ ورد في جمهرة اللغة ١١٩٣" الفرس الجواد السريع ". وقد وصفت المعاجم الجواد بالمسرع فقد ورد في تهذيب اللغة (طمم): "ثعلب عن ابن الأعرابي الطميم الفرس المسرع".

٢– المحقق ربما لم يطلع على أن الفرس تنزع في مشيها، لذا قال ما قال، والباحث لم يعرف ذلك أيضا، وأظنُّ ما في النص صوابا. جاء في اللسان: (ونَزَعَتِ الخيل تَنْزِعُ: جَرَتْ طِلْقاً، وأنشد: والخيلَ تَنْزِعُ قُبّاً في أعِنّتِها = كالطيرِ تَنْجُو من الشُّؤْبوبِ ذي البَرَدِ).

٣- قد يكون في النص سقط، وصوابه (الفرس الجواد والمنتزع)، فالواو ساقطة، لأن الخلج جاء بمعنى الانتزاع. وزادوا في معانيه، فقالوا: الذي خلجته النساء فذهبت به، والذي يضطرب ويختلج. وقيل: الناقة المختلج عنها ولدها. وقيل: المرأة التي اختلجت من زوجها وولدها، أي: انتزعت. انظر: جمهرة اللغة ١٣٣٢/٣، تهذيب اللغة ٥٨/٧، السيرافي النحوي ٦٠٨، المحكم ٧/٥.

٣١- ص ٤١:

لم يشر الدالي في الحاشية إلى تخريج الأبنية (المخرنطم، أدابر، إدْرون..).

٣٢- ص ٤٢ س ٦:

قال السخاوي: "إرْدَخل: هو البنّاء...".

وعلق الدالي في حاشيته (٣) قائلا: "لم تذكر المعجمات له هذا المعنى، وهو فيها الضخم". وهذا المعنى ذكره الزركلي في الأعلام (ابن الأردخل)... "قلت لم يذكر أحدهم أصل الكلمة، وهي على ما في تاريخ الموصل آرامية، وفي إحكام باب الإعراب: سريانية بفتح الهمزة وضمها، ومعناها عندهما: البنّا الماهر..".

وقد أورد العالم طه باقر أن البناء أو المعمار في الآكدية يدعى أردخلي أو أردكلا... وجاء في ترجمة مهذب الدين أبي المعالي أبي عبد الله محمد بن الحسن بن يمن بن الأردخل، وهو بالسريانية بنّاء، ويفسر بأنه المجيد في البناء".

٣٣- ص ٤٢ س ٨:

قال السخاوي: "قال ابن أحمر...".

لم يشر الدالي في الحاشية (٥) إلى أن الزمخشري نسبه في المستقصى ٤١/٢ إلى أبي شهاب الهذلي.

٣٤- ص ٤٤ س ١:

قال السخاوي: "وقال الجرمي: هو نبات".

ولم يخرج الدالي رأيه في الحاشية، وهو في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٣٧.

وفي س ٤ من الأسفل قال السخاوي: "وقال أبو حاتم: الرُّبَّة: ضرب من الحشرات، والجمع: رُبى". ولم يخرج رأيه في الحاشية، وهو في الصحاح (ربا).

٣٥– ص ٤٤ س ١ من الأسفل:

علق الدالي على بيت النابغة الجعدي (على سَفَوان يومٌ أرونانِ)، فقال في الحاشية (٥): ومن رواه أرونان بالرفع جاز لأن البيت ينشد مفرداً" وهذا غير صحيح، قال ابن سيده في المحكم (رون): "هكذا أنشده سيبويه، والرواية المعروفة يوم أروناني ؛ لأن القوافي مجرورة وبعده:

فأرادفنا حليلته وجئنا بما قد كان جمّع من هجانِ".

٣٦– ص ٤٥ حاشية (٥):

قال الدالي " نبه على روايته بالنون الأعلم".

ورواية النون(مركنا) هي رواية ابن سيده في المحكم(حبب)، وابن سيده قبل الأعلم (٤٧٦هـ).

٣٧– ص ٤٨ س ٥:

قال الأخطل:

والخبز كالعنبر الهندي عندهم والبرّ سبعون إردبا بدينار

قال الدالي في الحاشية (٢):"لم يرد البيت في ديوانه، وأنكر الصغاني أن يكون له ولم ينسبه إليه أحد". وقد نسب إليه في حياة الحيوان ٢/ ٣٣٩ وتاج العروس (ردب)، وأشار إليه محقق ديوان الأخطل في الحاشية ص٤٢٠.

٣٨– ص ٤٩ الحاشية (٣):

لم يذكر الدالي أن التصويب من الصحاح (أرم) في قوله (ولعل الصواب آرم)، ولم يبين سبب التصويب، وهو واضح، فالمؤلف يقول: فكأنّ الأُرَّم جمع آرِم، و الأُرّم على فُعَّل، و فُعَّل: قياسي في كل وصف على فاعل، أو فاعلة، صحيح اللام، مثل: راكع وراكعة تجمع على رُكَّع.

٣٩– ص ٥٠ س ٤:

قال السخاوي: " قال الجرمي: وسمعت الأصمعي يقول: الأربعاء بفتح الباء، والأربُعاء بضم الباء... ".

وحكاية الأصمعي في إصلاح المنطق لابن السكيت ١٧٤ تختلف فلابد من تحريرها إذ يقول في باب ماهو مكسور الأول مما فتحته العامة أوضمته:"وتقول:هذا يوم الأربعاء،

بفتح الهمزة وكسرة الباء، ولاتقل الأربعاء، وقد حكى هذا الأصمعي". وفي جمهرة اللغة رواية الضم عن أبي عبيد.

٤٠-ص٥١ س ٧:

لم يذكر الدالي روايات في بيت الشعر، ومنها (قرى مصر) مكان (قرى الشام) في غريب الحديث للحربي.. وعرف المكاء بأنه طائر في ضرب القنبرة إلا أن في جناحية بلقاً عن اللسان، والصواب أنه عن المحكم (م ك و). وعرف الآلاء بأنه شجر يدبغ به ولم يذكر المصدر، وهو في العين ٣٥٣/٨: "شجر يدبغ به الأدم".

٤١- ص٥١ س ٢ من الأسفل:

لم يذكر الدالي لغتين عن كراع، وهما آرز كتابل وأَرُزٌّ كعَضُد، وقد ذكرهما الزبيدي في تاج العروس، ولم يخرج لغة عبد القيس، وهي في تاج العروس (أرز). وأنكر الفراء أُرْز في تهذيب اللغة (رز)، ولم يشر إلى ذلك وقد ذكرها السخاوي.

٤٢- ص ٥٢ الحاشية (١):

شرح الجوذاب من اللسان، والصواب أن التفسير لابن سيده في المحكم (ضرب). وقال الدالي في الحاشية (٤):" وزدنا (ما) ليستقيم الكلام" ولم يذكر أن التصحيح من المعرب، وتاج العروس.

٤٣- ص ٥٤ س ٣:

قال السخاوي: "ارعوى، معناه: كفَّ". ونصح الدالي بالرجوع إلى المنصف لأبي الفتح فقط، والأولى أن ينصح بالإحالة إلى كتب اللغة والمعاجم، والمعنى في العين ٢٤٠/٢.

٤٤-ص ٥٦ س ٦:

قال السخاوي: "إزْمَول وإزمولة: ضعيف". وعلق الدالي في الحاشية (٦) فقال: "كذا، وما عليه المعجمات أن الأزمول: الخفيف السريع أو المصوت، أما الضعيف فهو الزمل بتخفيف الميم وتشديدها . والزميل والزميلة بتشديد الميم فيهما، فلعله حرف الضعيف عن الخفيف".

وأقول: قال الجوهري في الصحاح (زمل): "ويقال هو إزمول وإزمولة والزمل والزميل والزمال بمعنى، وهو: الجبان الضعيف...".

وقال السيرافي (السيرافي النحوي ٦١٢): " الإزمول: الضعيف ". وجاء في السيرافي النحوي أيضاً: " إنما يريدون بالإزمول الذي يزمل، يريد الذي يتبع غيره لضعفه ". فقوله " فلعله حرف الضعيف عن الخفيف " غير صحيح.

٤٥– ص ٥٧ س ٣:

قال السخاوي: " وقال الأصمعي القُذُفَا. قال الجرمي وغيره: هما لغتان ".

ولم يشر الدالي في الحاشية إلى اللغة الثالثة (القُذَفَا) في تهذيب اللغة ولسان العرب وتاج العروس (قذف).

٤٦– ص ٥٧ س ٥:

قال السخاوي: " وقال الجوهري: أُزْمُولة، بضم الهمزة والميم عن أبي عمرو. وقال: هو المصوت من الوعول وغيرها، وأنشد البيت... ".

والأولى في الحديث عن الأبنية أن يعرف بأبي عمرو حتى لا يلتبس بأبي عمر الجرمي.. وهو أبو عمرو الشيباني، قال الجواليقي في مختصر شرح أمثلة سيبويه ص٢٤:"إزْمول إفعول: صفة، قال الجرمي: الأَزْمُول: الضخم، وحكى أبو عمرو الشيباني: الأُزْمُولة بضم الهمزة، وفسره: المصوت من الوعول وغيرها "، وهو كذلك عنه في الغريب المصنف ٥١٨. ٤٧– ص٥٧ الحاشية (٥):

نقل الدالي نص السيرافي من السيرافي النحوي ٦١٤: " يقال رجل إزفنة، أي: فيه خفة، ويقال: رجل أزفنة إذا كان خفيفاً كثير الحركات ".

وقد نقله بتحريفه، والصواب فيما أظن: " وإزفنّة فيها وجهان يقال: رجل إزفلّة، أي: فيه خفة، ويقال: رجل إزْفنة: إذا كان خفيفاً كثير الحركات "، والدليل على ذلك أن هذا البناء ورد فيه وجهان كما صرح بذلك الزبيدي في أبنية كتاب سيبويه ١٢١، قال الزبيدي: " فإن كانت الروايتان صحيحتين فهي لغة إزفنّة وإزفلة ". وذكر الزبيدي إزفلة، ونص على أن بعض اللغويين رواها عن سيبويه إزفنة بالنون. وقد قال سيبويه فيما نقله عنه الجوهري في الصحاح (زفل) وقال سيبويه: أخذته أزفلة بكسر الهمزة وتشديد اللام أي خفة ".

٤٨–ص٥٧ س ٣ من الأسفل:

نص سيبويه، قال سيبويه: "أخذته إزفلة، بكسر الهمزة وتشديد اللام، أي: خفة" وهذه العبارة التي ذكرها السخاوي لم ترد في الكتاب، وإنما نقلها عنه الجوهري في الصحاح وابن منظور في لسان العرب والزبيدي في تاج العروس. وأظن أيضاً أن النص في الكتاب ٢٤٧/٤ فيه سقط لم يتنبه له الدالي بدليل أن السيرافي ذكرها صفة وسيبويه نص على أنها اسم.

٤٨– ص٥٨ س ٢:

قال السخاوي: "أسحوف: يقال: ناقة أُسْحوف بضم الهمزة والحاء، أي: واسعة الأحاليل"، ولم يشر الدالي إلى أن هذا رأي الجرمي في مختصر شرح أمثلة سيبويه ٢٣، ولم يشر أيضا إلى بقية المعاني التي ذكرها أبو حاتم وغيره. وهذا نقص في التوثيق.

٤٩– ص ٥٨ س ٥:

قال السخاوي: "إسنام: شجر".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلا "وقيل: ثمر الحلي واحدته هاء"، وأحال إلى النبات للأصمعي واللسان والتاج (سنم)، ولم يشر إلى أن هذا التفسير منقول عن صاحبه وغلامه أبي نصر في أبنية كتاب سيبويه للزبيدي ١٠٨، ومختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١١.

٥٠–ص ٥٨ س ٦:

ذكر الدالي في الحاشية أن سيبويه روى أسحارّ بالفتح على وزن أفعالّ، وهو كذلك في الكتاب ٢٤٥/٤، وقد ذكر الزبيدي في أبنية كتاب سيبويه ١٠٩ أن روايته بالكسر إفعال، واستدرك عليه وزن أفعالّ بفتح الهمزة ١٠٣، وأظن أن رواية سيبويه بالكسر إفعالّ: إسحارّ بدليل أنه ذكر قبلها وزناً مكسور الهمزة وبعدها وزناً مكسور الهمزة أيضاً. ومنهجه يذكر الفتح ثم الكسر ثم الضم ويبدأ بالألف ثم الياء ثم الواو في ذكر الأبنية.

٥١– ص ٥٨ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: "أسطوانة: قال بعضهم: الهمزة فيه زائدة، والنون أصلية". وذكر الدالي في الحاشية (٦) أنه يعني الجوهري في الصحاح (سطن).

والصواب أن الرأي للخليل في تهذيب اللغة (سطن) ٣٣٨/١٢ .

٥٢– ص ٦٠ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: "أُسْكُرْجَة: هي فارسية عُربت. وتفسيرها: مُقرَّبةُ الخل".

وقال الدالي في الحاشية (٤): "كذا ضبطه بخطه". وأقول: لايمكن أن يضبط السخاوي هذا البناء، والصواب كما ذكر في الحاشية، مما يدل على أن هذه النسخة ليست نسخته التي كتبها بخطه. وورد في كتب المعربات الفارسية تفسيرها ب(مقربة الخيل)، وكان يجب الإشارة إليه وتحريره، وإن كان الصواب ماأثبته.

٥٣–ص ٦٤ الحاشية (١):

روى البيت: أتوعدني بقومك يا بن جحل... وقال: "وجحل في قوله (أتوعدني...الخ) يقع اسمه بالجيم فالحاء أو بالحاء فالجيم، وليس لدي مايسعفني في تحقيق هذا الموضع". وقد فصل ابن القيسراني في المؤتلف والمختلف في تحقيق هذا الاسم فقال: "من يقال له: جحل وحجل. فأما جحل فهو ابن نضلة أحد بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر، وهو القائل...وأما حجل فوجدته في كتاب فزارة ذكر أنه عبد بني مازن من فزارة شاعر وهو القائل...وحجل بن عمرو الخثعمي ثم الفزعي،قوم من خثعم، يقال لهم: بنو فزع، وحجل شاعر فارس، وهو القائل...". والمراد في البيت الأول جحل بن نضلة الباهلي.

٥٤– ص ٦٤ الحاشية (٢):

قال الدالي: "والصواب أنه عربي خالص، ولا أعلم أحداً قال بعجمته، ولم يذكره معجم الألفاظ الفارسية المعربة ولا المعجم الكبير". وينقض هذا ما رواه المبرد في الكامل ٢/٦٠ إذ ذكر أن بعضهم يزعم أن أصله فارسي يقال وقع القوم في آشوب، أي: في اختلاط.

٥٥–ص ٦٥ س ٥:

قال السخاوي: "وليس في العربية أُفْعَان ولاإِفْعان، والأُشْنَان هو الحرض".

ومن الخطأ أن يثبت الدالي مثل هذا عن السخاوي في المتن بحجة أنها نسخة المؤلف. والصواب: "وليس في العربية أُفْعَال ولاإِفْعَال".

٥٦- ص ٧٣ الحاشية (١):

أحال الدالي قول الأصمعي إلى اللسان (عيا)، والصواب أن يحيل إلى تهذيب اللغة (عيّ)،لأن ابن منظور في اللسان ينقل عن الأزهري في التهذيب، فالإحالة إلى الأصل أولى من الفرع.

٥٧- ص ٧٥:

١. ذكر في الحاشية (وعمراً وقابوساً)، وفي القوافي للتنوخي ١٢٣ عمراً وفانوساً فكان يجب تحريره.

٢. أثبت في البيت (السعلات) هكذا بحجة أنها في نسخة المؤلف، والصواب (السعلاة) كما في المصادر، ورسمت هكذا في لسان العرب (نوت) برواية ياقبح الله، وقد أشار إليها صحيحة، وأثبتها بالتاء المربوطة في ص ٣٠٠.

٥٨- ص ٧٥:

لم يعلق الدالي على الأبنية (إضبارة، إضريج، إضحيان، إطريح... "، ومنهجه في التحقيق مضطرب، وتوثيقه يعتريه النقص، إذ يعلق على بعض الأبنية ويترك بعضها الآخر، ولايشير في الحاشية إلى المعاني التي لم يذكرها السخاوي للأبنية.

٥٩-ص ٨٠ س ٦:

قال السخاوي: " والرَّبَعَةَ أيضاً: حيّ من الأسد ".

كان حقا على الدالي أن يشير في الحاشية إلى مايزيل اللبس، فقد ورد تفسيره بسكون الباء: حيّ من الأزد، في جمهرة اللغة ولسان العرب (ربع)، وورد في الاشتقاق لابن دريد ٣١٢:"والرّبْعة: حيّ من الأزد". وقال في ص٦٧:"والرّبعة:حيّ من الأزد، واسمه ربيعة بن الحارث الغطريف ". وقال الزبيدي في تاج العروس (ربع):"والربعة حي من الأسد، بسكون السين، وهم بنو الربعة بن عمرو بن حارثة بن عمرو مزيقيا، قاله شيخ الشرف النسابة...والربعة بالتحريك: أشد الجري أو أشد عدو الإبل أو ضرب من عدوه وليس بالشديد...والربعة: حيّ من الأزد ".

٦٠- ص ٨٢ س ١:

قال السخاوي: " والغَدن: الفتور والاسترخاء ".

وهذا قول الأصمعي في المنصف ٣٠/٣، ولم يشر الدالي إليه.

وفي س٢: قال السخاوي: "إغريض: هو الطلع. والغريض أيضاً لغة فيه". والتوثيق ناقص، إذ نص بعض العلماء على الغيض وهي يمانية عن ابن دريد وابن الأعرابي، وكذلك الغضيض. ينظر: جمهرة اللغة ١٠٤/١، تاج العروس ١١٧/١٠.

٦١- ص ٨٢ س ٥:

قال السخاوي: "ووزن أفعى أفعل، وعامة العرب تصرفه، ويلزم على هذا أن تكون الهمزة أصلية. ولكن لما كثرت زيادة الهمزة أولاً في الاسم والصفة والفعل أيضاً، إذ ليس في كلامهم فعلٌ على أفعل إلا والهمزة فيه زائدة، نحو: أكرم، ومصدر أفعل مخالف لمصدر دحرج، فلمّا رأوا مصدر أفعل مخالفاً لمصدر بنات الأربعة، وفعله يخالف فعلها في قولهم: يكرمُ، لأنه يخالف يدحرج، قضوا بأن يكون أفعل ثلاثياً، وأن تكون الهمزة فيه زائدة".

وعلق الدالي في الحاشية (٣) على هذا النص قائلاً: "هذا كلام غير مستبين ولا وجه له، بل هو تخليط".

ولو رجع إلى كتاب سيبويه وشروحه لعرف مقصده، فهو كلام مستبين، قال سيبويه (الكتاب ٣٠٧/٤): "ومما يقوي أنها زائدة أنها لم تجئ أولاً في فعل، فيكون عندهم بمنزلة دحرج، فترك صرف العرب لها وكثرتها أولاً زائدة، والحال التي وصفت في الفعل يقوي إنها زائدة".

وشرحه أبو سعيد السيرافي [٢٦١/أ] النسخة السليمانية: "يعني أن الهمزة في أفكل وأيدع يقوي أنها زائدة أنا لم نر في كلام العرب فعلاً في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف على فَعْلل يفعلل فعللة نحو دحرج يدحرج دحرجة. فلو كانت الهمزة أصلية كانت تكون فاء للفعل وتكون بمنزلة الدال من دحرج والسين من سرهف، فعدم مثل هذا في كلام العرب مع ترك العرب لصرف أفكل إذا سمي به رجل مع زيادة نظائره بالاشتقاق نحو أشهب وأبلق. كلها دلائل على زيادتها". ومثل هذا الكلام في شرح الرماني ٦٥/٥ أ والتعليقة ٢٧٩/٤ -٢٨٠.

٦٢-ص ٨٣ س ٢:

قال السخاوي: "والأفنون أيضاً العجوز".

وعلق الدالي في الحاشية (١) فقال: "لم يذكره الجوهري، واستبعد ابن بري أن يكون الأفنون العجوز". وأقول هذا التفسير هو تفسير أبي حاتم في تفسير غريب أبنية كتاب سيبويه لأبي حاتم ٣٣ إذ قال: " والأفنون: واحد الأفانين، ويقال للعجوز: أفنون، قال ابن أحمر:... ".

والذي أنكره ابن بري أن تفسير الأفنون بالعجوز لا يتفق مع معنى بيت ابن أحمر، فهو لم ينكر تفسيرها بالعجوز، وإنما ينكره في بيت ابن أحمر فقط.. ولكن الدالي نقل المعنى ناقصاً فالتبس عليه الأمر.

٦٣- ص ٨٣ س ٤:

قال السخاوي: " وقيل للأصمعي: ما الأقعس... "

وعلق الدالي في الحاشية (٢) قائلا: " الذي في المنصف أن الجرمي هو السائل".. والذي في المنصف ٣/١٣: " اقعنسس: يقال: اقعنسس: إذا اجتمع، قال أبو عمرو: سألت الأصمعي: ما الإقعاس... ".

والأولى أن يحقق هذا النص ، إذ ذكر أنه عن أبي عمر الجرمي دون إشارة إلى مصادر تثبت ذلك. وهو كما قال لأن الجرمي تلميذ الأصمعي، وهو أشبه بما نقله الجواليقي عنه في مختصر شرح أمثلة سيبويه. فالأولى أن يثبته في النص كي لايلتبس نص السخاوي على الباحثين من بعده.

٦٤-ص ٨٦ الحاشية (٣):

قال الدالي: " ويرى الخليل أن الكمأة اسم للجمع ولم يكسر عليه كمء " الكتاب ٢/٢٠٣.

وأحال إلى قول سيبويه في الكتاب: "باب ماهو اسم يقع على الجميع ولم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك ركْب وسفْر، فالركب لم يكسر عليه راكب.

وزعم الخليل أن مثل ذلك الكمأة، وكذلك الجبأة، ولم يكسر عليه كمء".

وأقول: كان حقا على الدالي أن يحرر مانسب إلى الخليل، إذ قال في العين (كمو): " كمأ: الكمأة نبت نقض الأرض، فيخرج كما يخرج الفطر، واحدها: كمء، والجميع: الكمأة، وثلاثة أكمؤ". ويؤيد ذلك مايلي:

١-أن مانسب إلى الخليل نقله ابن سيده في اللسان (كمأ) عن سيبويه نفسه، قال سيبويه: "ليست الكمأة بجمع كمء ، لأن فعله ليس مما يكسر عليه فَعْل، إنما هو اسم للجمع".

٢- نقل الزجاج في المخصص دفاعاً عن سيبويه، وليس عن الخليل كما نقل عنه.

٦٥-في ص ٨٦ س ٤:

قال السخاوي: "وقد حكى أبو زيد أن من العرب من يجعل ذلك مثل تمرة وتمر، فيقول في الجمع كَمْءٌ، وفي الواحدة: كمأة".

والذي في لسان العرب (كمأ) عن أبي زيد خلاف ذلك، إذ حكى عنه أن الكمأة تكون واحدة وجمعاً. فالأولى تحرير ذلك خشية أن يكون في عبارة السخاوي تحريف.

٦٦-ص ٨٧ س ٧:

قال السخاوي: "والرابع: الجماع".

وقال في الحاشية (٣): "لم أجد من نص عليه، ولعل وجهه أن الأول هو الطعن، وهو معنى شائع في كلامهم هذا". وهذا تفسير غير صحيح ألبتة،

وأظن الصواب: الجماعة بدليل تفسيره في الصحاح (ألل) بالعهد والقرابة، وقال الزبيدي في التاج: "ويقال فلان جماع لبني فلان..".

٦٧-ص ٨٧ س ٢ من الأسفل:

ذكر الحديث: يعجب ربكم من ألّكم وقنوطكم ومن رحمته لكم". ولم يشر في الحاشية إلى رواية كسر الهمزة، قال أبو عبيد في الغريب ٢/٢٦٩، الحديث بكسر الألف. فيمن رواه بالكسر، قال أبو عبيد: هكذا رواه المحدثون، ورواية الفتح أكثر...".

٦٨- ص ٩٠ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: "والدال فيهما غير معجمة".

كان الأولى أن يشير في الحاشية إلى ذِنّب و ذنبة، وهي كذلك بالذال المعجمة في الكتاب ٤/٣٧٦، والأصول ٣/٣١١، وأبنية كتاب سيبويه للزبيدي ٢٣٣، ومختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٣٩.

٦٩- ص ٩١ الحاشية (١):

قال المحقق: " الإمعة والإمعي من (أمع)، والمِعْمَعيّ من (معع) "، والثانية (المعمعي) من قول العامة كما في اللسان، وقول العامة لا يحكم عليه.

٧٠- ص ٩١ الحاشية (٣):

قال المحقق: البيت للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وللعلماء كلام في هذا ، إذ نصوا على أن سيدنا علياً لا يفرد من دون سائر الصحابة، فالشيخان وسيدنا عثمان أولى بذلك إن كان القصد من باب التميز والتكريم رضي الله عنهم أجمعين، وما ورد في كتب السلف كالإمام أحمد وغيره فإنه من تصرف النساخ كما أثبت ذلك من يوثق به.

٧١- ص ٩١ الحاشية (٦):

ذكر الدالي أن رواية ريثة تصحيف في بيت امرئ القيس. والصواب أنها رواية صحيحة ؛ لأن الريث الإبطاء كما في تهذيب اللغة ١٢٥/١٥، وهي رواية الديوان.

٧٢- ص ٩٢ حاشية (٢):

قال السخاوي: " وقيل: الإمر من ولد السائمة كلها الذكر، والإمرة الأنثى ".

وعلق الدالي في الحاشية قائلا: " لم أجد فيما بين يدي من وافقه على إطلاقه، والذي في المعجمات أن الإمّر الصغير من أولاد الضأن والمعز ".

وهذا الذي لم يجده هو تفسير الزبيدي في أبنية كتاب سيبويه ٢٣٧، ونشوان الحميري في شمس العلوم ٣٢٢/١.

وقول السخاوي: " يقال: ما بقي له إمرّ والإمرة، أي: لا جدي ولا عناق "، هي عبارة أبي حاتم في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٩٢ ولم يشر إليها المحقق.

٧٣- ص ٩٢ الحاشية (٤):

قال الدالي في التعليق على أنبجان: " لم يذكروا أن الصوت يوصف به، ولا منع ". ولم يشر إلى روايتها (أنبخان) بالخاء المعجمة كما في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم ٤٠. ونص علماء اللغة على أن النّبّاج الشديد الصوت، والغليظ المرتفع، وعبارة السخاوي التي ساقها بعدها تدل على أنه يقصد هذه الكلمة إذ قال السخاوي: "وكذلك يقال للصوت الغليظ المرتفع، ويقال للكلب إذا كان كذلك إنه لنبّاج...".

٧٤- ص ٩٣ الحاشية (١):

نقل الدالي نص ابن القطاع من تاج العروس (نبخ):"...ويوم أرونان للشديد الغيم...".

وفي هذا نظر من وجهين:

أحدهما: نص ابن القطاع في كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٤٧.

والآخر: النص المنقول عنه في التاج فيه تحريف، والصواب:"ويوم أرونان للشديد الغم". ويؤكد ذلك ماورد في لسان العرب (رون):'يوم أرونان وأروناني لشديد الحر والغم، وفي المحكم بلغ الغاية في فرح أو حزن أو حر...وكان أبو الهيثم ينكر أن يكون الأرونان في غير معنى الغم والشدة...".

٧٥-ص٩٣ س٧:

قال السخاوي:"أهنيء: مذكور في باب الوقف".

وفي الحاشية (٥) أحال الدالي إلى الكتاب ٢٢٦/٢، والصواب ٢٨٦/٢.

وللعبارة عند الدالي تفسيران:

أحدهما: قوله: "لم يفرد له باباً فلعله أراد ذلك ثم نسي...". ولم يفهم مراد السخاوي اعتقاداً منه أن السخاوي يقصد باب الوقف في كتابه هذا-سفر السعادة-.

الآخر: قوله:"ولعله يريد أن أهنئ مما يمثل به في في باب الوقف من كتب النحو والصرف". وكان الأولى أن يقتصر على التفسير الثاني، وهو أن هذه الكلمة يذكرها العلماء في باب الوقف، ولاحاجة إلى اتهام السخاوي بالنسيان، والدليل على ذلك ما قاله في ص ٩٤: "فأهْنِئ الذي وقع في باب الوقف يجوز حمله على أيّ هذه المعاني شئت".

٧٦-ص ٩٤ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي:" والهمزة في أولق أصل. ووزنه فوعل، لأنهم يقولون: ألق فهو مألوق. قال الزجاج:"وليس اشتقاقه من ولق يلق: إذا أسرع، كما قال:

جاءت به عنس من الشام تلق

قال: ولو كانوا أبدلوا الهمزة من الواو لقالوا: مولوق، فقولهم: مألوق يدل على أن الهمزة فيه أصل.

فإن قيل: فلم امتنع أن يكون من ولق إذا أسرع؟

قال الزجاج: فالجواب أن الهمزة قد ثبت أنها في أولق أصل،ولو كان من ولق لوجب كونه فوعلا، والواو فيه أصل، فيصير الأصل وَوْلقا، فتبدل من الواو الأولى همزة...".

وعلق المحقق في الحاشية (٤) قائلا:"في ماينصرف ومالاينصرف له ص١٥، ووقع فيه سقط واضطراب، وماهنا أتم وأصح".

وأقول نص الزجاج في كتابه هو الأتم والأصح، وماأثبته السخاوي تحريف، قال الزجاج في كتابه ماينصرف ومالاينصرف ص٢٠-٢١:" فمن ذلك قولهم: بفلان أولق، وهو ضرب من الجنون، واشتقاقه من ولق يلق، إذا أسرع، قال الشاعر:

جاءت به عنس من الشام تلق

أي: تسرع. فأولق عندهم فوعل، لأن أكثرهم يقول: ألق الرجل فهو مألوق، فكان اشتقاقه على هذا القول من أن الهمزة فيه أصل لقولهم: ألق فهو مألوق...". ويدل على أن مانقله السخاوي تحريف قول الزجاج بعد ذلك:"فإن قال قائل:

فيجب على ماذكرت في أنه من ولق إذا أسرع أفعل ؟

فالجواب في ذلك:

أن (فوعل) قد ثبت على أن الهمزة فيه أصل، فكذلك يجب أن يكون فوعل والواو فيه أصل، فيصير الأصل فيه وَوْلقا، فتبدل من الواو الأولى همزة".

٧٧- ص ٩٨ س ٧:

قال السخاوي: وأنشد أبو زيد:

لم يبق هذا الدهر من آيائه

غير أثافيه وأرمدائه

وقال المحقق في الحاشية (٦) "وهما لأبي لأبي النجم في الجمهرة ". والأولى تخريج الرجز من ديوان أبي النجم العجلي، وهما له في ديوانه ص٦٠ برواية (سوى أثافيه)، وبخاصة أن الدالي قال في مقدمة الكتاب:"والتزمت في التخريج الإحالة على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع مشيرا إلى رقم القصيدة والبيت".

٧٨-ص ١٠٤س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي:"ومن همز معايش فقد غلط وأخطأ".

وأحال الدالي في الحاشية (٣) إلى المنصف فقط، ولم يشر إلى أنها قراءة خارجة عن نافع والأعرج، وقال أبو حيان:"وليس بالقياس، لكنهم رووه عن ثقات فوجب قبوله" السبعة ٢٧٨.

٧٩– ص ١٠٧ س٨:

كان حقاً على الدالي أن يضع الحديث بين علامتين، "وإذا زُكي المال ذهبت أبلته"، حتى لا يظن أنه من كلام السخاوي..

٨٠– ص ١٠٨ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: "وكل فعل مبني للمفعول فواوه يجوز همزها، نحو: أمن، وأزن، وأعِد، وفي الإمام (أُقِّتَتْ) بالألف"... وقوله (الإمام) بحاجة إلى تحرير وبيان، والمراد رسم مصحف عثمان رضي الله عنه.

٨١– ص ١١٩ الحاشية (٣):

قال الدالي: "لم يثبت سيبويه فُعْلَلاً في أمثلة الرباعي المجرد... فزاده الزبيدي في أبنيته ١٢٧ كجُؤذَر وبُرْقع وطُحلَب".

والصواب أن الأخفش ومن تبعه أثبتوا هذا الوزن قبل الزبيدي، إذ روى الأخفش جُخْدَبا، ونسب هذا الإثبات إلى الكوفيين، وحكى الفراء أيضا قُعْدَدا ودُخْلَلا وطحلبا وبُرْقعا.انظر: إصلاح المنطق ١٠٢، جمهرة اللغة ١١١٢، الجمل ٣٩١، المنصف ٢٧/١، نزهة الطرف للميداني ١١٢،شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٤، شرح الشافية للرضي ٤٨/١.

٨٢– ص١٢١ س١:

قال السخاوي:"أول: هو أفعل...وقال الكوفيون هو وَوَّل على فوعل مما فاؤه وعينه واو، وأصله أوْأل، قلبوا الهمزة واوا وأدغموا...

ونص الدالي في الحاشية (٢) على أن وزنها عند البصريين هو أفعل.. وهذا التوثيق ناقص ؛ لأن بعض العلماء نص على أن الكوفيين يرون أن وزنها أفعل أيضا (إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، مشكل إعراب القرآن ٩١/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٧٨/١، البحر المحيط ٢٧٩/١، ائتلاف النصرة ٨٦)، وقال ابن جني وابن عصفور (النصف ٢٠٢/٢، الممتع ٥٦٤/٢) إن ثعلباً حكاه عن الفراء، واختلفوا في اشتقاقه على النحو الآتي:

١. ذهب سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي وابن جني إلى أنه ليس مشتقاً من فعل، فهو من وَول، وأصله أوْوَل ثم أدغمت الفاء في العين (الكتاب ٢٧٤/٤، المقتضب ١٥١/١، التعليقة ٧/٣،الحلبيات ٩، ١٣٦، المنصف ٢٠١،١٠٤/٢).

٢. قال آخرون أنه من وأل بمعنى نجا، والنجاة هي السَّبْق، فأصله أوْأل ثم قلبت الهمزة واواً، وأدغمت في الواو، ونُسِب إلى الكوفيين، وقال ابن جني وابن عصفور إن ثعلباً حكاه عن الفراء كما سبق.

٣. وقيل إنه من آل، فيكون أصل من أأوَل، ثم قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغمت في الواو، ونسبه بعض العلماء إلى الكوفيين (إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٦٤، ائتلاف النصرة ٨٦).

٤. قيل إن أصله أأول، ثم قلبت فأخرت الفاء بعد العين فصار أوأل على وزن أعفل، ثم حدث فيه من الإعلال مثلما سبق.

ب- ذهب الكوفيون إلى أن وزنه فوعل، واختلفوا في اشتقاقه على النحو الآتي:

١. قيل إن أصله أول فزيدت عليه واو فصار فوعلاً، وأدغمت الواو في الواو التي هي عين الكلمة. (شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٢٠/١).

٢. قيل أصله ووَّل، فأبدلت الواو الأولى همزة (جمهرة اللغة ١١٧٢/٢، تهذيب اللغة ٤٥٦/١٥).

٣. قيل وزنه فوعل من وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء قلبا مكانيا (شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٢٠/١).

٨٣- ص ١٢٢ الحاشية (١):

أحال الدالي في الحاشية إلى لسان العرب (وأل)، والصواب أن تكون الإحالة إلى الصحاح ١٨٣٨/٥، وتهذيب اللغة ٤٥٦/١٥، والأولى أن يشير إلى كلام ابن بري الذي نقله عنه ابن منظور في اللسان.

٨٤- ص ١٢٦ الحاشية (٥):

قال الدالي: كذا في النسخ، والصواب الإوز كما في الحلبيات".

والصواب أوَدّ؛ لأنه في سياق الحديث عن قلب الواو والياء ألفاً، وذلك إذا تحركت وانفتح ما قبلها بينما الأوز مكسور ما قبلها فلا وجه للاستدلال بها هنا.. ولم يذكر روايات البيت.

وقال الزبيدي في التاج (ودد): " والأوَدّ بكسر الواو وضمها معاً، أي مع فتح الهمزة كقُفْل وأقْفلُ، وقيل ذئب أذؤب، قال النابغة:

أني كأني أرى النعمان خبره　　　بعض الأودّ حديثاً غير مكذوب

قال أبو منصور وذهب أبو عثمان إلى أن أُودّاً جمع دلّ على واحده، أي أنه لا واحد له. قال ورواه بعضهم: بعض الأَوَدّ بفتح الواو: يريد الذي هو أشد وداً... ".

٨٥- ص ١٣٣ الحاشية (٨):

قال الدالي كذا في النسخ، وهو تحريف. والصواب " وبالعذوات.. نضار "، والعذوات جمع عذاة، وهي الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت... " وذلك في التعليقة على بيت الكميت:

وبالغدوات منبتنا نظار　　　ونبع لا فصافص في كبينا

وقد أشار الزبيدي في التاج (كبا) لما أنكره الحقق واعتقد تحريفه، فقال: " وفي النصب والجر كبين بضم الكاف عن ابن دريد، وأنشد للكميت:

وبالغدوات منبتنا نضار　　　ونبع لا فصافص في كبينا

أراد أنا عرب نشأنا في نزه البلاد ولسنا بحاضرة نشأوا في القرى، قال ابن بري: والغدوات جمع غداة، وهي الأرض الطيبة والفصافص هي الرطبة". وكان الأولى أن يشير إلى رواية الزبيدي وقول ابن بري وإن كان محرفا في التاج .

٨٦- ص ١٤٠:

قال السخاوي: " وحكى قطرب (لهْ أبوك) بإسكان الهاء..

وقال الدالي في الحاشية (١) لم أجد قوله فيما وقفت عليه. وقد ورد في التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني ص١٤٩ أن الرواية عن قطرب خلاف ذلك. قال ابن جني " وروينا عن قطرب أن فيها لغات: لاه ابن عمك ولهيُ ابن عمك ولهِ أبوك بهاء مكسورة، ولهُ أبوك بهاء مضمومة وقد حكى سيبويه أيضاً قولهم لَهِيَ أبوك... ". ولم يشر إلى الرواية عنه. فهناك مايجب تحريره في هذا الموضع.

٨٧-ص ١٥٥س ٧:

قال السخاوي: "قال أبو علي: فأما قول محمد بن يزيد: إن آمين بمنزلة عاصين..." وعلق الدالي في الحاشية (٥):" لم أجد كلام المبرد ".

وهذا النص بحاجة إلى تحرير، فأظن المؤلف والمنقول عنه توهم أن أبا العباس هو المبرد محمد بن يزيد، وإنما هو أبو العباس ثعلب، قال ابن جني في الخصائص

١٢٣/٣:"وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى خذه من حيث وليسا، قال: وهو إشباع ليس. وذهب إلى مثل ذلك في قولهم آمين، وقال: هو إشباع فتحة الهمزة من أمين. فأما قول أبي العباس إن آمين بمنزلة عاصين فإنما يريد به أن الميم خفيفة كعين عاصين. وكيف يجوز أن يريد به حقيقة الجمع...". وقال ابن يعيش أيضا في شرح المفصل ٣٥/٤:"فأما قول أبي العباس في آمين بمنزلة عاصين، فإنه إنما يريد به أن الميم خفيفة كصاد عاصين، لا أنه جمع...".

ويؤكد هذا التوهم في النقل ماذكره المناوي في التوقيف على مهمات التعاريف:" أمين بالقصر في لغة الحجاز والمد إشباع بدليل أنه ليس في العربية كلمة على فاعيل، ومعناه استجب. والموجود في مشاهير الكتب المعتمدة أن التشديد وقول بعض أهل اللغة أنه لغة وهم قديم سببه أن أبا العباس أحمد بن يحيى قال: آمين كعاصين، فتوهم أن المراد صيغة الجمع...".

٨٨- ص ١٦٩س٥:

قال السخاوي "بَشَكَى: هو سرعة في المشي".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلا:" كذا، والصواب أن يقول: البشك سرعة في المشي، لأن بشكى صفة لا اسم... ولم أجد أحداً فسره على أنه اسم غير أبي حاتم في أبنيته". وتفسيره سرعة في المشي يفهم منه الصفة (المشي السريع)، قال ابن دريد في جمهرة اللغة:"وبشكى مشي فيه سرعة"

٨٩- ص ١٦٩س٦:

قال السخاوي:"والبَشَكُ:السير".

وعلق المحقق في الحاشية (٥) قائلا:" كذا ضبط في الأصل، ود، وظ، وهو خطأ صوابه (البَشْك)...". وما أنكره صواب إذ قالوا: البشك في السير: خفة في نقل القوائم، هو يَبْشُكُ ويَبْشِكُ بَشَكاً وبَشْكاً. انظر: العين (بشك) والمحيط في اللغة (بشك).

٩٠- ص ١٧١ حاشية (٣):

قال الدالي: "انظر: كلام ابن الأعرابي في أبنية الزبيدي، واللسان والتاج (بلي)"، والصواب أنه في التهذيب للأزهري ٣٩٣/١٥. واللسان والتاج ناقلان عن التهذيب، وهو أقدم من الأبنية للزبيدي.

٩١- ص ١٧٣ س٤:

قال السخاوي:"ويقال له: الصُّفَارية". وعلق الدالي في الحاشية (٥) قائلا:"ولم ينص الزبيدي في التاج (صفر) إلا على ضم الصاد". وهو الذي نقل عن ابن الأعرابي الصَّفارية بالفتح: الصعوة، والصعوة طائر.

٩٢- ص ١٧٧ س١:

قال السخاوي: "وقال غيره: تَثِفَّان بالفاء، فَعِلّان...".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلا:"لعله يعني الزبيدي وما حكاه المصنف يشبه كلامه بتصرف يسير (انظر: أبنيته ٨٧)". وهناك من العلماء من أشار إليها بهذا الرسم قبل الزبيدي، ومنهم: سيبويه (الكتاب ٢٦٤/٤) وأبو حاتم في المخصص ٦٣/١٣، وغيرهم من أئمة اللغة.

٩٣- ص ١٧٨ الحاشية (٢):

قال الدالي: هذه الرواية توافق رواية الصحاح وابن يعيش:"وفي الأخير ترتب بالرفع، لعله رفعه لانقطاعه، وهو صواب في الإعراب"، وكان الأولى أن يشير المحقق إلى أن رواية ابن يعيش غير صحيحة لأن القافية منصوبة ومطلع القصيدة في كتاب الأغاني ٢٦١/٢١:

أراك خليلاً قد عزمت التجنبا

وقطعت حاجات الفؤاد فأصحبا

٩٤- ص ١٧٨ س٧:

قال السخاوي: "تِحلِئ هو القشر الذي يلي اللحم من الجلد".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلا:"م، ظ (على اللحم) وهو تحريف، وقد كان كذلك في الأصل إلا أنه أصلحه". وماأنكره وجه، وليس تحريفا، إذ ورد في المعجمات:" القشر الذي على اللحم من الجلد". قال ابن دريد في جمهرة اللغة ١٠٩٥/٢: "والتحلئة الشعر الذي فوق الجلد". وفي لسان العرب (حلأ): "والتحلئ القشر الذي على وجه الأديم مما يلي الشعر".

٩٥- ص١٨٠ حاشية (٢):

قال الدالي: " حكى في اللسان (قدم) عن السيرافي أن التُّقْدُمِيّة هي أول تقدم الخيل، وتفتح التاء وتضم". والصواب أن الحكاية في المحكم (قدم) قبل اللسان الناقل عنه.

٩٦-ص ١٨٠س٧:

قال السخاوي: قال أبو عمر: وقال قوم: تِرْعِيبة، فكسروا على كسرة ما بعدها".

والأولى أن ينص الدالي على أنه أبو عمر الجرمي في الحاشية (٤)؛ لأن الذي في النسخة (م) أبو عمرو، ليدفع اللبس.. وهو الجرمي في الأصول ٣/ ٢٠٥، والتعليقة لأبي علي الفارسي ٤/ ٢٥٨.

٩٧- ص ١٨١س١:

قال السخاوي: " وقال غير الجرمي: تِرْعِيّة تِفْعِلّة... ".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلا: " لعله يعني الجوهري".. وقد قال بهذا البناء أئمة كالمبرد والقاضي إسماعيل وثعلب، وهو مما اختلف فيه في كتاب سيبويه. (الأصول ٣/ ٢٠٥، التعليقة ٢٥٨، أبنية كتاب سيبويه للزبيدي ٢١٤، ٢١٧. ولم يشر إلى رواية فتح التاء القاموس المحيط ٤/ ٣٣٧).

٩٨- ص ١٨٣ الحاشية (١):

قال الدالي:" التهبط: اسم أرض، ولم أجده فيما بين يدي من المصادر" وهذا المعنى أشار إليه السيرافي (السيرافي النحوي ٦٥١)، وفي الأصول لابن السراج ٣/ ٢٠٧ بلدة، وبلد عن السيرافي في المحكم ٤/ ١٨٠).

٩٩- ص ١٨٤ س ١:

قال السخاوي: " تَمْتين: خيوط تشدّ بها أوصال الخيام عن أبي زيد ".

الأولى أن يحرر الدالي الاسم ؛ لأن المنقول عن أبي زيد في تهذيب اللغة (متن) ١٤/ ٣٠٧ خلاف ذلك، وقال أبو زيد: طرّقوا بيتهم تطريقاً، ومتنوا بيتهم تمتيناً، والتمتين: أن يجعلوا بين الطرائق متناً من شعر، واحدها متان ".

وأظنه أبا زياد كما في تفسير أبنية كتاب سيبويه للزبيدي ٢١٦، فالأولى أن يثبت ذلك في المتن.

١٠٠– ص ١٨٤ حاشية (٥):

قال الدالي: " إلا أن البغدادي حكى في الخزانة ٥٦٣/٣ عن ابن جني نسبتها للعجاج، فجعلها أستاذنا محقق الديوان في ملحق ديوانه ".

والأولى أن يذكر الدالي أن ابن جني نسبها في المحتسب ٣١٠/٢. وللبيت روايات لم يشر إليها نحو (وآض نهداً) في جمهرة اللغة ٦٦٥/٢ والمخصص ١٧٥/١٤، (وكان ثوابي) في الأفعال للسرقسطي ٢١٦/٤.

١٠١– ص ١٨٦ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال الجوهري: تَيِّحان، بالكسر. قال الجرمي ، وهو العَجِلُ. وقال غيره هو الذي يعرض لما لا يعنيه... "

وعلق الدالي في الحاشية (٦) قائلا: "لعله يعني الجوهري..". وقد قال بهذا التفسير قبلا علماء، منهم: أبو عبيدة فيما رواه أبو عبيد في الغريب المصنف ٣٣٨/١، وابن دريد في جمهرة اللغة ١٢٤٢. وأما قول الجرمي فلم يخرجه من مصادره، وهو في مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار ٦٤.

١٠٢– ص ١٩٠ س ٣:

قال السخاوي: " وقال غيره: التخربوت: الناقة الفارهة ".

وعلق المحقق في الحاشية (٤) قائلا: " القائل أبو حاتم في أبنيته والزبيدي.."، فقصر هذا القول على أبي حاتم فيه نظر، لأنه أيضاً قول ثعلب في الأصول ٢١٦/٣: قال ابن السراج: " قال الجرمي: سألت علماءنا فلم يعرفوا تخربوتاً، وفي كتاب ثعلب بخطه: تخربوت: ناقة فارهة ". ولم يشر الدالي إلى هذا.

١٠٣– ص ١٩٢ الحاشية (٣):

قال السخاوي:"قال أبوزيد: عقلت البعير بثنايين إذا عقلت يديه جميعا بحبل أوبطرفي حبل. وقال أيضا: عقله بثنيين إذا عقد يدا واحدة بعقدتين".

وأحال الدالي في تخريج كلام أبي زيد إلى اللسان (ثنا)، والصواب أن يحيل إلى المصدر الذي نقل عنه صاحب اللسان، والخلاف في عبارته، وقوله في تهذيب اللغة للأزهري(ثني): وقال شمر: قال أبوزيد: يقال: عقلت البعير بثنايين إذا عقلت يديه بطرفي حبل. وقال: وعقلته بثنيين إذا عقلت يدا واحدة بعقدتين". وأما عبارة السخاوي فقد ذكر

الجوهري في الصحاح(ثني) العبارة الأولى دون نسبة إلى أبي زيد، وفي المخصص في باب عقل الإبل وشدها نقلا عن أبي عبيد. وأما العبارة في لسان العرب (ثني):"" وقال شمر: قال أبو زيد: يقال: عقلت البعير بثنايين إذا عقلت يديه بطرفي حبل. قال: وعقلته بثنيين إذا عقله يدا واحدة بعقدتين". فقول السخاوي:"جميعا بحبل "ليست من عبارة أبي زيد. وأما قوله "عقد" فأظنها "عقل".

١٠٤- ص١٩٣س ٩:

أثبت بيت الشعر: وما قُيِّلْتُ إلا قريباً مقالها...

والصواب: وما قُيِّلتْ ، لأنه من بحر الطويل.

١٠٥- ص ١٩٤س٧:

قال السخاوي: " ثقّيف: فِعِّيل. الجرمي: خَلٌّ ثقّيف ، أي: شديد الحموضة ".

والدالي لم يخرج رأي الجرمي من مصادره، ولم يشر إلى ماورد مثله عن ابن الأعرابي في الصحاح (ثقف)، وعن ابن شميل في تهذيب اللغة للأزهري (ثقف).

١٠٦-ص١٩٦ حاشية (٥):

قال الدالي لم أجد من نص على أن الجيار: السُّعال.

وفي هذا الحكم نظر، لأن ابن جني في المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص٤٨ قال:"ووجدت أنا أيضا الجيّار، وهو السعال ونحوه". وهو في المخصص والمبهج لابن جني.

١٠٧- ص١٩٩ الحاشية (٤):

قال المحقق: في د: البطين، وهو خطأ". والأولى أن يبين المحقق أن تفسير الجرنفش: العظيم البطن كما في تاج العروس ٤ /٢٨٨، فأظن ما في النسخة د: العظيم البطن، وليس العظيم البطين.

١٠٨- ص٢٠١ س ٣:

قال السخاوي: " وقال ابن السراج: يقال نعجة جُرَئضة، مثل عَلَبِطة، أي: ضخمة "، والنص في الصحاح (جرض): " قال الأصمعي: قلت لأعرابي: ما الجرياض ؟ قال: الذي بطنه كالحياض. ويقال أيضاً: رجل جرائض وجُرَيِّض. ونعجة جرئضة، أي: ضخمة ". ونقله ابن منظور في اللسان (جرض): ويقال: رجل جرائض وجُرئض مثل علابط وعُلبط حكاه

الجوهري عن أبي بكر بن السراج. ونعجة جرائضة وجرئضة مثال عُلبطة، عريضة ضخمة ". وقوله في الحاشية (٢): " وقول أبي بكر كما في الصحاح..." فيه نظر ؛ لأن الجوهري لم يذكر أبا بكر بن السراج في مادة (جرض). وأظن السخاوي قد وهم في نقله عن ابن السراج... ". والذي قاله ابن السراج في الأصول ٣ / ١٩٠: "وجرائض عظيم ".

١٠٩- ص ٢٠٤ س ١:

قال السخاوي: " وقال بعض العلماء: إنه يمد ويقصر [الجُلَنْدَى، الجُلَنْداء]. وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: " لم أعرفه".

وهو رأي ابن دريد في جمهرة اللغة ٣ /١٢٢٧-١٢٢٨، والسيرافي في (شرح السيرافي ٢٨٩ /ب): " ومنه جُلَنداء، وقد ذكره سيبويه مقصوراً، وقد أجازوا فيه المد ".

١١٠- ص ٢٠٩ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: " وفسره بالسريع الخطى ".

والصواب: السريع الخطا، لأن أصل الألف واو، فهي من (خطوت، وخطوات). وقد ذهب الكوفيون إلى أن كل ما كان على فُعَل يكتب بالمقصورة، وهو مرجوح، وإن كان بعضهم يرى أن المقصورة أولى حتى لا تلتبس بالخطأ مسهلة الهمز، وكتبت الضحى بها وهي واوية.

١١١- ص ٢١٢ س ٤ من الأسفل:

قال السخاوي: " على قول من قال: إن جيأل للذكر ". والصواب: إن جيألاً للذكر، ونقل الزبيدي في التاج (جأل) أن (جيأل وجيألة) ممنوعتان من الصرف عند الكسائي، وربما كان المنع ظاهرا في جيألة للعلمية والتأنيث، وأما جيأل فلا موجب لمنعه، ولاقائل به على كثرة من ذكره من أهل اللغة والصرف، وذكر الفيروزبآدي في القاموس أنهما ممنوعتان. وكان حقا على الدالي أن يحرر الخلاف.

١١٢- ص ٢١٣ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال غيره: الجَيْجَل: القنفذ الكبير، والصخرة الملساء العظيمة ".

علق الدالي في الحاشية (٤) قائلا: "هو الزبيدي في أبنيته ٧٦ ". وقد قال بهذا التفسير من هو أولى منه، فالأول عن الأصمعي في الألفاظ ٢٥٣، والآخر عن ابن دريد في جمهرة اللغة ٤٣٩، ١١٦٩.

١١٣- ص ٢١٣ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال أبو النجم:

منه بعجر كالصفا والجيجل

وقال الدالي في التعليق عليه في الحاشية (٥): "ولم أجد من يرويه (كالصفا والجيحل)، وهو تحريف ". وأظن الأمر التبس عليه فأثبت التاء من الصفاة واوا وصوابه (كالصفاة الجيحل) كما في المحكم (جحل): " وامرأة جيحل: غليظة الخلق ضخمة، والجيحل: العظيم من كل شيء، والجيحل: الصخرة العظيمة والملساء، قال أبو النجم:

منه بعُجْزٍ كالصفاة الجيحل ".

ولم يرجع إلى ديوان أبي النجم العجلي، والرجز له في ديوانه ص٣٤٥ برواية (بعَجْزٍ) بفتح العين.

١١٤- ص ٢١٧ س ٩:

قال السخاوي: " حَبَرْكَى: هو الطويل الظهر القصير الرجلين. والحبركى أيضا: القراد، وهو فَعَلَّى ".

وقال الدالي في التعليق عليه في الحاشية (٧):"للجرمي فيه كلام نقله صاحب الصحاح (حبرك) فانظره ". وفي هذا التوثيق نقص، لأنه نص على الجرمي دون أبي زيد الذي فسره بالقراد في الصحاح (حبرك). كما أن أبا حاتم السجستاني والأصمعي وغيرهما من الأئمة فسروا هذا البناء، ولم يشر إليهم. وإن كان قصده أن يبين أن للجرمي رأيا في الألف فعليه أن ينص على ذلك.

١١٥- ص ٢١٨ س ٥:

قال السخاوي: " حبنطى. قال الجرمي، سمعت الأصمعي يقول: هو الممتلئ غضباً أو بطنه. وقيل: هو القصير البطين ".

والدالي لم يخرج رأي الجرمي، وهو في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٠٣. وأما الرأي الآخر فقد ورد مثله في العين ٣/٣٣٤ وجمهرة اللغة ٣/١٢١٥ والألفاظ ١٦٣ وأبنية كتاب سيبويه ١٨٠ والمحكم ٣/١٨٢.

١١٦- ص ٢١٩ س ٧:

قال السخاوي: " وقال أبو عبيدة: الحبنطى، بغير همز: المتغضب المستبطئ للشيء، وبالهمز: العظيم البطن. وقال صلى الله عليه وسلم في السِّقط: " فيظلّ محبنطئاً على باب الجنة ".

والحديث في جمهرة اللغة ١٢١٧/٣ بغير الهمزة، وهو الصواب. قال ابن دريد: " والمحبنطئ، بالهمز: الذي قد عظم بطنه، وربما لم يهمز، وفي الحديث: "فيظل محبنطياً على باب الجنة " بلا همز، وفسروه: متغضباً ". والذي أراه أن سياق كلام السخاوي يدل على أنه يستشهد بالحديث على غير الهمز. وإن ورد الحديث بالروايتين (الهمز وغير الهمز).

١١٧-ص ٢٢٤ الحاشية (١):

قال الدالي: " قال سيبويه ٢٢٨/٢:"وأما الحثيثى فكثرة الرمي ".

والنص فيه سقط، لم يتنبه له المحقق، وهو في الكتاب ٤١/٤: " وأما الحثيثى فكثرة الحث كما أن الرِّميا فكثرة الرمي ".

١١٨- ص ٢٢٤ س ٢:

قال السخاوي: " حُذُرَّى: قال الجرمي: هو الباطل. وقال غيره: هو من الحذر ".

وعلق الدالي في الحاشية (٣): "يعني الزبيدي،انظر: أبنيته ٨٣". وقال به علماء قبل الزبيدي، منهم ابن السراج في الأصول ٢٠٠/٣ إذ نص على أن حُذُرَّى الباطل، وهو من (يحذر).

١١٩- ص ٢٢٤ س ٤:

قال السخاوي: " حَدِثٌ بمعنى حَدُث، وهو الحسن الحديث، ويقال للكثير الحديث...".

وأحال في الحاشية إلى المنصف ٥٦/٣، وأظن تصحيفا في النص لم يتنبه له المحققان، ويحتاج إلى إصلاح في ضبط الحركات، كما أظن فيه سقطاً لم يتنبها له، وصواب العبارة " ويقال [للحدّيث]: لكثير الحديث " بدليل قول ابن جني في المنصف ٥٦/٣: " رجل حدث، هو الرجل الحسن الحديث. وقول العامة: حدّيث في هذا المعنى خطأ. ويقال: الحَدَث الكثير الحديث. ويقال: حَدِث في معنى حَدْث ". وأظن الصواب: "

رجل حَدِثٌ: هو الرجل الحسن الحديث، وقول العامة: حِدّيث في هذا المعنى خطأ، ويقال: الحدّيث: الكثير الحديث، ويقال حَدِث في معنى حَدُث ".

ويؤكد ذلك قول ابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٢٩: " وتقول: هذا رجل حَدِثٌ وحَدُثٌ، إذا كان حسن الحديث. ورجل حدّيث: كثير الحديث، ويقال: هو حِدْثُ ملوك إذا كان صاحب حديثهم وسمرهم. وتقول: هذا رجل حَدَثٌ، وهو حديث السن ".

١٢٠- ص ٢٢٦ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي: " ومن كلامهم " ألحق الحِسّ بالإس، بالكسر فيهما "، ولم يشر الدالي إلى أنه مَثَلٌ، وهو في مجمع الأمثال للميداني .

١٢١- ص ٢٢٨ الحاشية (١):

قال الدالي : " وكذا هو عن السيرافي في لسان العرب وتاج العروس (حفل)، والذي في شرح كتاب سيبويه له السيرافي النحوي ٦٤٤ الحفيثل ".

وأقول الأولى أن يحيل الدالي إلى المحكم لابن سيده ٣/٢٦٣، لأن اللسان والتاج ناقلان لرأي السيرافي منه، ويحرر النص مما وقع فيه من تحريف وتصحيف. وأما ما ذكره عبد المنعم فائز في تحقيقه شرح السيرافي فتصحيف، وصوابه (حفيتل). وقوله في الحاشية أيضاً: " فإما أن يكون صواب المثال (حفيتل) أو (حفيثل) فيما قال الأعلم، ولم تذكره المصادر. وإما أن يكون الحفيتأ الصواب الذي تحرف عنه (الحفيتل)، والله أعلم ".

وأقول النص في النكت يحتاج إلى تصحيح، فلا يعول على المطبوع. كما أن هذا الترجيح يرده قول ابن خروف في تنقيح الألباب: إنها رباعية، وكلام سيبويه عن الثلاثي المزيد (فعيلل) بزيادة الياء وتضعيف اللام.

١٢٢- ص ٢٢٩ س ٢:

قال السخاوي: " حِلِبْلاب: فِعْلِعَال. قال جماعة من أهل اللغة: هو الذي تسميه العامة اللَّبْلاب ، وكذا قال أبو عمرو، قال: هو الذي يتعلق على الشجر... ".

وقال الدالي في التعليق في الحاشية (٢):" ونقل الجرمي كلام أبي عمرو، انظر: التاج (حلب) والمصنف ينقل عن الأول ". وأظن الصواب أنه أبو عمر الجرمي .

١٢٣- ص ٢٢٩ س ٦:

قال السخاوي: " وقال غيره: هو صمغ الأنْجُذَان ".

قال الدالي في تعليقه في الحاشية (٤): "يعني الجوهري، انظر الصحاح (حلت)"، وهذا تفسير ابن دريد في جمهرة اللغة ٢/ ١١٩٠ قبل الجوهري، فالنص على أنه يعني الجوهري فيه نظر.

١٢٤–ص ٢٢٩ س٨:

قال السخاوي: " وحلزة: اسم رجل، ولم يأت على فِعِّل إلا حلز وحمص ". وعلق الدالي في الحاشية (٦) قائلا: " الذي في المصادر أن حلزة اسم امرأة، ومنه الحارث بن حلزة ". وهذا فيه نظر؛ لأن الجرمي قال: إن حلزة اسم رجل في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١١١، ونشوان الحميري في شمس العلوم ٣/ ١٥٤٧. وقد استدرك العلماء أبنية وردت على هذا الوزن لم يذكرها المحقق، قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ١/ ٢٨٥: "بِجِّد، وجلق، وحمص، وحلز، ولاخامس لهن ". كما أن السخاوي اقتصر على حلز وحمص، وأسقط جلقا وقد نص سيبويه عليهن في الكتاب ٤/ ٢٧٦، فتوثيقه ناقص.

١٢٥– ص ٢٣٠ س ٣ من الأسفل:

رجح الدالي في الحاشية (٥) حمصيصة، وحكم على حمضيضة التي اتفقت على رسمها النسخ بالتصحيف، وأظنها الصواب، وكان الأولى أن يحرر الخلاف في البناء وبخاصة أن تفسير الأصمعي له: بقلة حامضة تجعل في الإقط، ثم ذكرها السخاوي بعد سطور " وأما الحمض بفتح الحاء وإسكان الميم فهو ما ملح وأمرّ من النبات ". فكلامه يدور على الحمض واشتقاقاته.

١٢٦–ص ٢٣٨ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي: " والحوأبة أيضاً: الحرة ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: "ولم أجد أحداً قال إن الحوأبة: الحرة ". وأظن الصواب: الجرة؛ لأن العلماء يفسرونها بالعُلْبة، انظر: تهذيب اللغة للأزهري (حوأب).

١٢٧– ص ٢٤٣ س ٧:

قال السخاوي: " والحَوْمان: نبت، وكذلك الحُومَان، بضم الحاء ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: " كذا قال، ولم أجد من ذكره ". وكان يجب عليه أن يحرر رسم هذا البناء، وما أنكره أورده الزبيدي عن الجرمي في أبنية كتاب سيبويه

للزبيدي ١٨٥، وابن الدهان في شرح أبنية سيبويه ٧٧. ولا يمكن لسيبويه أن يمثل به؛ لأنه ذكر قبله (فَعْلان) ومثل له بالسَّعْدان والضَّمْران للأسماء، والرَّيان والعَطْشان والشبعان للصفات (الكتاب ٤/ ٢٥٩)، وفُسّر الحَوْمان بأنه نبت أو موضع في لسان العرب (حوم) ١٢/ ١٣٦.

١٢٨- ص ٢٤٣ س ٨:

قال السخاوي: "حَيْسُمان: فيعلان، ذكر سيبويه أنه اسم، وعده غيره في الصفات، وقال: هو الضخم".

وعلق الدالي في الحاشية (٦) قائلاً: "لعله الزبيدي..."، وفي هذا نظر؛ لأن ابن دريد قال به قبلا في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٢٦، قال: "قال ابن دريد: الحيسمان: الضخم، وهذا صفة، وسيبويه جعله اسماً".

١٢٩- ص ٢٤٨ س ٣ من الأسفل:

بيت الشعر: ثَنَى مِشْفَرَيْهِ للصّريحَ فأقْنَعَا. والصواب بكسر الحاء (للصريحِ).

١٣٠- ص ٢٤٩ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي: "خُضَّارى: فُعَّالى. قال الجرمي وغيره: هو طائر، وقال غيره: هو نبت. وقال الجوهري وغيره: يقال للزرع الخُضَّارى مثل الشُّقَّارى".

١. علق الدالي على (قال الجرمي وغيره) في الحاشية (٤) قائلاً: "قاله أبو حاتم في أبنيته...". وهو أيضا قول الأصمعي في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي، والسيرافي (السيرافي النحوي ٦٣٣).

٢. علق الدالي على قوله: (وقال غيره: هو نبت) في الحاشية (٥) قائلاً: "قاله الزبيدي في أبنيته ٨٠، ولعله يعنيه" وفي هذا نظر لأن ابن سيده في المخصص ١١/ ١٥٢ نقل عن ابن السكيت أن الخضّارى: الرمث إذا طال نباته.

١٣١- ص ٢٦٧ س ٤:

قال السخاوي: "وقال غيره: الدُّعْبُب: ثمرة لبعض النبات".

وعلق الدالي في الحاشية (٢) قائلاً: "قاله الزبيدي في أبنيته ١٢٠، ولعل المؤلف يعنيه، ولفظه: ودعبب ثمر نبت"، وفي هذا نظر لأن ابن دريد في جمهرة اللغة ٢/ ١١٦٣ نص عليه قبلا، إذ قال: "دعبب: ثمر نبت".

١٣٢- ص ٢٦٧ س ٧:

قال السخاوي: " وقال غيره: هو العَذِرة... ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: " قاله الزبيدي في أبنيته ٨٥، ولعله يعنيه "، وفي هذا نظر لأن أبا عمرو والأموي في تهذيب اللغة ٤٣/٩، وابن السكيت في الإبدال ١١٩ نصوا عليه قَبْلاً.

١٣٣-ص ٢٧١ حاشية (٥):

قال الدالي: " حكى السيرافي بهامش سيبويه ٣٢١/٢ قول الجرمي وغيره ". والأولى ألا يخرج قول السيرافي من هامش سيبويه، وقوله في السيرافي النحوي ٦٣١، إذ قال: " قال الجرمي: دقرى ونملى وصورى مياه بقرب المدينة ".

١٣٤- ص ٢٧٣ حاشية (١):

لم يذكر أن التصويب من الصحاح.

١٣٥-ص ٢٧٤ حاشية (١):

قال الدالي: " أما دميص بالصاد فهو من أبنية سيبويه ٣٢٦/٢ وهو شجر، عن السيرافي كما حكى عنه المؤلف في لسان العرب (دمص) ". والأولى أن يخرج رأي السيرافي من كتاب السيرافي النحوي ٦٤٦.

١٣٦- ص ٢٧٤ حاشية (١):

قال الدالي: " وأما الدميس بالسين فلم أجد من ذكره غير أبي حاتم في أبنيته.... قال: ودميس شجر، والجرمي فيما حكى عنه المؤلف ".

وفي هذا نظر، لأن ابن خروف ذكره أيضا في تنقيح الألباب ٢٨٠. ولم يشر إلى أن رواية ثعلب (رميص) بالراء في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٣٧-١٣٨.

١٣٧- ص ٢٧٤ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: وأنشد الجرمي:

والرأس من نعامةٍ دواسرُ

ونعامة: قبيلة، وأنشد أبو عمرو:

يَحْمِلْنَ من خزيمةَ الجُماهرا

والحيَّ من نعامةَ الدواسرا

وأظن البيت في الموضعين واحداً، وقد اختلفت الرواية، والإنشاد عن أبي عمر الجرمي في الموضعين، فأبوعمرو صوابه أبو عمر، وقد ورد البيت في أبنية كتاب سيبويه للزبيدي ١٦٨ بهذه الرواية:

يحملن من خزيمة الجُماهرا

والحيّ من ثغامةَ الدواسرا.

١٣٨- ص ٢٧٧ حاشية (٢):

قال الدالي: "قوله: (أراد بعلق مدمس... أريد من ملك) غير مستقيم. والصواب إن شاء الله أنه أراد بالعلق المدس: الخمر القديمة، يشبه الشاعر مذاقة ثغرها بمذاقة الخمر التي أريد بها ملك، وهو أجود لها". وليته أشار إلى أن التصويب من لسان العرب (دمس / علق).

١٣٩- ص ٢٧٩ س ٣:

قال السخاوي: "قال الخليل: فَعَالي بالكسر...".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلا: "لم أجد مقالته، ولعل المؤلف تصرف في حكايتها". وأظن السخاوي فهم رأي الخليل من قول سيبويه ٤٠٥/٤ "وسألته عن قولهم معايا فقال الوجه معاي، وهو المطرد. وكذلك قول يونس. وإنما قالوا: معايا كما قالوا مدارى وصحارى. وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستقل وحدها".

١٤٠-ص ٢٨١ س ٢:

قال السخاوي: "ذِهْيَوْط: بكسر أوله وفتح الياء: موضع".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: "من أمثلة سيبويه س ٣٢٦/٢، وفسره السيرافي بهامش الكتاب ٣٢٦/٢ بأنه اسم بلد...". والأولى أن يخرج رأى السيرافي من مصدره الذي بين يديه، وليس من هامش كتاب سيبويه، قال السيرافي في السيرافي النحوي ٦٤٥ "ذِهْيَوْط: اسم بلد".

١٤١- ص ٢٨٣ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي: "وقال غيره: الرَّعْشَن: المرتعش، وهو فعلن، والنون زائدة". وعلق المحقق في الحاشية (٨) قائلاً: "هو الزبيدي".

وفي ذلك نظر، إذ قال به قبلا صاحب العين ٢٥٥/١، وابن السكيت في الإبدال ١٤٩، والسيرافي النحوي ٦٤٥، والأزهري في تهذيب اللغة ٤٢٤/١.

وأما زيادة النون فقد أشار إليها قبلا أيضا المبرد في المقتضب ٥٩/١، ٣٣٧/٣.

١٤٢–ص ٢٨٥ س ١:

قال السخاوي: "زِئْبِر: بكسر الباء، قال ابن السكيت: بضم الباء، وهو ما يعلو الثوب. وقد زأبر الثوب: إذا أخرج زئبره فهو مُزَأبِر، بفتح الباء وبالكسر، ووزنه: فِعْلِل، وعلى الضم فِعْلُل".

وعلق الدالي في الحاشية (٢) قائلاً: "يوهم تصرف المؤلف بعبارة الجوهري عن قول يعقوب إنه يقوله بالضم وغيره يقوله بالكسر، وليس كذلك، فقد قال في إصلاح المنطق ١٤٧: "وهو زئبر الثوب، وقد قيل: زئبُر، ولا تقل: زئبَر". وكان فيه تصحيف صححته من نقل الأزهري عنه في لسان العرب (زأبر)". وفي تعليق الدالي نظر من أوجه:

١. الأولى ألا يخرج رأي الأزهري من لسان العرب، ورأيه في كتابه تهذيب اللغة (زبر).

٢. قول ابن السكيت في تهذيب اللغة: "وقال ابن السكيت: هو زِئْبِر الثوب. وقد قيل: زِئْبُر بضم الباء، ولا يقال: زِئْبَر، وقد زأبر الثوب فهو مُزَأبر".

٣. لم يوفق في التعليق ؛ لأن نص السخاوي يثبت أن ابن السكيت يقوله بالضم والكسر.

٤. النص في إصلاح المنطق مُحَرَّف، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ١٤٧: "وهو زئبُر الثوب، وقد قيل: زيبر ولا تقل زئبرُ، وقد زأبر الثوب فهو مُزَأبر". والصواب ما حكاه الأزهري عنه في التهذيب.

١٤٣– ص ٢٨٦ س ١:

قال السخاوي: "زُرَّق: فُعَّل، وهو من سباع الطير، والجمع: زَرَارق".

وعلق الدالي في الحاشية (٢) قائلاً: "الذي في كتب اللغة (زراريق) إلا أن القياس ما ذكر...". وليت الدالي أشار إلى أن العلماء نصوا على ذلك كما في ارتشاف الضرب والمزهر، ولم يشر المحقق لهما، علماً أن الكوفيين يجوزون حذف الياء من مفاعيل على التخيير، فتصير مفاعل نحو: مفاتيح ومفاتح، والعكس.

١٤٤- ص ٢٨٦ س ٢:

قال السخاوي: " وقال غيره: الصقر ".

وعلق الدالي في الحاشية (٣) قائلاً: " قاله الزبيدي في أبنيته ٧٨ ولعله يعنيه ". وفي هذا نظر، لأن السيرافي في السيرافي النحوي ٦٢٢ قال: " والزرارق: جمع زُرّق، وهو الطائر المعروف، ورجل زرّق: إذا كان حاد النظر ". وقريب منه قول الجوهري في الصحاح (زرق): الزُّرّق: طائر يصاد به.

١٤٥- ص ٢٨٦ س ٦:

قال السخاوي: " وقال أبو حاتم: هو ذكر العقبان، قال: وأحسب معرباً". وعلق الدالي في الحاشية (٧) قائلاً: "انظر: المعرب، ولفظه في أبنيته: "والزمج جنس من العقبان"، ولعل كلامه في كتاب الطير له. وانظر: حياة الحيوان ٨/٢ ". والأولى أن يخرج عبارة أبي حاتم من كتاب تلميذه ابن دريد في جمهرة اللغة ٤٧٢/١ إذ قال " والزُّمّج: جنس من الطير يصاد به. قال أبو حاتم: هو ذكر العقبان، وأحسبه معرباً، والجمع زمامج".

١٤٦-ص ٢٨٧ س ١:

قال السخاوي: " وقال غيره: هو بالفارسية: ده برا ذرار ".

وعلق الدالي عليه في الحاشية (٢) قائلاً: " يعني الجوهري ". وفي ذلك نظر، لأن هناك من قال بهذا قبلا كصاحب العين ٧٢/٦، والأزهري في تهذيب اللغة ٦٢٩/١٠.

١٤٧- ص ٢٨٧ الحاشية (٣):

ذكر الدالي أن التصويب (دوبرادران) من المخصص، والأولى أن يذكر أن بعض العلماء خطأ الجوهري في عبارته، فقد نص الفيروز آبادي في القاموس المحيط ١٩٩/١، وتاج العروس ٥٤/٢ على تخطئة الجوهري بإثباته (ده) والصواب (د و)؛ لأنها تعني العشرة بينما دو تعني (اثنين) في الفارسية.

١٤٨- ص ٢٨٨ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: وأجاز الكوفيون أن تكون الألف للتأنيث... ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: "لم أصب مقالتهم وتمسكوا بقوله عز وجل " من طور سيناء "، ومقالتهم في خزانة الأدب ٢٥٧/٤ بولاق، وهارون ١٥٥/١٠.

١٤٩- ص٢٩١ س١:

قال السخاوي: " زَنَبَةٌ وزَيْنَبُ، كلتاهما اسم امرأة...". وضبطه بفتح النون.

وأظن الصواب زَنْبَة بإسكان النون،لأن التحريك ثقيل على اللسان، والعرب تخفف الأسماء كثيرا بالحذف والتسكين، قال الزبيدي في تاج العروس (زنب):"وقال أبو الفتح في كتاب الاشتقاق: زينب، علم مرتجل، قال: وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال: قال فلان: رحم الله عمتي زنْبة، مارأيتها قط تأكل إلا طيبا، ثم قال: فهذه فعْلة من هذا، وزينب فيعل منه". وضبطها المحقق في نص ابن جني بضم النون زَنُبَة، هكذا، والأولى تحرير رسم هذا البناء وضبطه وبخاصة أن ابن الأثير ذكر في كتابه اللباب في تهذيب الأنساب ٢٤٧ الزنبي بفتح الزاي وسكون النون وفي آخرها باء موحدة، هذه النسبة إلى زَنْبة.

١٥٠- ص ٢٩٠ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي:"ولما لم يقف صاحب المحكم على اشتقاقه....".

ذكر الدالي في الحاشية(٥) قائلا:" مايزال القسم الذي فيه هذا الكلام – من كتابه المحكم –مخطوطا"، وقد تمت طباعة المحكم كاملا منذ عقد ونيف . وإن كانت الأخرى فحقه أن يخرج قول ابن سيده من لسان العرب (زنب)،لأن ابن منظور اعتمد المحكم مصدرا من مصادره الخمسة.

١٥١- ص ٢٩٤ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: " وإنما الفتح قراءة شاذة تروى عن أبي السمّال وأبي نُهيْك وأبي الأشهب وغيرهم ".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: هو كما قال ، إلا أن القراءة بالفتح نسبت لأبي السمَّال وأبي الدينار، ولم أجد من ذكر غيرهما ". وقد جاء في زاد المسير لابن الجوزي: " فأما القدوس فقرأ أبو الأشهب وأبو نهيك ومعاذ القارئ بفتح القاف... ".

١٥٢- ص ٢٩٨ س ٣:

قال السخاوي: " سُرْدُد، يقال: جاءتِ الإبل سُرْدُداً، أي: يتلو بعضها بعضاً ".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: " وقوله (جاءت الإبل.. بعضاً) لم أجد من قال به، وهو عندهم اسم موضع لا غير". وفي هذا نظر، لأن هذا المعنى قال به ابن دريد في

جمهرة اللغة ١١٦٣/٢، قال: "سُرْدُد: موضع. ويقال: جاءت الإبل سرْددا، إذا جاء بعضها يتلو بعضا". وقوله يرد حكم المحقق بأنها وردت عندهم اسم موضع لا غير.

١٥٣- ص ٣٠٨ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقولهم: أصَحُّ من حمار أبي سيارة ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: " والذي في كتب الأمثال " أصح من عير أبي سيارة "، وأما قوله: "أصح من حمار..." فأغلب الظن أنه تغيير منه...". وفي هذا نظر ؛ لأن حكاية السخاوي وردت بهذه العبارة في حياة الحيوان الكبرى للدميري ٣٢٦/١ ط دار إحياء التراث العربي في بيروت ١٤٠٨هـ، وكذلك في ٢٥٤/١ ط دار الفكر في بيروت، وورد المثل " أصح من عير أبي سيارة " في تحقيق الدكتور حاتم الضامن ٩٦/٢ الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، وهذا الأخير لم يكن بين يدي المحقق حين تحقيقه سفر السعادة. وكذلك ورد المثل بعبارة السخاوي في أنساب الأشراف للبلاذري في حديثه عن نسب عدوان.

١٥٤- ص ٣١١ حاشية (٢):

قال الدالي: " وشمليل وشملال وشمله، ليس ما أورده بمعنى الشمال، فشمليل وشملال بمعنى خفيف سريع، وشملة هيئة الاشتمال، ولعله أراد أن يمثل بأمثلة من تركيب شمل فحسب ". وفي هذا نظر ؛ لأن سيبويه (الكتاب ٣٢٦/٤)، قال: " ومثال ذلك شمأل وشأمل تقول: شَمَلَتْ وشمال ". وقال السيرافي في شرح السيرافي [٢٦٤ب] النسخة السليمانية: " أيضاً قصة ما كرر من الحروف ولم يدغم نحو: شِمْلال، وطملال، وعثوثل، وقد حكم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد، لأنه يقال: طمل وشملة". ونقل الأزهري في تهذيب اللغة (شمل): " وقال أبو عبيد:... والشمال والشملال واحد، ويقال للناقة السريعة: شملال، وهي الشملة أيضا ". وقال الزبيدي في التاج (شمل): " وشمال وشملال وشمليل بكسرهن خفيفة سريعة ". وينظر: الاقتضاب لابن السيد ٣٢١/٢.

١٥٥-ص ٣١٤ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال الأصمعي: الحِجْلى لغة في الحَجَل ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: لم أجد مقالته... ". ومقالته في شرح الأشموني للألفيه٢ /١٠٧ (حاشية الصبان على الأشموني)، وتوضيح المقاصد للمرادي٣ /١٤٠٩ تحقيق د. عبدالرحمن بن علي بن سليمان.

١٥٦–ص ٣١٧ س ١:

قال السخاوي: " وذكر ابن السكيت أنها جبيلات متشعبة ".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: " لعله عزاه إلى يعقوب متابعاً الزبيدي في أبنيته ٧٩ –٨٠، ولم أجد ما حكاه عنه، وقد ذكر شعبى في إصلاح المنطق ٢٢١، وقال: اسم موضع، وأنشد البيت ". وأقول إن رأي ابن السكيت نص عليه البكري أيضا في معجم ما استعجم ٢ /٧٩٩، قال: " شُعبى، بضم أوله، وفتح ثانيه، بعده باء معجمة بواحدة، مقصور على وزن فُعَلى، قال يعقوب: هي جبيلات متشعبات، ولذلك قيل: شُعبى ".

١٥٧– ص ٣٢١ س ١:

قال السخاوي: " صُفُرّق: فُعُلّل، وهو في كتاب سيبويه، ولم يعرفه الجرمي ولا غيره ممن فسروا أبنية الكتاب، وهو نبت، ذكر ذلك ثعلب ".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: " هذه دعوى مردودة " وذكر تفسير عدد من العلماء لهذا البناء. وأقول هذه العبارة وردت في بعض المصادر، قال ابن السراج (الأصول ٣/٢٢١): " فُعُلّ الصُّعُرّ في كتاب بعض أصحابنا، وليس في أصل أبي العباس، ولا أعرفه، وقرأت في كتاب ثعلب: الصُّفُرّق: نبت ". ونقل الزبيدي في كتاب الأبنية ٣٠٦ أنه لم يعرف تفسير الصُّعُرّ، ثم نقل أنه النبت عن ثعلب ". ولعل الخلاف في حقيقة البناء (الصفرق أو الصعرر) أدى إلى هذه الدعوى، فالجرمي يقصد الصعرر في الراجح. ويؤكد ذلك أن الزبيدي الذي ينقل عنه السخاوي كثيراً نص على أنها الصعرر وليس الصفرق.

١٥٨– ص ٣٢١ س ٥:

قال السخاوي: " صَمَحْمح: هو الغليظ الشديد، وقال أبو عمرو: الغليظ القصير ".

وعلق الدالي في الحاشية (٣) قائلاً: " كذا، ولم أجده عنه، وهو في الصحاح (صمح) محكي عن الجرمي، فلعله أبو عمر... ".

وأقول في هذا البناء (صمحمح) تفسير لأبي عمر الجرمي وتفسير لأبي عمرو الشيباني، والأولى أن يحرر المحقق هذا النقل، قال السيرافي في شرح السيرافي

[٢٥٧ب] النسخة السليمانية: "صمحمح: وهو الغليظ القصير، ويقال: الصمحمح: الأصلع، ويقال: المحلوق الرأس، وأنشد أبو عمرو:

صمحح قد لاحه الهواجر".

وقال ابن السراج في الأصول ٢١٣/٣: "صمحمح: قال الجرمي: وهو الغليظ القصير، وقال ثعلب: رأس صمحمح: أصلع غليظ شديد". وتفسيرها بالأصلع والمحلوق الرأس عن أبي عمرو الشيباني يؤيده ما في الجيم ١٦٩/٢، والهواجر في البيت تؤكد تفسير الصمحمح بالمحلوق الرأس، وهذا ما حكى عنه في الجليس الصالح والأنيس الناصح ٥٧/٢.

١٥٩– ص ٣٢٦ الحاشية (٥):

قال الدالي: "حكاه عن السيرافي في هامش سيبويه ٣٢١/٢...".

وهو في السيرافي النحوي ٦٣١، قال السيرافي: "قال الجرمي: دقَرَى ونملَى وصَوَرَى: مياه بقرب المدينة".

١٦٠– ص ٣٢٧ س ٥:

قال السخاوي: "وأما صِيصةُ النساج – وهي الشوكة التي يُسوّي بها– فمأخوذة من صيصة الديك". وأظن الصواب من صيصة الثور؛ لأنهم قالوا في تفسير الصيصة: صيصة الثور: قرنه. والنسيج يصنع بقرن الثور. أو النص يعتريه سقط ألبس المعنى، وكان حقا على الدالي أن يعلق بما يزيله.

١٦١– ص ٣٣٥ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: "والضِّفندد أيضاً: الشديد العظيم".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: "هذا لفظ السيرافي بهامش سيبويه ٣٢٧/٢، ولم أجد من نص عليه". وفي هذا نظر من وجهين:

أحدهما: أن السيرافي حكى ذلك في كتابه السيرافي النحوي ٦٤٧، قال السيرافي: "والضفندد: الشديد العظيم".

والآخر: ورد في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٩٥، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١١٢ أنه الضخم الشديد.

١٦٢–ص ٣٣٦ س ٥:

قال السخاوي: "ضِنَاك: صفة، يقال: ناقة ضِناك.. ".

لم يشر الدالي في الحاشية إلى ضُنْأك كجُنْدَب وغيرها من اللغات كما في تهذيب اللغة (ضنك)، وتاج العروس (ضنك). وعلق في الحاشية (٣) قائلاً: "وعن الأصمعي: الغليظة المؤخر، وقال غيره: هي من النساء الضخمة ثقيلة العجيزة". ولم يذكر مصدراً نقل عنه هذه الحاشية.

١٦٣–ص ٣٣٧ س ٣:

قال السخاوي: "ضيغم: فَيْعل. قال أبو عبيدة: الضَّيْغم: الأسد، والضيغم: الذي يعض".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: "كذا في د، م، ظ، ولم يتم المؤلف التاء من عبيدة. وقد وهم في حكاية قوله، فهو لم يقل إن الضيغم الأسد". وفي هذا نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لم يذكر أن تصحيحه من الصحاح للجوهري (ضغم).

والآخر: ذكر أبو عبيد في الغريب المصنف ٩١٢ باب الأسد، ونقل فيه قول أبي عبيدة: " الضيغم الذي يعض، يقال منه ضغم يضغم، والياء زائدة"، وكان الأولى أن يحرر الدالي هذا اللبس، ويؤيده ماجاء في مقاييس اللغة: "ومنه اشتق الضيغم وهو الأسد، قال أبو عبيد: الضيغم الذي يعض والياء زائدة".

١٦٤–ص ٣٣٧ س ٤:

قال السخاوي: "وقال غيره: هو من صفات الأسد، وهو مأخوذ من الضغم، وهو العض".

وعلق الدالي في حاشية (٥) قائلا: "لعله يعني الزبيدي، قال في أبنيته ٩٥: "وضيغم من صفات الأسد من قولك ضغمت، أي: عضضت". وهذا قول بعض العلماء قبلا، قال السيرافي النحوي ٦٤٣ "والضيغم من نعوت الأسد، وهو مشتق من الضغم، والضغم العض".

١٦٥–ص ٣٣٩ حاشية (٩):

قال الدالي: "هذا التفسير محكي عن السيرافي في اللسان (ضمخر)..".

وفي هذا التعليق نظر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ابن منظور في اللسان نقله عن ابن سيده في المحكم ٥/١٩٩.

الثاني: أن نص السيرافي في شرح السيرافي ٢٦٠/أ،والأولى أن يحيل إليه.

والثالث: لم يشر إلى الخلاف في البناء، إذ رُوي بالراء في الكتاب ٤/٢٩٨، والعين ٤/٣٢٣، وتهذيب اللغة ٧/٦٤١، والمحكم ٥/١٩٩، ومختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٨٠، وتنقيح الألباب ٢٩٦، والقاموس المحيط ٢/٢٢١. وروي بالزاي في تفسر غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٢٣٤، والإبدال لأبي الطيب ٢/٢٢٣، ونوادر أبي مسحل ١/٩١، وأبنية كتاب سيبويه للزبيدي ٢٩٨، والقاموس المحيط ٢/١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١٣٨.

١٦٦–ص ٣٦٤ س ٣:

قال السخاوي: " عَدَبَّس: فَعَلّ، وهو الضخم، وكذلك عَجَنَّس ".

وعلق الدالي في الحاشية (٣): قائلاً: " الذي في كتب اللغة أن العدبّس هو الموثق الخلق أو السيء الخلق أو القصير الغليظ. وأما العجنس فهو الضخم، انظر لسان العرب (عجنس، عدبس)".

وفي هذا نظر، لأن السيرافي في شرح السيرافي ٢٦٠/أ نص على أن العَدَبَّس: الضخم، وكذلك فسرها أبو حاتم في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٢٣٧، والجواليقي في مختصر شرح أمثلة سيبويه ٢٣٩، وابن الدهان في شرح أبنية سيبويه ١٢٠.

١٦٧– ص ٣٦٤ س ٦:

قال السخاوي: عَدَوْلى: فَعَوْلَى... ".

وعلق الدالي في الحاشية (٥) قائلا:"قوله فعولى أنكره سيبويه، وقال: " ليس في الكلام فَعَوْلى، انظر: الكتاب ٢/٣٢٤، ٣٤٥ ".

وأقول إن النص الأول الذي أشار إليه من كتاب سيبويه فيه تصحيف، فالنص في الكتاب (٤/٢٦٣): " ولا نعلم في الكلام فَعَلْيا ولا فَعَوْلى ". وأظن صوابه: " ولا نعلم في الكلام فَعَليا ولا فَعُولى لما يأتي:

١. قال ابن سيده في المخصص ١٥/٢٠٩: " فأما قولهم في الشعر مَسُولى فإنه مقصور للضرورة ، لأن صاحب الكتاب قد حظر فَعُولى مقصورة ".

٢. في بعض نسخ المقصور والممدود للقالي ١٦٢ أضاف الناسخ في الحاشية باباً، وهو ما جاء من المقصور على مثال فَعُولى عن أبي سعيد السيرافي، وذكر فيه لفظين، وهما: تنُوفى ومَسُولى، وفي حاشية الأصل التي اعتمد عليها المحقق ذكر (وباب فَعُولى لم يأت به)، وأبو سعيد السيرافي من أعلم الناس بالكتاب.

٣. ذكر سيبويه أن كلام العرب ليس فيه فَعَوْلى في الكتاب ٢/٣٤٥ بولاق، ٤/٣١١ هارون، وبذلك يكون ما أثبته من باب الجمع بين ما نقل عنه وما أثبته.

٤. استدرك ابن السراج والسيرافي على سيبويه هذا الوزن (فَعُولى)، (الأصول ٣/٢٢٤، شرح السرافي ٢٨٩/أ).

١٦٨- ص ٣٦٦ س١:

قال السخاوي: "وقال الجرمي: والعُرُضْنى بضم الراء والعين، لغة زعمها سيبويه".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: "قوله (العُرُضْنى) كذا في النسخ، وأخشى أن يكون المؤلف قد حرّف في نقله عن الجرمي، فالذي في كلتا مطبوعتي الكتاب ٢/٣٢٣ بولاق و٤/٢٦١ هارون عُرُضّى...".

وأظن قول الجرمي صحيحاً، وإنما التحريف وقع في تحقيق مطبوعتي الكتاب والمصادر التي نقلت هذا عن سيبويه. فقول سيبويه: "ويكون على فِعَلنى، وهو قليل. قالوا: العِرَضْنى، وهو اسم ويكون على فُعُلّى، وهو قليل. قالوا: عُرُضَّى، وهو اسم" أظن صوابه "ويكون على فِعَلْنى، وهو قليل، قالوا: العِرَضْنى، وهو اسم. ويكون على فُعُلْنى، وهو قليل، قالوا عُرُضْنى، وهو اسم". والدليل على ذلك ما يلي:

١. أن ابن السراج في الأصول ٣/١٩٩، قال: "فِعَلْنى: العِرَضْنَى، اسم، وهي مشية. فُعُلْنى، العُرُضْنى، اسم، وهي مشية، وليس في كتاب محمد بن يزيد. وفي كتاب سيبويه وجدته بخط أحمد بن يحيى فُعُلّى: عُرُضَّنى، اسم". وهذا النص يؤكد خلاف النسخ إذ رويت العُرُضْنى في بعضها، ورويت العُرُضَّى في بعضها الآخر، والجرمي والمبرد ممن رواها (العُرُضْنَى).

٢. أن رواية سيبويه عُرُضْنَى، وليس فُعُلّى، لأنه ذكر الوزن الأخير فيما بعد فقال: "ولكن على فُعُلّى، قالوا: حُذُرَّى، ونُذُرَّى، وهو اسم". فتبين أنه أراد بالنص (فُعُلْنى) كما رواها الجرمي.

٣. قد تكون الرواية فُعَلّى (عُرّضّى) كما رواها أبو حاتم في تفسير الغريب ٩٨، والزبيدي في كتاب الأبنية ١٤٣، وأبو علي القالي في المقصور والممدود ٢٥٨، وابن ولاد في المقصور والممدود ٧٦، وابن سيده في المخصص ٩٧/١٥، والمحكم ٢٤٨/١، وحكاها الأخير عن سيبويه.

١٦٩– ص ٣٦٦ س ٨:

قال السخاوي: " وقال غير الجرمي: هو دويّبة: هو دويبّة. وقيل: هو جبل بعينه ".

وعلق في الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: "هو الزبيدي في أبنيته ٨٥ ". وفي هذا نظر، لأن ابن دريد في جمهرة اللغة حكى ذلك قبله (١٢٤٤/٣)، قال:" وعرفان: جبل، وعرفان أيضا: دويبة "..

١٧٠– ص ٣٦٧ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال أبو عمرو: غزويت بغين معجمة ".

وعلق الدالي في الحاشية (٥) قائلاً:" إلا أن أبا الفتح حكاه بالغين المعجمة عن أبي عمر – يعني الجرمي – ولعله الصواب ". وهذا نقص في التوثيق، وكان الأولى أن يذكر اختلاف النقل عن الجرمي ، قال الزبيدي في الأبنية ٢٠٤: " قال الزجاج: سألت ثعلباً عنه فقال: هو القصير عن الجرمي، قال الزجاج: ولم يذكره الجرمي، ولا يعلم أحد ما هو". وقال ابن خالوية: ليس في كلام العرب ٢٠٧: " ليس أحد من أهل اللغة والنحو عرف تفسير عزويت، وهو في كتاب سيبويه، ما عرفه الجرمي ولا المبرد... ". كما أن البناء الذي نقله المفسرون عن الجرمي هو غزويت بالغين المعجمة وليس عزويتاً إن سلمنا بما نقل عنه في معجم ما استعجم ٩٤٢/٢ .

١٧١–ص ٣٦٩ س ٣ من الأسفل:

قال السخاوي: " عَشُوراء بالمدّ والقصر، لغتان في عاشوراء، وقال الجرمي، عُشُوراء أيضاً بضم العين، وهو حرف مفرد ليس في الكلام غيره".

وعلق الدالي في الحاشية (٨) مستدلاً بنص سيبويه في الكتاب ٣٥٤/٢ بولاق، ٢٦٣/٤ هارون (عَشُورى) و(عُشُورى)، قال سيبويه: " ويكون على فُعُولى. قالوا: عُشُورى"، وأظن تصحيفا وقع في نسخ الكتاب، وصواب النص في الكتاب : " ويكون على فُعُولاء. قالوا: عُشُوراء، وهو اسم ". وهذا ما نقله عنه الزبيدي في الأبنية ١٤٨، ١٨٨، وابن

ولاد في المقصور والممدود ٧٩، وابن سيده ٩٩/١٥ وضبط بالفتح خطأ، وهو المنقول أيضاً عن الجرمي في سفر السعادة ٣٧٤/١، وابن السراج في الأصول ٢٠٠/٣، والسيرافي، والنسخ الشرقية في شرح السيرافي ٢٢٤/٥أ، وأثبتها عبد المنعم فائز في السيرافي النحوي ٦٤٠ (عَشُورى)، ولا يمكن أن يكون عَشُوراء ؛ لأن سيبويه قد ذكر قبلاً هذا الوزن وأمثلته.

١٧٢–ص ٣٧٠ س ٢:

قال السخاوي: " عصواد: فعوال، هو حيث يستدير القوم في حرب أو خصومة، وأنشد أبو زيد ". والصواب: "وأنشد أبو زبيد" كما ورد في أبنية كتاب سيبويه للزبيدي ١٧٧ إذ قال: "والعِصواد مستدار القوم في حرب أو خصومة، وأنشد لأبي زبيد ". فكان حقه التصحيح في المتن.

١٧٣–ص ٣٧٠ الحاشية (٤):

قال الدالي: " في الجمهرة ٣٦٥/٣ وفيه: "... والعصود: اختلاط "، وهو خطأ من الناسخ، والصواب: العصودة ".

والنص في جمهرة اللغة ١١٧٩/٢: " وعَصْوَدٌ والعصودة: اختلاط الأصوات في شر أو حرب ،ومنه العصواد، وهو مستدار القوم في الحرب وفي الخصومة ".

١٧٤– ص ٣٨٠ س ٩:

قال السخاوي: " عَمَلّس: وهو الذئب، والرجل الخفيف ".

وعلق الدالي في الحاشية (٦) قائلاً: " قوله الخفيف، الذي في المعجمات أنه القوي على السير السريع ".

وأقول (الخفيف) ورد في شرح السيرافي ٢٦٠/أ النسخة السليمانية، وورد الذئب الخفيف في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٢٣٨، وهو كذلك في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٢٣٩، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٢٨.

وقيل: الخبيث، كما في العين ٣٣٠/٢، وتهذيب اللغة ٣٣٩/٣، والمحكم ٣١٧/٢، ولعل أحدهما تحريف عن الآخر، ووجه أن يكون نص السخاوي: " عملس: وهو الذئب، والرجل الخبيث ".

١٧٥- ص ٣٨٢ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: " عندليب: عصفور صغير، لذلك يقولون: هو يصيد ما بين الكركي إلى العندليب ".

وعلق الدالي في الحاشية (٨) قائلاً: " لعل المؤلف نقل عن المنصف ١٢/٣ ". وقبلا هذه العبارة هي عبارة الجرمي في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٢٤٠، وفي شرح السيرافي ٤٦٠/ب: "والعرب تقول هو يصيد ما بين الكركي إلى العندليب".

١٧٦-ص٣٨٧ س ٥:

قال السخاوي: عَيْثوم: هو الجمل الشديد الخفّ ".

وعلق الدالي في الحاشية (٥) قائلاً " قوله: الشديد الخف، الذي في المعجمات أنه الشديد ". وفي هذا نظر، إذ ورد في جمهرة اللغة ٤٢٧/١: " وقال أبو عبيدة: العيثوم من صفة الخف، وهو الغليظ الجافي ".

١٧٧- ص ٣٨٧ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: " وهي من النوق: الخيار الفارهة ".

وعلق الدالي في الحاشية (٩) قائلاً: " قوله الخيار الفارهة الذي في المعجمات أنها الطويلة أو التامة الخلق أو العظيمة الحسناء ". وفي هذا نظر، إذ ورد ما أنكره في مختصر أمثلة سيبويه للجواليقي ٢٣٥، قال: " قال الأصمعي هي من النساء الحسناء، ومن الإبل الفارهة الطويلة ".

١٧٨- ص ٣٨٨ س ١:

قال السخاوي: " عيضموز، فَعْللول أيضاً، يقال: حيَّة عيضموز، للهرمة ". وأظن سقطا في النص، لأن الدالي لم يشر في الحاشية إلى أن العيضموز في المصادر وصف للعجوز المسنة والناقة الهرمة كما في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٢٣٥، وقد قال السيرافي (شرح السيرافي ٢٦٠/ب) العيضموز: الناقة المسنة ". وهو كذلك في الإبل للأصمعي ١٠٣.

١٧٩- ص ٣٩٤ س ٥:

قال السخاوي: " ألا ترى أن إمّعة وسُكّيتا وكُلّابا ليس شيء من ذلك بملحق ".

وأظن الصواب (سكّيناً) وليس (سكيتاً) كما ورد في النسخة م، والتصويب من لسان العرب (غرنق) وتاج العروس (غرنق).

١٨٠- ص ٣٩٥ الحاشية (١٠):

قال الدالي: " قوله: الغرنيق: السيد، لم أجد من نصّ عليه". وقد نص عليه ابن السراج في الأصول ٢١٦/٣، والسيرافي في شرح السيرافي ٢٦٠/أ، والجواليقي في مختصر شرح أمثلة سيبويه ٢٤٥.

١٨١- ص ٤٠٧ س ٧:

قال السخاوي: " والفدوكس: الأسد، وعن أبي زيد: هو الغليظ الجافي، وعن ثعلب: هو الشديد".

وعلق الدالي في الحاشية (٦) قائلا: ' لم أجد مقالة أبي زيد ولا مقالة ثعلب". والمقالة في شرح السيرافي ٢٦٠ / أ، قال السيرافي: " وفدوكس على ما ذكره أحمد بن يحيى في تفسير الأبنية: الشديد، وقال أبو بكر بن دريد: هو الغليظ الجافي، وهو أيضاً حيّ من تغلب بن وائل"، وأبو زيد في سفر السعادة تحريف وصوابه ابن دريد، وهو كذلك في الاشتقاق ٣٣٨.

١٨٢-ص ٤٠٩ س ٢:

قال السخاوي: " فِركّان: فِعِلّان: اسم موضع. والفركان: الذي تبغضه النساء من قولهم: فركت المرأة زوجها".

وعلق الدالي في حاشية (٤) قائلا: " ظاهر كلامه أن الفركان صفة لمن تبغضه النساء، ولا أعلم أحداً قاله"، وفي قوله نظر؛ لأن السيرافي النحوي ٦٣٩ قال: " والفركان: البغض من قولك: فركت المرأة زوجها إذا أبغضته".

١٨٣- ص ٤١٣ س ١:

قال السخاوي: " قاتول".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: " لا أعرف أحداً ذكره إلا أبا حاتم في أبنيته، اللوح ٦، وابن الدهان في أبنيته، اللوح ١/١١٩، وهو مما فات أصحاب المعجمات...".

وأقول: ذكره الجواليقي في مختصر شرح أمثلة سيبويه ٢٥٣، قال: " قاتول: فاعول، صفة، يقال: ماء قاتول، وهو الذي يقتل عليه صاحبه، ويقولون: القتل قاتول، يريدون: من قتل قُتِل ".

١٨٤– ص ٤١٧ س ٢:

قال السخاوي: " قِرْطَعْب: دابة ".

وعلق الدالي في الحاشية (٢) قائلاً: "قوله (دابة) لم أجده ". وهو قول ثعلب في شرح السيرافي ٢٦٠/ ب وشرح الشافية للرضي ٥١/١، وذكرها ابن السراج في الأصول ١٨٦/٣ ولم ينسبها إليه.

١٨٥–ص ٤٢٠ الحاشية (١):

في التوثيق نقص، لأن المحقق لم يذكر أن البيت نُسب إلى أبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٢٢٧/١، ونسب في خزانة الأدب للبغدادي ٩٨/١٠ إلى أمية بن أبي العائذ الهذلي. وربما كان هناك تصحيف بين الباردة والنادرة فيما ذكره.

١٨٦– ص ٤٢٥ س ٢ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال الخليل: القُمَّحَان: الورس، قال: وهو العُصْفُر. وقال غيره: القُمَّحان: الزعفران ".

والدالي لم يخرج رأي الخليل في الحاشية (٦)، وهو في العين ٥٥/٣ (قمح). وكان الأولى أن يشير أيضا إلى أن الخليل أيضاً قال بتفسيره بالزعفران، قال في العين (قمح): " والقمحان: ورس. ويقال: زعفران ".

١٨٧– ص ٤٣١ س ٣:

قال السخاوي: " وقال التوزي في جمعه: القياقيّ بالتشديد ".

ولم يعرف به في الحاشية. وأظنه أبا محمد بن عبد الله بن محمد التوزي.

١٨٨–ص ٤٣٢ س ٢:

قال السخاوي: " وقال غيره: عَكَر الزيت... ".

وعلق الدالي في الحاشية (١) قائلاً: " لعله الزبيدي، قال في أبنيته ٩٦: " والكديون: دردىّ الزيت ". وقال به قبلاً ابن دريد في جمهرة اللغة ١٢٤٥/٣.

قال: " الكِدْيَوْن: دُرْدِيّ الزيت ". وقال في ٦٨٠/٢ " والكديون: عكر الزيت، ولا أحسبه عربياً صحيحاً غير أنه قد تكلمت به فصحاء العرب ".

١٨٩- ص ٤٣٢ الحاشية (٤):

قال الدالي في الحاشية (٤) تعليقاً على بيت النابغة: " إلا أني لم أجد أحداً رواه (طلين) فلعله وهم، لأنهما بمعنى ". وهذه الرواية التي لم يجدها رواها أبو العلاء المعري في الفصول والغايات ٢٨٤/١ وقد ضبطه وفسر غريبه محمود حسن زناتي.

١٩٠- ص ٤٤٥ س ١:

قال السخاوي: " ماجج: اسم موضع ".

والأولى أن يشير الدالي إلى مأجج، قال سيبويه ٣٠٩/٤: " وكذلك ميم مأجج وميم ممدد، لأنهما لو كانتا زائدتين لأدغمت كمردّ ومفرّ، فإنما هما بمنزلة قردد. وانظر مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٢٩٥.

١٩١- ص ٤٤٧ س ٥:

قال السخاوي: " وعن علي عليه السلام... "

لم يعلق الدالي على هذه العبارة التي تخص سيدنا علياً دون الصحابة الكرام، ومثلها عبارة كرم الله وجهه، وقد مضى الحديث عنها.

١٩٢- ص ٤٤٩ س ٥:

لم يخرج رأي ابن السراج، وهو في الأصول ٢١٣/٣.

١٩٣-ص ٤٥٥ الحاشية (١):

قال الدالي في الحاشية (١): " وفسره السيرافي بأنه المشرق عن اللسان (شرق) ".
والأولى أن يرجع إلى كلامه في السيرافي النحوي ٦٤٦، إذ قال: " والمشريق: المشرقة ".
وقال المحقق " لم أجده في أدب الكاتب " في تعليقه على تفسير ابن قتيبة للمشريق.
وهو في غريب الحديث له٥٦٣/٢ تحقيق د.عبدالله الجبوري وطبعته وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية،قال:"يرويه أبو النضر عن قرط بن حريث عن أبي سعيد المدائني: مشريق الباب: مدخل الشمس فيه...".

١٩٤- ص ٤٦٣ س ٢:

قال السخاوي: مَكْوَرَّى: قال أبو عمرو: هو عيب يكون في الدواب، وقال غيره هو العظيم الروثة من الدواب... ".

وقال الدالي في الحاشية (١):"لم أجد أحداً حكى قول أبي عمرو"، والصواب أنه أبو عمر الجرمي وليس أبا عمرو كما في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٢٨٧. وقال أيضا في الحاشية (٢):" هو الزبيدي" في تعليقه على (وقال غيره: هو العظيم الروثة من الدواب..." وقد قال به قبلاً سيبويه في الكتاب ٣٤٤/٢ وغيره من العلماء، وقال السيرافي ٢٦٠/ ب " كما قالوا مكورى للعظيم روثه الأنف"، وقال ابن السراج في الأصول ٢٣٧/٣ " ومكورى مثله، وهو العظيم الروثة ".

١٩٥- ص٤٦٩ الحاشية (٢):

خرّج الدالي رأي سيبويه وابن السراج من اللسان (مهو).

١٩٦- ص٤٧٧ الحاشية (١):

قال الدالي: " حكى قوله السيرافي بهامش سيبويه ٣٢١/٢..." وقول السيرافي مثبت في السيرافي النحوي ٦٣١.

١٩٧- ص ٤٧٨ الحاشية (٦):

نقل خلافاً عن الليث في (النيرج) بين صاحب القاموس والصغاني في التكملة (نرج)، وتاج العروس، والأولى أن يرجع إلى العين (نرج) ليحرر رأيه من مصدره، وقد حكى النيرج وليس النيرنج.

١٩٨- ص ٤٨٠ س ٦:

قال السخاوي: " هَبَيَّخ: فَعَيّل، قال الجرمي: هو الوادي العظيم.. "

وعلق الدالي في الحاشية (٨) قائلاً: " وكذا قال السيرافي انظر: لسان العرب (هبخ)"، وفي هذا نظر، لأن رأي السيرافي مثبت في السيرافي النحوي ٦٤٤، فالأولى أن يرجع له في مصدره، قال:"والهبيخ فيما ذكره أبو حاتم: الوادي، وهو من كلام اليمن: الصبي ".

١٩٩- ص ٤٨٠ س ١ من الأسفل:

قال السخاوي: " وقال غيره: الهَبيّخ عند أهل اليمن: الغلام ".

وعلق الدالي في الحاشية (١٠) قائلاً: " هو الزبيدي في أبنيته ٢٩٦. وأقول هذا المعنى هو تفسير السيرافي قبلاً في السيرافي النحوي ٦٤٤.

٢٠٠- ص ٤٨٥ الحاشية (٥):

قال الدالي: " وقد سلف للمؤلف نقول عن الأزهري من غير ما إشارة، ولم أشر إلى ذلك لأنني لم أقطع به وإن كان هذا قوياً في نفسي ".

وأقول قد قطع المحقق في كثير من نصوص المؤلف أنها للجوهري في الصحاح والزبيدي في الأبنية، وقد قال بها العلماء قبلاً.

٢٠١-ص ٤٨٧ س ٧:

قال السخاوي: " وقال ثعلب: الهَيْرُدان: اللص ".

وعلق الدالي في الحاشية (٣) قائلاً: " وقوله اللص ليس بثبت. انظر: اللسان والتاج (هرد) "، وقول ثعلب حكاه السيرافي (السيرافي النحوي ٦٣٧)، قال: " والهيردان: نبت، وهو اسم على ما ذكره سيبويه، وفيما فسره ثعلب ؛ هو اللص، مأخوذ من الهرد ". وفُسِّرت باللص والنبت ورجل في المحكم ١٨٢/٤، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٦٤، والقاموس المحيط ٣٦١/١. وخصه الجواليقي نقلاً عن أبي عبيدة أنه لصّ من بني سعد في مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٣٠٣، وذكر ابن دريد في جمهرة اللغة ١٢٣٥/٣ أنه رجل من بني ضبة، وهو لص وشاعر ".

وأما إحالة الدالي إلى اللسان والتاج (هرد) فالصواب أن القول للأزهري فيما نقله عنه الزبيدي في تاج العروس (هرد)، ونقله ابن سيده في المحكم ١٨٢/٤ دون عزو.

٢٠٢-ص ٤٨٨ الحاشية (٢):

علق الدالي في الحاشية (٢) قائلا:"وهذا التفسير لا يلتئم مع معنى البيتين، والأولى تفسير الهرشفة بالخرقة التي ينشف بها الماء من الأرض كما قالوا". وأقول هذا كلام السيرافي في شرحه ٢٦٠/أ، قال: " وقال بعضهم: خرقة نشف بها الماء من الحوض، قال الراجز... "، والأولى أن يشير إلى مصدرها.

٢٠٣- ص ٤٩٠ س ٤:

قال السخاوي: " هَوْزب: فوعل، قال الجرمي: هو الشديد، وقال غيره: الشديد من الإبل... ".

وعلق الدالي في الحاشية (٤) قائلاً: "هو الزبيدي..."، ونسب إلى الجرمي في تاج العروس (هزب) فالأولى تحريره.

٢٠٤-ص ٤٩٠ حاشية (٧):

نقل كلام السيرافي من اللسان (هيج)، والصواب أنه من المحكم (هيج) ٤/٢٦٤، وكلامه في شرح السيرافي ٢٥٧ / أ، فالأولى تخريجه من مصدره.

٢٠٥-ص ٤٩١ حاشية (٢):

قال الدالي: "كذا فسره السيرافي انظر اللسان (هيب)". وابن منظور في اللسان نقله من ابن سيده في المحكم (هيب) ٤/٢٨٠، وكلام السيرافي في السيرافي النحوي ٦٣٧، قال: "والهَيّبان: الجبان، وقد قالوا: هو الرّاعي".

٢٠٦-ص ٥٠٠ حاشية (٤):

قال الدالي: "وفسره السيرافي بالشر والأمر العظيم، انظر اللسان (ورنتل)"، وابن منظور في اللسان نقله من ابن سيده في المحكم (ورتل) ١٠/٢٣٣، وكلام السيرافي في شرح السيرافي ٢٦٣/ ب، فالأولى تخريجه من مصدره.

٢٠٧-ص ٥١٢ س ٦:

قال السخاوي: اليَهْيَرُ: بتخفيف الراء: الباطل. واليهير أيضاً: الخطل". وفي هذا النص تحريف، والصواب: الحنظل، كما في المحكم (هير) ٤/٢٧٤ قال ابن سيده: "واليهير بالتخفيف: الحنظل، وهو أيضا السم".

٢٠٨-ص ٥١٣ س ٦:

قال السخاوي: "وعن الكوفيين: اليهيرّ: الحجر الصغير يكون ملء الكف". وعلق الدالي في الحاشية (٦) قائلاً: "لم يسم أحداً". وأقول هو قول أبي مالك في جمهرة اللغة ٢/٨٠٩-٨١٠، وذكر ابن دريد أن البصريين أنكروا اليهير في الحجر.

٢٠٩-ص ٥١٣ س ٥:

قال السخاوي: "واليهيرى: الكذب عن أبي عبيد في الغريب المصنف".

علق الدالي قائلاً "لم أهتد لموضعه فيه". وقد نقله عن أبي عبيد ابن الشجري فما اتفق لفظه واختلف معناه ٤٩٣.

٢١٠-ص ٥١٣ س ٧:

قال السخاوي: "وعن بعض أهل اللغة: الماء الكثير".

وعلق الدالي في الحاشية (٨) "انظر اللسان (هير) ولم يسم أحداً". وأقول حينما يذكر أهل اللغة فقصده ابن دريد، وهو كذلك في جمهرة اللغة ٣/١٢٤٥.

* * *

Bibliographie

Ouvrages anciens

*Al Jāhiz:

-Al Hayawān, éd Abdeslame Haroune. Ed l'Académie des Sciences Arabo-musulmanes. Beyrouth 3ème éd 1969

-Al Bayān wa Al Tabyīn, éd Abdeslame Mohammed Haroune. Ed Maison Al Jīl. Beyrouth

-Epître en préférence de la parole au silence. In Epîtres littéraires d'Al Jāhiz. Ed Maison et Bibliothèque d'Al Hilal. Beyrouth 3è éd 1995

Ouvrages modernes

* Ahmed Ouederni:

- Le problème forme/sens et la théorie poétique des Arabes des origines jusqu'au 7ème/13ème siècle. Ed Dar Al-Gharb Al-Islami Beyrouth 2004

- Al-ṭabʿ wa al- Sanʿa fī šiʿr al-Mutanabbī. Colloque Farīd Ghāzi Tunis/Cérès éditions 2001

* André Martinet: Eléments de linguistique générale. Librairie Armand Colin, Paris 1980

*Paul Ricœur: De l'interprétation: essai sur Freud. Ed du Seuil, Paris 1965

* Terry Eagleton: Critique et théorie littéraires -Une introduction (traduit de l'anglais), Ed PUF, Paris 1994

* * *

l'usage idéal de l'arabe loin des incorrections et des constructions erronées souvent liées, par les anciens philologues, aux poètes muwallads et aux non arabes. Il y a lieu de souligner, à cet égard, que les principaux traits de la rhétorique typique, chez les Arabes, émanent d'une vision universelle, symbolique et religieuse. Dans le cadre de cette vision, la parole bien choisie et bien énoncée se considère comme étant un don offert par Dieu à une minorité de gens qui méritent d'être bien veillés et doués d'une langue correcte et limpide sans recourir forcément à l'apprentissage. Il s'agissait donc d'une source d'inspiration linguistique qui n'est pas à la portée de tous.

Comment peut-on saisir alors les caractéristiques générales du couple lafz/maʻnā ou forme/sens, chez Al Jāhiz, en poésie, à la lumière d'une vision allégorique et religieuse pareille?

divine sa capacité merveilleuse de parler en maximum de sens et en minimum de mots sans recourir aux styles recherchés à l'instar de ce que font les amateurs de ṣanʿa. Ce qui compte, en rhétorique typique chez les Arabes, ce sont l'inspiration et l'improvisation que résume le terme ṭabʿ.Quant à l'acquis, souvent désigné sous le terme ṣanʿa, il n'est que secondaire. Il est permis, au terme de cette analyse axée sur la découverte des principaux traits de la rhétorique typique chez les Arabes à travers la pensée d'Al Jāhiz, de signaler:

* La prééminence des paroles brèves et allusives par rapport au discours fondé sur les détails et les divers aspects de redondance.
* La majeure importance accordée à la brièveté: al 'ījāz; d'ailleurs le discours modèle n'est que maximum de sens en minimum de mots.
* La précision au niveau du choix lexical. S'appuyant sur des exemples coraniques, Al Jāhiz a déjà insisté sur l'importance de l'adéquation (al mulā'ama) entre le mot et son micro- contexte.
* Les multiples leçons qu'on peut tirer du discours prophétique; ce qui prouve l'importance accordée à la notion de "pertinence" qui doit être complètement liée au facteur esthétique selon le principe de l'utilité. Il faut donc que le discours soit pertinent et beau pour être utile (nājiʿ). Il s'agit, en fait, d'une pertinence dans un sens purement pragmatique.

* Le principe de "centrisme" (al wasaṭiyya); ce qui illustre l'idée de pondération, qualité souvent appréciée par la religion tout en dénonçant, en contre partie,l'hyperbole désignée, maintes fois, par le terme (ġulū) dans le sens de "l'exagération outrée" qui pourrait porter atteinte aux exigences de la "raison".

* Le discours qui incarne l'éloquence est celui qui ressemble fort au style coranique et aux paroles du Prophète; cela se révèle clairement, comme le signale Al Jāhiz, dans les paroles d'al 'aʿrāb qui incarnent

donc d'un modèle à suivre tout en dénonçant le style de muwallads: Al Jāhiz, après avoir cité deux vers erronés, ajoute: "ceux-ci sont de poésie muwallad, puisque les bédouins (Al'Aʿārīb) ne commettent point une erreur pareille"[1]. Le poète devrait être donc 'Aʿrābī, ou quelqu'un qui maîtrise la méthode de 'Aʿrāb en poésie pour qu'il acquière, aux yeux des érudits, l'image d'un poète-type: "Pour que les conditions de la poésie soient complètes, il faut que le poète soit bédouin ('Aʿrābī)"[2]. Cet 'Aʿrābī se distingue par son analphabétisme ; ce qui compte pour lui c'est plutôt l'inné et non plus l'acquis. Grâce à une qualité pareille, il arrive à produire en toute spontanéité un discours improvisé et adapté aux diverses situations. Cela faisant, on peut en déduire que la notion de (ṭabʿ) est étroitement liée à l'espace pastoral où vivaient les Arabes purs et éloquents tandis que la notion de (ṣanʿa), elle nous parait fortement attachée à la "cité" où cohabitaient les diverses ethnies non arabes (=al 'aʿājim). Il convient, à ce propos, de souligner qu'Al Jāhiz ripostait, avec ardeur, contre les Šuʿubites qui niaient la suprématie des Arabes notamment en rhétorique. Al Jāhiz était donc impliqué dans le conflit civilisationnel entre les Arabes et les non arabes. Ce sont les Arabes, selon Al Jāhiz, qui méritent d'être extrêmement loués, puisqu' ils représentent par excellence la souveraineté du verbe: sulṭāne al kalima. Ils sont donc dignes de garder et de défendre leur droit politique contre ceux qui regardent le pouvoir avec convoitise. Dieu qualifie, d'ailleurs, les Arabes, dans le Coran, par "la meilleure nation"[3].

Il résulte de ce qui précède, que l'image d'Al aʿrābī, analphabète mais éloquent, découle de celle du Prophète qui puise dans une source

---

1 Al Jāhiz: Al Hayawān v2 p 151

2Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn , v1 p94

٣-آل عمران/ ١١٠:"كُنتم خيرَ أمَّةٍ أُخرِجَت للنَّاس"

l'emplacement le plus adéquat, l'articulation la plus souple, le sens le plus clair et l'intention la plus nette"[1]. Al Jāhiz ne tarde pas, à ce propos, à citer nombreux exemples remontant au Prophète et incarnant les caractéristiques de la rhétorique prophétique, fondées notamment sur la concision: maximum de sens en minimum de mots[2].

■Parole des bédouins: Al 'A'rāb

Le pluriel de ('A' rāb) c'est ('A'ārīb); ils sont, d'après Ibn Manzūr, ceux qui habitent le désert sans le quitter vers les métropoles sauf pour des besoins urgents"[3].Ayant mené une vie close comme celle-là, Al 'A'rāb incarnaient l'exemple de l'éloquence et de la langue limpide. Ils étaient d'ailleurs à l'abri de toute altération linguistique; puis la qualité "arabe" était devenue avec le temps un trait distinctif pour tout éloquent[4]. Mais, l'éloquence typique était étroitement liée chez les Arabes à Qurayš, tribu du Prophète Mohammed: "Qurayš choisissait les meilleurs dialectes arabes jusqu'à ce que son propre dialecte, qui est celui du Coran, fût devenu le meilleur, rapporte Ibn Qatāda"[5]. Il s'avère, dés lors, que les paroles des ancêtres et d'al 'A'rāb représentaient, sans conteste, le type de langue limpide qui est celle du Coran: "Je n'ai jamais rencontré dans les discours de nos ancêtres et de purs arabes ni mots haïs, ni sens altérés, ni mauvaise nature, ni parole violée"[6]. A cet égard, il convient de signaler que le discours bédouin est le plus proche de celui du Coran et des paroles prophétiques; c'est ainsi qu' il incarne l'éloquence idéale. Il s'agit

---

1 Ibid

2Ahmed Wederni: Le problème forme/sens et la théorie poétique des Arabes T2 p 724

3 Ibn Manzūr: Lisān al'Arab v 9 p 113

4 Ibid p 114

5 Ibid

6 Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn , v2 p 08

sans méfiance[1]. En revanche, le Prophète adopte, en dénonçant la loquacité, le discours bref: maximum de sens en minimum de mots; ce qui représente déjà un don offert par Dieu à son Prophète. Celui-ci est capable, grâce à l'assistance divine, de créer des paroles sans fournir d'énormes efforts pour atteindre un discours parfait. Il s'agit alors des paroles brèves et claires. Celles-ci n'étaient point le fruit d'une fabrication ou d'une recherche à l'instar de ce que font les amateurs du style poétique ou littéraire trop soigné. Ce qui compte, en effet, ce sont l'improvisation et la soudaineté, puisque il s'agit d'un discours émis par le Prophète qui a sa propre source d'où émane un discours typique puisant dans la rhétorique coranique. Il y a lieu de remarquer, à ce propos, que le discours prophétique témoigne de la spontanéité souvent qualifiée par ṭabʿ (le naturel) contrairement aux discours révélant diverses sortes d'artifice poétique connu sous le terme ṣanʿa. Celui-ci reflète d'ailleurs un aspect souvent dénoncé notamment par les critiques conservateurs, puisque al ṣanʿa dont usent les poètes artisans (préférant une poésie préfabriquée) découle d'une notion complètement rejetée par la religion qui est celle d'attakalluf signifiant "affectation", afféterie ou préciosité; c'est pour cela que les Arabes ne voient presque en takalluf, comme le signale Al Jāhiz, qu'un sens péjoratif[2]. Ainsi, consiste le discours prophétique dans des paroles formées en moindre de mots et en maximum de sens à l'abri de toute afféterie ou takalluf: "Les gens n'ont jamais connu, comme l'affirme Al Jāhiz, un discours comme celui du Prophète. Il s'agit, en effet, d'un discours exclusivement riche en leçons à tenir. Il est également distingué par les termes concis, le rythme bien proportionné, le plus beau style, la valeur la plus suprême à retenir,

1Ibn Manzūr: Lisān alʿArab Beyrouth 2è éd 1997 v07 p58

2Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn , v2 p 18

phraseurs"[1].Soulignons, d'abord, que le silence du Prophète domine sa parole, puisque la raison (alʿaql) réside, selon une nouvelle rapportée par Al Jāhiz[2], dans le silence plutôt que dans la parole. Mais, quand il s'agit de parler, le discours prophétique se distingue généralement, comme le signale Al Jāhiz, par deux traits fondamentaux: pondération et brièveté.

■La pondération: L'idée de pondération est, en fait, une idée religieuse qui découle de ce que Dieu affirme, en s'adressant aux musulmans[3], à propos de "la nation de centre": al 'umma al wasaṭ, vu que le "centrisme", en Islam, symbolise les attitudes de ceux qui dénoncent l'intégrisme et le refus de l'autrui au profit des idées pondérées à l'abri de l'abus (al ġulū) dénoncé déjà, explicitement, par Dieu, ainsi que par le Prophète[4]. A ce propos, Al Jāhiz insiste sur la notion de miqdār dans le sens du Quanta en dénonçant l'hyperbole et l'abus. Il s'agit, dès lors, d'une esquisse que les critiques continuateurs devront suivre dans leurs approches théoriques dépendant de la théorie du sens.

■La brièveté: Ayant abhorré les loquaces et les phraseurs, le Prophète dénonce l'hyperbole: "Je déteste en premier degré, parmi vous, dit le Prophète, les loquaces et les phraseurs". Ibn Manzūr commente, d'ailleurs, cette tradition en soulignant que le Prophète entend par "loquaces et "phraseurs" ceux qui appliquent l'hyperbole sans réserve et

---

1 Al Jāhiz: Epître en rhétorique et brièveté p295

2Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn, v1p264

٣-"وكذلكَ جعلناكم أمّةً وسَطًا لتكونوا شُهَداءَ على النّاس"-البقرة /١٤٣

٤--"لاَ تَغلوا في دينكُم"-النساء /١٧١ ويقول النبي (ص): "وإيّاكم والغُلُوّ في الدّين فإنّما أهلكَ مَنْ كانَ قبلَكم الغُلُوُّ بالغُلُوّ في الدّين"

)voir: Ahmed Wederni: Le problème forme/sens et la théorie poétique des Arabes T2 p722(

faire comprendre le sens. En revanche, l'énonciation consiste à bien choisir des phonèmes ayant des points d'articulation aussi clairs que possible; ainsi les difficultés de prononciation disparaissent et l'oreille, apprivoisée déjà au discours, arrive à capter rapidement le message phonique. Quant à l'énoncé, il consiste à réaliser une équation à deux termes difficiles à se joindre: belle forme et sens révélant une leçon à tenir; c'est l'esthétique, donc, qui devrait être soumise à l'utilité. Le Prophète affirme d'ailleurs la forte liaison entre la magie et le Bayān en évoquant la beauté de la langue[1], ce qui prouve incontestablement l'idée du discours charmant à travers le terme "husn" au sens de "beauté" dans le cadre de la fonction poétique du discours. Ainsi, peut-on passer du Bayān linguistique ordinaire, fondé, essentiellement, sur la fonction communicative visant à comprendre et faire comprendre le sens, au Bayān d'art ou magique. Mais, il s'agit plutôt d'un art linguistique dévoilant certains sens qui révèlent à leur tour des leçons à tenir comme la leçon morale ou religieuse.

Etant donné que le Bayān du Prophète est souvent distingué par la richesse au niveau des leçons à tenir, la notion de pertinence (al fā'ida) nous parait, aussi pesante sur la conception de la "poétique" chez les Arabes. Celle-ci dépasse évidemment, de par sa fonction, la simple jouissance. Mieux vaut-il souligner, à cet égard, qu'il existe, pour le Prophète, deux types de rhétorique: rhétorique du silence et celle de parole. En cas de parole, le Prophète aboutit nécessairement à un discours bien proportionné: "le Prophète, souligne Al Jāhiz, était si silencieux, si taciturne, ne parlant qu'en bref; pas de redondance, pas de laconisme exagéré dans son discours. Il déteste d'ailleurs les loquaces et les

---

1. Voir:قالَ النبيُّ (ص): إنَّ من البيانِ لَسِحْرًا

Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn, v1p53:

■ Paroles du Prophète:

Le Prophète est souvent qualifié, dans le Coran par "mubīn"[1], c'est-à-dire élucidant; d'ailleurs, chaque Prophète communique avec les gens auxquels il s'adresse par leur propre langue pour arriver enfin à leur éclaircir le texte sacré dont les sens leur paraissent, maintes fois, obscurs[2]. La fonction d'éclaircir les sens aux autres, assumée par le Prophète Mohammed par exemple, exige que celui-ci soit éloquent autant que possible vu son rôle persuasif: "Il se considérait, parmi les Arabes, déclare Al Jāhiz à propos de Mohammed, le plus éloquent, le plus capable à éclaircir son discours, le plus compétent quand il s'agit d'un discours aux points d'articulation les plus clairs. Il est également le premier, par excellence, en discours dont les sens révèlent le plus grand nombre de leçons à tirer"[3]. Il s'avère, dés lors, que le Prophète, en s'appuyant sur ce que Al Jāhiz vient de déclarer, s'occupe, dans ses paroles, de deux niveaux distincts: l'énonciation et l'énoncé. Pour le premier niveau, il est fondamentalement lié à l'acte d'accomplir le discours sur le plan de la "performance". Il est indispensable, en effet, que le locuteur soit doué d'un organe de Bayān (la langue ou lisān), censé être pur, indemne, inaltéré et exempt de tout défaut d'incapacité qui pourrait déranger l'énonciation. Ce qui assure déjà une fonction souvent appréciée par Al Jāhiz et ses prédécesseurs, qui est celle de comprendre et

---

1Voir:

- "حتّى جاءهم الحقّ ورسولٌ مُبين"-الزخرف/٢٩-
- "أنّى لهمُ الذّكرى وقد جاءهم رسولٌ مُبين"-الدخان/١٣-
- "قُلْ إنّما العِلْمُ عندَ اللّه وإنّما أنا نَذيرٌ مُبين"-الملك/٢٦-

٢-"وَمَا أرْسلْنَا مِن رسولٍ إلاّ بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبيّنَ لهم" (إبراهيم/٠٤)

3 Al Jāhiz: Epître en préférence de la parole au silence. In Epîtres littéraires d'Al Jāhiz. Ed Maison et Bibliothèque d'Al Hilal Beyrouth 3è éd 1995 p306

L'usage courant			L'usage coranique		
discours	emplacement	adéquation	discours	emplacement	adéquation
al jūʽ	Capacité et salubrité	o	al jūʽ	Châtiment, indigence et impuissance apparente	+
al maṭar	secours et aide	o	al maṭar	Vengeance ou sanction	+

Ainsi, l'adéquation entre le mot et son emplacement ne se réalise que si on use de saġab au lieu de jūʽ et de ġayth au lieu de maṭar. C'est pour cela qu'Al Jāhiz nous semble souvent occupé par la théorie des emplacements: al mawādhiʽ [1]. Il voit, en effet, que l'éloquence réside dans la convenance censée établie entre le mot et son micro-contexte. D'ailleurs, il ne s'agit plus d'une éloquence en elle-même, puisque celle-ci dépend du contexte ou de l'emplacement, selon le terme d'Al Jāhiz. Rien donc d'absolu dans la rhétorique[2].

1 Hammādi Sammūd: La pensée rhétorique des Arabes p208

2 Ibid pp214 -215

"-Vous ne disposez pas, vous les habitants de Bassora, d'un langage éloquent. L'éloquence, c'est plutôt à nous, disent les mecquois au poète Ibn Munādhir.

-Quant à nos expressions, répond Ibn Munādhir, elles sont les plus proches de l'usage du Coran et les plus compatibles avec ses expressions"[1].

Au fur et à mesure que le discours puise ses caractéristiques proprement linguistiques dans les valeurs expressives coraniques, il peut atteindre le premier degré d'excellence et d'éloquence. C'est un pouvoir linguistique aussi pesant que représente le Coran considéré, unanimement, le miracle linguistique des Arabes. Outre les secrets de la composition: al nazm tels que l'allusion, la connotation et l'ellipse, et les registres lexicaux de haute qualité, ce pouvoir linguistique est du également à l'extrême convenance entre l'unité lexicale et son contexte sémantique: "Les gens pourraient trouver légers certains mots dont ils usent dans divers contextes inadéquats. Ne vois-tu que Dieu, béni et exalté, n'a jamais évoqué dans le Coran le terme jūʿ (faim) que dans le contexte de ʿiqāb (châtiment) ou de l'indigence ou de l'impuissance apparente? En revanche, le terme de saġab (faim dure) et celui de jūʿ (faim) s'entremêlent dans l'usage courant de la communauté linguistique qui ne prendrait pas en considération le contexte de capacité et de salubrité. De même, al maṭar (la pluie violente) n'est pas évoqué dans le Coran que dans le contexte de vengeance ou de sanction; cependant le commun ainsi que la majorité de l'élite n'arrivent pas à distinguer entre maṭar dans le sens de la forte pluie qui pourrait engendrer des dégâts et ġayth: pluie douce, légère et continue"[2].

---

1 Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn, v1p19

2 Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn, v1p20

s'imprégnant de l'arabe depuis sa plus tendre enfance, de reculer devant l'allusion, la connotation, ou l'ellipse que pourraient représenter chez les non arabes, les Israéliens à titre d'exemple, des obstacles insurmontables dans la voie qui aboutit au sens. Ce qui compte alors pour l'Arabe bédouin: (Al'aʿrābī) n'est plus le sens immédiat, selon le terme de Paul Ricœur[1], mais, c'est plutôt le sens indirect dépendant de la valeur connotative du discours et de la brièveté (alʾījāz) qui est solidement liée à "l'économie de la langue"[2]. Le mérite du discours- modèle que représente, sans contredit, le Coran réside dans le sens clair et la forme brève", ce qui témoigne d'ailleurs de l'aspect miraculeux du texte coranique: alʿi'jāz.

Vu que le Coran incarne le miracle linguistique des Arabes, les anciens érudits se mettaient, en effet, à cerner les aspects de la brièveté dans les paroles de Dieu: "Si tu lis profondément des versets pareils, dit Al Jāhiz en s'adressant au lecteur, tu arriveras enfin à saisir leur mérite dans leur qualité de brièveté: sens multiples en minimum de mots"[3]; puis il se met à citer des versets témoignant de la brièveté en tant que trait stylistique fondamental dans le Coran[4].

Ayant considéré le Coran comme modèle stylistique à suivre, à l'instar de tous les anciens, Al Jāhiz exige la brièveté comme étant une condition indispensable pour que le discours, aussi bien en poésie qu'en prose, soit digne d'être qualifié d'éloquent: balīġ. Le langage coranique représente donc, pour Al Jāhiz et ses prédécesseurs, le type d'éloquence sans conteste:

---

1 Paul Ricœur: De l'interprétation: essai sur Freud. Ed du Seuil, Paris 1965 p17

2 André Martinet: Eléments de linguistique générale. Librairie Armand Colin, Paris 1980 p176

3 Al Jāhiz: Al Hayawān v3 p86

4 Ibid

La rhétorique typique ou le discours modèle:

■Paroles de Dieu:

Al Jāhiz (m. 250h) prône souvent, à l'instar de tous les érudits arabes anciens, le Coran en tant que modèle de discours clair qui se constitue à l'abri de toute équivocité qui pourrait rompre le lien de compréhensibilité avec le lecteur: "...les paroles de Dieu, dit Al Jāhiz, sont les plus claires. C'est Dieu déjà qui a beaucoup estimé ceux qui éclaircissent leurs sens en s'attachant aux détails dans leurs expressions"[1]. Ayant été révélé "en arabe clair et compréhensible"[2], le Coran insiste, maintes fois, en s'adressant au Prophète[3], sur la nécessité d'éclaircir le sens aux gens par le passage du résumé aux détails. Mais, le principe d'éclaircissement demeure étroitement lié à la situation du discours: al maqām; ainsi le message dépend-t-il des destinataires: "Si Dieu s'adresse aux Arabes purs, il usera d'une parole allusive, connotative et elliptique. Mais, quand il s'adresse aux Israéliens, en racontant parfois leurs histoires, il se sert d'un discours aussi clair que possible sans tarder à entrer dans les détails. Mieux vaut-il donc suivre les esquisses des érudits, imiter le modèle des anciens et ne pas sortir de l'unanimité"[4]. Quant aux Arabes, et notamment les Bédouins, ils communiquent avec le sens coranique sur une base connotative. D'ailleurs, ils s'étaient déjà apprivoisés au texte sacré dont le langage puise dans leurs styles de communication. En effet, il n'est pas question pour un Nomade,

---

1 Al Jāhiz: Al Bayān wa Al Tabyīn, v1p273

٢-"بِلسانٍ عربيٍّ مُبين"-سورة الشّعراء/الآية ١٩٥

٣-"وأنزلْنا إليكَ الذِّكْرَ لتبيّن للنّاس ما نُزّلَ إليهم"-النّحل/٤٤

4 Al Jāhiz: Al Hayawān v1 p94

ملخّص البحث بالعربيّة:

إنّ الخطاب الذي يجسّد الفصاحة هو الذي يكون وثيق الصّلة بالأسلوب القرآني وبكلام النبيّ. ويتضح ذلك، كما يذكر الجاحظ، في كلام الأعراب الذي هو نموذج للاستعمال الأوفى للّسان العربيّ بمنأى عن ضروب الأخطاء وصنوف اللّحن والتي كثيرا ما ترتبط، حسَب اللّغويّين القدامى، بالشّعراء المولّدين وبغير العرب من الموالي. لذلك تجدر الإشارة، في هذا الصّدد، إلى أنّ السّمات الأساسيّة للبلاغة النموذج عند العرب تنبثق عن رؤية شاملة رمزيّة دينيّة. ففي إطار هذه الرّؤية، يُعتبر الكلام المختار بإتقان والمؤدّى ببراعة هبةً إلهيّة تتهيّأ لفئة قليلة من النّاس ممّن أُلهموا القول الفصيح السّاحر دون أن يكونوا بالضرورة قد تمكّنوا من أصول اللّسان بالكسب والصّنعة والتعلّم. يتعلّق الأمر إذن بمصدر إلهام لغويّ ليس في متناول سائر البشر.

La rhétorique typique chez les Arabes-Essai d'Al Jāhiz-

Dr.Ahmed Ouederni
Département de la rhétorique et de la critique-
Faculté de Langue Arabe
Université Al Imām Mohammed Ibn Saud Al Islāmiyya

ملخّص البحث بالفرنسيّة:

Le discours qui incarne l'éloquence est celui qui ressemble fort au style coranique et aux paroles du Prophète; cela se révèle clairement, comme le signale Al Jāhiz, dans les paroles d'al 'a'rāb qui incarnent l'usage idéal de l'arabe loin des incorrections et des constructions erronées souvent liées, par les anciens philologues, aux poètes muwallads et aux non arabes. Il y a lieu de souligner, à cet égard, que les principaux traits de la rhétorique typique, chez les Arabes, émanent d'une vision, universelle, symbolique et religieuse. Dans le cadre de cette vision, la parole bien choisie et bien énoncée se considère comme étant un don offert par Dieu à une minorité de gens qui méritent d'être bien veillés et doués d'une langue correcte et limpide sans recourir forcément à l'apprentissage. Il s'agissait donc d'une source d'inspiration linguistique qui n'est pas à la portée de tous.

La rhétorique typique chez les Arabes
-Essai d'Al Jāhiz-

Dr.Ahmed Ouederni
Département de la rhétorique et de la critique-
Faculté de Langue Arabe
Université Al Imām Mohammed Ibn Saud Al Islāmiyya

VOLUME 28
May - 2013

JOURNAL OF ARABIC STUDIES

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AL-IMAM MUHAMMAD IBN SAUD
ISLAMIC UNIVERSITY

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research